

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



قسم السياسة العامة والنظم المقارنة

دور القطاع الفلاحي في تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

-دراسة حالة ولاية الطارف-(2013-ماي 2023)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والنظم المقارنة

إشراف

إعداد:

د.نجوة بوزورين

أسماء ميرود

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د. ياسين بولالوة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. نجوى بوزورين	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. سارة اخلف	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2023م-2022م / 1444هـ-1443هـ

شكرو تقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي أعاننا على إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة نجوى بوزورين على كل ما قدّمته لي من توجيهات ونصائح علمية، وتحفيزية،

الشكر موصول لكل القائمين على إنجاح التكوين بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية من أعلى الهرم إلى أسفل، خاصة الأساتذة، الأستاذ لقمان مغراوي، الأستاذة نجوى بوزورين، الأستاذ بولالوة ياسين، الأستاذة حليلة وغيرهم.

أوجه شكري لموظفي وزارة الداخلية على تعاونهم معي في إمدادي بالمعلومات، وكذا موظفي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف وأخصّ بالذّكر السيّدة "خيارى حنان"، أشكر كذلك موظفي محافظة الغابات ومديرية الصّيد البحري والمنتجات الصّيدية لولاية الطّارف.

أشكر جزيل الشكر والديّ الكريمين.

أوجّه شكري الخالص لصديقي بن الصّديق سندس و سايح فاطمة الزّهراء على مساندتهما لي طيلة مشوارنا الدراسي.

الشكر موصول لكل زملائي وزميلاتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

اشكر كل من ساهم في إثراء هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي لوالديّ العزيزين أبي وأمي.

إلى أخي قُرّ عيني "زكرياء" وأختي الغاليتين

يسرى وملاك.

ملخص الدّراسة

تهدف هذه الدّراسة المعنونة بدور القطاع الفلاحي في تنويع موارد الجماعات المحلية دراسة حالة ولاية الطّارف، إلى تسليط الضوء على أهمية توفّر بدائل تمويل للجماعات المحلية، انطلاقاً من تحريك الموارد المحلية التي يتوفّر عليها الإقليم واستعمالها بفعالية. ونظراً لأنّ القطاع الفلاحي يتوفّر على مجموعة من الإمكانيات الحقيقية والكامنة، يمكن أن يكون مورداً حقيقياً لتمويل الجماعات المحلية، خاصّة وأنّه قطاع إنتاجي من جهة وتمويلي من جهة أخرى.

وقد توصّلت الدّراسة إلى أنّ القطاع الفلاحي يظهر ضمن مصادر تمويل الجماعات المحلية من خلال بعض الرّسوم والضرائب، وتبيّن إسهامه البارز من خلال العائدات المالية المتحصّل عليها جراء استغلال الأراضي الفلاحية. ويبقى إسهامه ضئيل مقارنة بالإيرادات الكلية للجماعات المحلية بما فيها إعانات الدولة.

كما خلصت الدّراسة إلى أنّ الإسهام الحقيقي لهذا القطاع يتحقّق بتوسيع صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي فيما يخص جاذبية الإقليم، وذلك بتوفير مناخ للاستثمار في الموارد المحلية على غرار مورد القطاع الفلاحي إضافة إلى ضرورة الإحصاء الصّحيح للعقارات الفلاحية، بتسوية العقارات الخارجة عن الأطر القانونية من أجل تحصيل عائدات مالية حقيقية. والأكد أن هذا الأمر لا يكون إلا في ظل توفر شرط القيادة، والكفاءة لدى هذا المنتخب "رئيس المجلس الشعبي البلدي".

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، موارد الجماعات المحلية، تنويع مصادر تمويل الجماعات المحلية، الجباية المحلية، ولاية الطّارف.

Abstract:

This study, entitled The Role of the Agricultural Sector in Diversifying the Resources of Local Communities Case Study of El Tarf Province, aims to highlight the importance of providing financing alternatives for local Communities, based on the mobilization and effective use of local resources available to the region, and given that the agricultural sector has a set of real and latent potentials, it can be a real source of funding for local communities, especially since it is both a productive and a funded sector.

The study concluded that the agricultural sector is one of the sources of funding for local communities through some fees and taxes, and its prominent contribution was shown through the financial revenues obtained from the exploitation of agricultural lands, although its contribution remains small compared to the total revenues of local communities including state subsidies.

The study also concluded that the real contribution of this sector is achieved by expanding the powers of the President of the Municipal People's Assembly with regard to the attractiveness of the region, by providing a climate for investment in local resources similar to that of the agricultural sector. In addition to the need for a correct census of agricultural real estate, by settling real estate outside the legal frameworks in order to collect real financial returns. It is certain that this matter will not be possible unless the condition of leadership and the competence of this elected "president of the Municipal People's Assembly" is met .

Keywords: The agricultural sector, local community resources, diversifying local community funding, local collection, El Tarf Province.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
	ملخص باللغة العربية
	ملخص باللغة الإنجليزية
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
01	مقدمة
	الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر
12	تمهيد
13	المبحث الأول: القطاع الفلاحي
13	المطلب الأول: تعريف الفلاحة
15	المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر
15	الفرع الأول: المقومات الطبيعية
18	الفرع الثاني: المقومات البشرية
18	الفرع الثالث: المقومات الرأسمالية
19	المطلب الثالث: أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني
23	المطلب الرابع: معوقات الفلاحة في الجزائر
24	الفرع الأول: معوقات متعلقة بالأراضي الزراعية
24	الفرع الثاني: مشكل العقارات الفلاحية
25	الفرع الثالث: مشكل الندرة المائية
25	الفرع الرابع: معوقات فنية
26	المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

27	المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية
29	المطلب الثاني: مبادئ الجماعات المحلية
29	الفرع الأول: الاعتراف بالشخصية المعنوية
29	الفرع الثاني: الاستقلال الإداري
29	الفرع الثالث: الاستقلال المالي
30	الفرع الرابع: رقابة الحكومة المركزية على الجماعات المحلية
31	المطلب الثالث: مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر
31	الفرع الأول: المصادر الداخلية
41	الفرع الثاني: المصادر الخارجية
43	المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه التمويل المحلي
43	الفرع الأول: عراقيل متعلّقة بالملكّف بالضريبة
44	الفرع الثاني: عراقيل تنظيمية إدارية
45	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائريين الواقع والمأمول
47	تمهيد
48	المبحث الأول: أشكال وأنماط بروز القطاع الفلاحي في مصادر تمويل الجماعات المحلية
48	المطلب الأول: القطاع الفلاحي ضمن الموارد الجبائية للجماعات المحلية
48	الفرع الأول: الرسم العقاري
50	الفرع الثاني: الرّسم على الذّبح
51	الفرع الثالث: إتاوة الرّعي
51	الفرع الرابع: الضريبة على الدخل الإجمالي
54	الفرع الخامس: الرسم على النّشاط المهني
55	المطلب الثاني: القطاع الفلاحي ضمن الموارد غير الجبائية للجماعات المحلية
55	الفرع الأول: إيرادات ونواتج الأملاك
56	الفرع الثاني: إيرادات الاستغلال المالي

57	المبحث الثاني: واقع تمويل الجماعات المحلية في الجزائر
57	المطلب الأول: تمويل البلديات الجزائرية
59	المطلب الثاني: المأمول من القطاع الفلاحي في تمويل الجماعات المحلية
62	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد الجماعات المحلية
64	تمهيد
65	المبحث الأول: التعريف بولاية الطّارف
65	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ولاية الطّارف ، موقعها الجغرافي، خصائصها الطبيعية
65	الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الولاية الطّارف
66	الفرع الثاني: الموقع الجغرافي
68	الفرع الثالث: الخصائص الطبيعية
69	الفرع الرابع: طابع الولاية وطبيعة التوزّع السّكاني
72	المطلب الثاني: الأنشطة الاقتصادية بولاية الطّارف
75	المبحث الثاني: دور القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في تنوع الموارد المالية
75	المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية للولاية
75	الفرع الأول: العقار الفلاحي للولاية
77	الفرع الثاني: منشآت الموارد المائية المسخّرة للفلاحة
77	الفرع الثالث: الثروة الحيوانية
82	الفرع الرابع: المنتجات الزراعية والزراعة الصناعيّة
86	المطلب الثاني: إسهام القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في تمويل الخزينة المحليّة والخزينة العامة

86	الفرع الأول: عائدات الأراضي الفلاحية
88	الفرع الثاني: النّواتج المالية لاستغلال الثروة الغابية
88	الفرع الثالث: عائدات استغلال الثروة السمكية
90	خلاصة الفصل الثالث
95	الملاحق
100	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الوطني الخام(2019/2022)	19
02	نسبة اليد العاملة الفلاحية في الجزائر لسنة 2020	36
03	تحديد نسبة الضريبة على الثروة حسب السلم التصاعدي	49
04	القيمة الجبائية للملكيات غير المبنية	49
05	التنظيم الإداري والإقليمي لولاية الطّارف	66
06	طابع ولاية الطّارف	69.70
07	توزيع السّكان حسب البلدية والمساحة	70.71
08	تصنيف المؤسسات في ولاية الطّارف حسب النّوع لسنة 2019	73
09	حصيلة قطاع الصّناعة التّقليدية والحرف بولاية الطّارف للسنوات 2010-2020	74
10	المساحة الزراعية الإجمالية والمستغلّة منها	76
11	عدد رؤوس الماشية بولاية الطّارف في الفترة (2015/2016-2020/2021)	78
12	إنتاج الحليب بولاية الطّارف	78
13	إنتاج الصوف والجلود بالولاية (2016/2021)	79
14	إنتاج اللّحوم الحمراء (2016/2021)	80
15	إنتاج البيض (2016/2021)	81
16	شعبة تربية النّحل بولاية الطّارف	81
17	إنتاج العسل (2016/2021)	83
18	تطوّر الطماطم الطّازجة والطّماطم المحوّلّة (2019-2022)	83
19	شعبة الحمضيات بالولاية للموسم الفلاحي (2021/2022)	83
20	مساحة وإنتاج العنب للموسم الفلاحي (2021/2022)	84
21	المساحة والإنتاج للحمص والبقول السوداني بولاية الطّارف (2021/2022)	84
22	مُعَامِلَات حساب ضريبة الأملاك العقارية- الأراضي الفلاحية	86

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشّكل
20	نسبة اليد العاملة الفلاحية في الجزائر لسنة 2020	01
67	خريطة توضّح التّقسيم الإداري والحدود الحدود الجغرافية لولاية الطّارف	02
85	مساحة وإنتاج الحمص والفلول السوداني	03

مقدمة

تنص النصوص القانونية بأن الجماعات المحلية القاعدة الأساسية التي تبنى عليها قوام الدولة محليا، كونها المستوى الأقرب للمواطن بحيث تستجيب لمطالبه واحتياجاته بصورة أولية.

عرفت الجزائر في تنظيمها الإداري صورتين من الأساليب الإدارية وهما المركزية واللامركزية الإدارية، حيث باشرت الدولة الجزائرية في تسيير الشؤون العامة بأسلوب المركزية كونها بلد حديث الاستقلال، أخذت بعين الاعتبار الأولوية لتحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على التراب الوطني من التجزئة، والحرص على تماسك المواطنين وانسجامهم مع بعض بالرغم من تنوع لهجاتهم وعاداتهم.

لتنقل فيما بعد للتسيير وفق الأسلوب اللامركزي الذي فرضته التطورات والتغيرات من تزايد حجم الأعباء على السلطة المركزية، وارتفاع النمو السكاني، أي إلى جانب الوظائف الأساسية المنوطة بها السلطة المركزية من دفاع وأمن، أضيفت لها أنشطة أخرى اقتصادية وسياسية. مما دفع بالدولة الجزائرية لتنظيم الشؤون العامة للمواطنين وفق توزيع بعض المهام لهيئات أقرب للمواطن.

فالمركية الإدارية تعني تركيز كافة المهام والصلاحيات في يد شخص واحد أو هيئة واحدة دون سواها لتسيير شؤون البلاد. أما اللامركزية فهي توزيع المهام والاختصاصات على هيئات إدارية مختلفة لتنظيم الحياة العامة. والجماعات المحلية هي التي تمثل الصورة اللامركزية للدولة. فهذه الهيئات تحتاج موارد مالية لتسيير شؤونها وتلبية احتياجات مواطنيها، وكذلك تحقيق التنمية المحلية. حيث نجد بأن الجماعات المحلية في الجزائر تمول من خلال الجباية المحلية زيادة على ذلك إعانات الدولة، وبالتالي تبقى في تبعية للسلطة المركزية، وهو ما يجعلها تكون مقيدة لتصرف في تلك الميزانية. إضافة إلى أنها تبقى غير كافية في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية، وكذا تزايد النفقات المحلية. لذلك ينبغي تنويع المصادر المالية للجماعات المحلية وفقا للموارد التي تمتلكها هذه الجماعات على مستوى إقليمها. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الإستراتيجية، كونه قطاع إنتاجي من جهة وتمويلي من جهة أخرى. و على اعتبار أنّه يتوقّر على مؤهلات حقيقية وكامنة، فإنّ ذلك ينقلنا للتفكير في إمكانية جعله ممولا للجماعات المحلية، في إطار تنويع مواردها بما يضمن تحقيق استقلاليتها المالية، بتوفير مصادر مالية محلية، ولا ينجح ذلك إلا باستغلال الخصوصية الفلاحية التي تمتلكها الولاية أو البلدية.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية: تكتسي الدراسة أهمية بالغة في مجال العلوم السياسية لا سيما السياسة العامة على وجه الخصوص بحيث يعتبر موضوع تنوع موارد الجماعات المحلية من المواضيع المهمة، والتي تحتاج لدراسات علمية تحلل ما هو موجود في الواقع وتبحث عن حلول مناسبة للخروج من العجز المتكرر الذي تعانيه أغلب البلديات في الجزائر في تحقيق تنمية محلية مستدامة.

يتزامن انجاز هذه المذكرة مع الورشات الموسعة التي بدأتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية منذ 2022، والتي تهدف إلى صياغة قانون جديد للبلدية، والقيام بمراجعة عميقة فيما يخص الجباية المحلية في الجزائر من أجل تصحيح وتدارك التناقضات المحاسبية، والإدارية الحالية من جهة، وتنوع الموارد المالية المحلية وتحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية من جهة ثانية.

الأهمية العملية: تسعى هذه المذكرة في شقها الميداني إلى إبراز مكانة القطاع الفلاحي وإمكانية جعله موردا حقيقيا لتمويل الجماعات المحلية من خلال معرفة الآليات التي تقوم عليها الجماعات المحلية للحصول على موارد مالية ذاتية بما يحقق الاستقلالية المالية، وهذا بدراسة حالة ولاية الطارف باعتبارها ولاية ذات خصوصية فلاحية بكل امتياز.

أسباب اختيار الموضوع الذاتية:

تم اختيار الموضوع انطلاقا من تأثيري بالبيئة الأولى التي تربيت، وكبرت فيها. ولذلك لا أخف أن انتماي لولاية الطارف ولد لدي هذا الميول البحثي، لكونها ولاية فلاحية بكل امتياز، تتميز بتنوع طبيعي، وبموقع يسمح لها أن تسجل أرقاما معتبرة في مؤشرات التنمية المحلية.

✓ لا تزال لدي القناعة بأن تنوع اقتصاد الجزائر يكون بالرجوع إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي.

أسباب اختيار الموضوع الموضوعية:

- ❖ إثراء الورشات القائمة بخصوص مراجعة عميقة للجباية المحلية؛
- ❖ ضرورة الرجوع للقطاع الفلاحي الذي ترهن الأمن الغذائي؛

- ❖ بإمكان قطاع الفلاحة أن يؤسس لمورد حقيقي يخدم التنمية المحلية والتنمية المحلية والوطنية المستدامة؛
 - ❖ الاهتمام بهذا القطاع ضرورة خاصة مع تداعيات أزمة روسيا وأوكرانيا.
- إشكالية الدراسة:

يعد موضوع تنوع موارد الجماعات المحلية من المواضيع التي تكتسح الساحة السياسية والاقتصادية، خاصة في السنوات الأخيرة مع دعوة الرئيس الحالي عبد المجيد تبون لجعل البلديات والولايات مؤسسات منتجة بدل المستهلكة، وذلك بإمكانية الاستثمار في الموارد التي يتوقّر عليها الإقليم المحلي على غرار القطاع الفلاحي، الذي بإمكانه أن يصبح ممولا لتلك الهيئات المحلية خاصة منها ذات الطابع الفلاحي. ومنه تمثل هذه الدراسة محاولة لتنوع مصادر الجماعات المحلية بالاعتماد على عائدات القطاع الفلاحي، وعليه يتبلور هذا السؤال: كيف تساهم عائدات هذا القطاع في تنوع موارد الخزينة المحلية لولاية الطارف في الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية شهر ماي 2023؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل موارد الجماعات المحلية في الجزائر؟
- ما مكانة القطاع الفلاحي ضمن موارد تمويل الجماعات المحلية في الجزائر؟
- كيف يساهم القطاع الفلاحي المحلي في تمويل ولاية الطارف؟

الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة الأساس النظري الذي يركز عليه الباحث في بحثه، خصوصا عند وضع إشكالية الدراسة التي ستعالج فجوة بحثية في إحدى الدراسات المتعلقة بمتغيرات البحث الذي سيعالجه. وعليه فهي مرجعية أساسية تمكّن الباحث من هيكلة دراسته. ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القطاع الفلاحي وموارد الجماعات المحلية في الجزائر، ما يأتي:

- 1- دراسة الباحث كيلالي عواد، "تمويل الجماعات المحلية"، مذكرة ماجستير في القانون العام في إطار مدرسة الدكتوراه، 2016/2017، حيث تناول الباحث إشكالية تمويل الجماعات المحلية وقدرتها على أداء المهام المنوطة بها، وطبيعة الاختلالات الموجودة في هيكل التمويل المحلي. وخلصت الدراسة إلى أنّ مصادر تمويل الجماعات المحلية غير كافية مما جعلها تتخبط في عجز دائم ومزمن. ما أدى بالدولة لضخ إعانات سنوية ضخمة لها، كما انتهت الدراسة بنتيجة مؤسفة،

وهي أنّ حوالي 900 بلدية عاجزة، خاصة وأنّ معظمها تقريبا بلديات ريفية ونائية ليس لديها أي مداخل لانعدام الحياة الاقتصادية والتجارية بها خاصة وأنّ النظام الجبائي يعتمد أساسا على هذه الأنشطة.

2- دراسة الباحثان ماسنسن حدادي ودليلة عوى، الموسومة بـ "الإصلاح الجبائي آلية لتدعيم التمويل المحلي في الجزائر-دراسة حالة بلدية فريحة (2008-2018)"، مذكرة ماستر، تخصص سياسات عامة وإدارة محليّة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017/2018. انطلقت هذه الدراسة من إشكالية إلى أي مدى نجحت الإصلاحات الجبائية في عملية دعم تمويل الجماعات المحلية الجزائرية وتخليصها من أزماتها المالية، لاسيما في بلدية فريحة بتيزي وزو؟ اعتمدت على منهجين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية، وتم توظيف الاقتراب القانوني والاقتراب المؤسسي، توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الأوضاع المالية للبلدية تحسّنت على مدار الفترة و المدروسة، حيث تبين ارتفاع نسبة الإيرادات من سنة لأخرى، كذلك أن ميزانية الجماعات المحلية تعبّر عن نشاطها وأنّ سبب عجزها يعود لضعف التحصيل الضريبي، وإلى أن الإصلاحات الجبائية لازالت تسعى للمستوى المطلوب، وذلك لتغطية العجز الذي تعانيه الجماعات المحلية خاصة البلدية، وانتهت في الأخير إلى أنّ آلية الإصلاح الضريبي في تمويل الجماعات المحليّة وصلت بالتقريب لنسبة 30% من النّجاح. لكن ما يؤخذ على الدّراسة هو التوصل لقيمة كمية دون الاعتماد على المنهج الإحصائي الكمي.

3- دراسة الباحث علي محلاي، بعنوان "مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة-"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة مالية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017/2018. انطلقت من إشكالية كيف تساهم مصادر التمويل للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟ توصلت هذه الدّراسة إلى أنّ الدولة هي من تملك السلطة في تأسيس الضرائب والرسوم وتحديد القاعدة الخاضعة لذلك، كما أن ضعف التمويل المحلي وضعف ميزانية الجماعات المحلية له التأثير السلبي على الوفرة الكافية التي تسمح بتجسيد المشاريع التنموية. كذلك خلصت دراسته لنتيجة مفادها انه وبالرغم من تعدد مصادر التمويل إلا أنّها تبقى مصادر ضعيفة مقارنة مع جباية الدولة. وذلك يدلّ على أنّ الجباية المحصلة لفائدة الجماعات المحليّة والدولة غير متوازنة، وأنّ أكبر نصيب تستفيد منه الدولة، على غرار الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي، حيث تفرض الجباية المحلية على أوعية غير مضمونة التحصيل أو محاصيلها ضعيفة لا

تقوى حتى على تسديد النفقات الإجبارية للجماعات المحلية. إلا أنه ما يعاب على هذه الدراسة أنها ركزت فقط على السلطة المركزية وأنها المتحكمة في فرض الضرائب والرسوم المحلية دون الوقوف على دور رئيس المجلس الشعبي البلدي وكفاءته في تحصيل الجباية المحلية وكيفية خلق مناخ للاستثمار في الموارد الذاتية المتواجدة في الإقليم المحلي.

4- دراسة بوسعدة سعيدة، مستوي عادل، بعنوان "مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر- ولاية معسكر نموذجاً"، مقال في مجلة المؤسسة، العدد 04، 2015. عالجت هذه الدراسة مشكلة رئيسية تتمثل في تحريك الموارد المحلية واستعمالها بفعالية، من خلال إستراتيجية التنمية من القاعدة إلى القمة. كما تقتضي التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الجوانب أن يعاد التأكيد مجدداً على القطاعات المحركة لها ولعجلة النمو على غرار القطاع الفلاحي، حيث تم تناول مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق أهداف التنمية المحلية في الجزائر بعرض إسهامه في امتصاص البطالة، وتوفير الغذاء. وخلصت هذه الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي يعتبر المحرك الأساسي لأي تنمية كانت خاصة المحلية منها لكونه قطاع إنتاجي من جهة، وقطاع تمويلي من جهة أخرى، وكذلك قطاع تمويلي لبقية القطاعات.

فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات الآتية:

1. كلما تم الالتزام بتحصيل حقيقي للجباية المحلية المتضمنة في القطاع الفلاحي كلما ساهم ذلك في تمويل الجماعات المحلية.
2. تظهر مكانة القطاع الفلاحي ضمن موارد تمويل الجماعات المحلية في من خلال الضرائب الجبائية وغير الجبائية.
3. توسيع صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي يؤدي لإمكانية تهيئته لمناخ الاستثمار أكثر في الموارد التي يتوفر عليها الإقليم.
4. كلما توفرت شروط القيادة والكفاءة لدى رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما ساهم ذلك في تحفيز روح المبادرة في استغلال الموارد المحلية.

أهداف الموضوع:

- أ. إبراز أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني؛
- ب. التعرف على مفهوم التمويل وأهميته؛
- ت. التعرف على مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر؛
- ث. دراسة ومعرفة الولاية في التنظيم الإداري الجزائري.
- ج. إبراز المشاكل و العراقيل التي تواجه التمويل المحلي، ومنه تعطل التنمية المحلية؛
- ح. البحث في سبل جعل القطاع الفلاحي مصدرا حقيقيا من مصادر تمويل الجماعات المحلية، ليس فقط تواجهه في شكل رسوم ، وإتاوات غير مباشرة؛
- خ. التأكيد على أن التغيير يبدأ من القاعدة أي على المستوى المحلي.

مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الجزائر بشكل عام ومن ثم التركيز من خلال الدراسة الميدانية على ولاية الطارف، على اعتبار أنّ الدراسة تتمحور حول تنوع موارد الجماعات المحلية من خلال الاعتماد على القطاع الفلاحي، وبالتالي انصب الاهتمام على ولاية ذات طابع فلاحي.

المجال الزمني: يتمحور مجال الدراسة زمنيا في الفترة (ماي 2013-2023) بحيث تم إدراج الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالقطاع الفلاحي في ولاية الطّارف خلال تلك الفترة. خاصّة وأن السياق فرض تناول كذا مواضيع المتزامن مع عقد ورشات موسعة لمراجعة قانوني البلدية والولاية، والذي يمس مجال الجباية المحلية.

المناهج المتبعة في الدراسة:

منهج دراسة الحالة: هو منهج يسمح بجمع البيانات والمعلومات عن مؤسسة أو مجتمع أو نظام معين. يتطلب هذا المنهج التعمّق في دراسة مرحلة معيّنة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها من خلال الإحاطة بكل ما يتعلّق بالعيّنة محل الدّراسة وإدراك كل ما يؤثر فيها، وذلك بغرض الوصول إلى تعميمات علمية متعلّقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها،¹

¹ محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، 1997، ص 78.

وفي صنع السياسات العامة فمعلوم توظيفها لدراسة الحالة، إلى جانب المقارنة، وذلك بتركيزها على مناحي معينة من السياسة العامة. مع أن هذا المنهج لم يسلم من الانتقاد بمبرر ضيق أفقه، و صعوبة التعميم الذي يتطلب التعامل مع كل الحالات المماثلة في اختبار النظريات، وتطوير نظريات جديدة، وتقديم تحليلات سياقية للأحداث. يكفينا مبررا لتوظيف هذا المنهج ما قاله "جيمس اندرس" بخصوص توظيف دراسة الحالة - إلى جانب مناهج أخرى كالمقارن- إن صنع السياسة العامة يسع جميع المناهج، ولكن بشرط التعامل معها "كخيمة كبيرة".

تم استخدامه للوقوف على واقع الفلاحة في الولاية موضوع الدراسة(ولاية الطارف) باعتبارها ذات خصوصية فلاحية، بجمع إحصائيات عن الإمكانيات، الإنتاج، كذلك لمعرفة مدى مساهمته في تمويل الخزينة المحلية للولاية، وهل بإمكان قطاع الفلاحة فيها أن يمثل موردا حقيقيا لتمويل هذه الهيئة المحلية؟

الإقتربات الموظفة في الدراسة:

الاقتراب المؤسسي:

يعتبر هذا الاقتراب من الإقتربات الكلاسيكية في العلوم السياسية ككل، والسياسة العامة بشكل خاص، حيث أن هذه الأخيرة هي نتاج برامج وتشريعات المؤسسات الرسمية. والاعتماد على هذا الاقتراب في تحليل الظواهر السياسية يعد ضروريا لمعرفة سير أعمال المؤسسة وطابعها، بحيث يولي أهمية للبعد المؤسسي في دراسة الظواهر، فالمؤسسات السياسية أصبحت تحظى بأهمية كمحددة للسياسة العامة في علاقتها ببقية الشروط الاقتصادية والثقافية على حد تعبير ويلدافسكي²، 1986.

يعود تركيز هذا الاقتراب على الجانب الرسمي المتمثل في مؤسسات الدولة الرسمية من منطلق أن التغييرات الهيكلية والتنظيمية والمؤسسية تحدث تغييرا في محتوى السياسات.

ويرجع اعتمادنا على هذا الاقتراب كوننا ندرس مؤسسة من مؤسسات الدولة، وهي تمثل التوازن بين المركزية/اللامركزية في التسيير(ولاية الطارف)، من حيث معرفة أدائها وبالتحديد الموارد التي تحتوي عليها والتي قد يكون لها إسهام في تمويل ميزانيتها، على اعتبار أن الجماعة المحلية تقوم بتأدية مهامها انطلاقا مما تحصل عليه من تمويل من الخزينة العمومية، دون أن ننسى أن الولاية يسيرها شخص معين

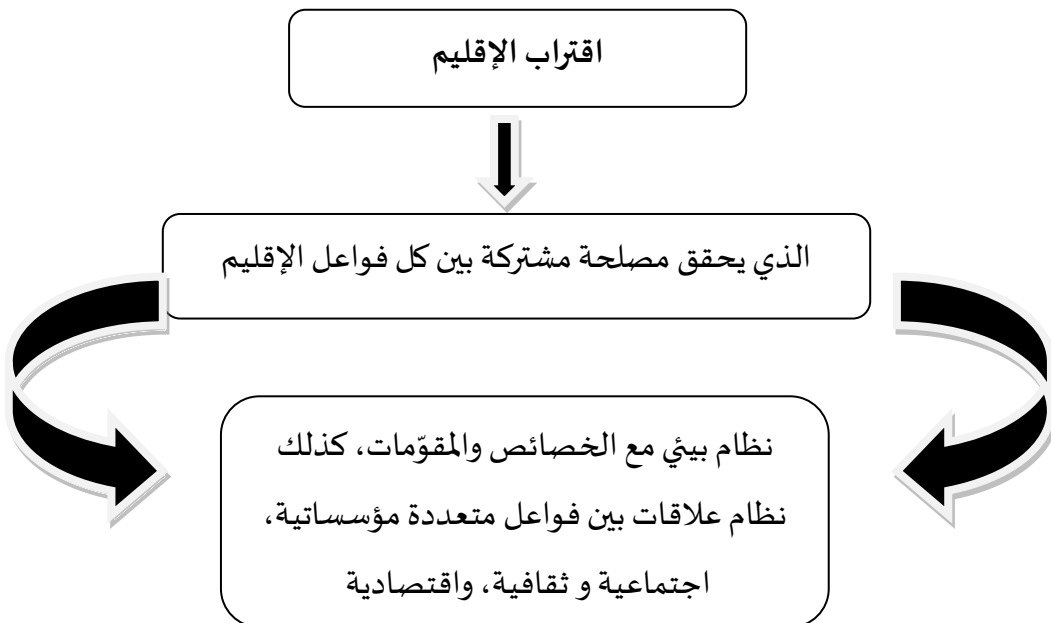
²المرجع نفسه، ص 122، 121.

مقدمة

من قبل السلطة المركزية، والذي هو حاضر في كل ما تقوم به البلديات (المصادقة على مداولات إعداد الميزانيات المحلية مثلا).

نظرية الجماعة: تقسم هذه النظرية المجتمع إلى جماعات متعددة، ومتنافسة، ومتصارعة بشكل أفقي وعمودي. وترى كذلك أن السياسات العامة هي نتاج هذا التراتب الاجتماعي، ومادام أن الخلفية التي يتحرك فيها موضوع هذه المذكرة هي سياسة عامة، تتمثل في التنمية المحلية، فإن هذه التنمية تكون من صنع تلك الجماعات المحلية التي تتمثل في هيئتي البلدية، والولاية. ومن ثم البحث في قدرتها على توظيف مقدراتها من خلال قيادة قادرة على خلق تعبئة شعبية تؤمن بطاقتها الكامنة، والعمل على تحويلها إلى تنمية محلية من خلال موارد حقيقية. وهنا يتموقع القطاع الفلاحي.

اقتراب الإقليم: وهو خاص بالحالة الجزائرية يتوسط كل من الاقتراب المؤسسي، ونموذج أو نظرية الجماعة. هذا الاقتراب الذي يراعي الخصوصية الجزائرية في الوقت الراهن، بحكم أن المركزية الجامدة أدت إلى تعطيل وتيرة التنمية المحلية، والانتقال الراديكالي إلى نموذج الجماعة سيشتت الجهود في ظل غياب ثقافة المجتمع المدني. لأن نموذج الجماعة يتطلب مواطنا فعالا، وواعيا بأهمية التهيكل في جماعات (نقابات، إعلام حر، جمعيات مستقلة، أحزاب معارضة) هي من ستتولى مهمة حل المشكلات، وتحقيق احتياجات المواطنين، وفقا لمقدرات معينة، ومتفاوتة للأقاليم، والجماعات المحلية



. **Source:** Mohamed Bahmani, "la nécessaire construction d'un modèle Algérien de développement local", conférence intitulée: perspectives du développement local au profit du renforcement de la sécurité nationale, 8,9, 10 mai 2023

مفاهيم الدراسة:

تتضمن المذكرة العديد من المفاهيم المتقاربة في المعنى، وهي:

الجباية المحلية: "مجموعة الاقطاعات النقدية السنوية التي تقوم بتحصيلها الهيئات الجبائية لفائدة ميزانية الجماعات المحلية".³

1. وعليه فالجباية المحلية هي مجموعة الضرائب والرسوم المحصلة من المكلفين بها، لتمويل ميزانية الجماعات المحلية.

المالية المحلية: "هي أحد فروع المالية العامة، كونها تتضمن القواعد المنظمة للإيرادات والنفقات، ويقصد بها مجموع الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي تخص الهيئات المحلية".⁴

التمويل المحلي: " كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات تلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة".⁵

2. هو مجموعة الموارد المالية التي تجنيها الجماعات المحلية من مصادر مختلفة، لتأدية مهامها وانجاز المشاريع التنموية لتحقيق التنمية المحلية.

أدوات جمع البيانات:

تتمثل الأداة المنهجية الأساسية التي تم استخدامها في عملية البحث في المقابلة.

المقابلة: هي أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات والمعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة، تكون بين طرفين الباحث والمبحوث. يهدف فيها الباحث إلى التعرف على بيانات ومعلومات في موضوع معين، مستندة على مجموعة من التساؤلات والاستفسارات.⁶

³فاطمة الزهراء، شريفي، فتيحة، لكحل، النظام القانوني للجباية المحلية في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار-الجزائر، 2016، ص5.

⁴صبيحة محمدي، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 2012، 3/2013، ص42.

⁵موسى بن منصور، عبد الفتاح، علاوي، بدائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، ع10، م1، 2014، ص28.

⁶المرجع نفسه، ص249.

مقدمة

وقد تم استخدام هذه الأداة في إطار الحصول على معلومات وبيانات متعلقة بالقطاع الفلاحي لولاية الطّارف، من خلال القيام بمقابلات مع موظّفين بكل من مديرية المصالح الفلاحية، ومديرية الصيد البحري والمنتجات الصيدية، وكذا محافظة الغابات.

بالإضافة إلى إجراء مقابلتين مع مديري الميزانيات في وزارة الداخلية والجماعات المحلية. وقد تم توظيف المقابلة هنا كمصدر من المصادر الحية لاستقاء معلومات حديثة غير متوقّرة على مستوى المصادر التقليدية (كتب، مجلات، وغيرها).

صعوبات الدّراسة:

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات خاصة وأنّ الموضوع جديد.
- ✓ عدم التحصل على معلومات كافية بخصوص مساهمة هذا القطاع في تمويل الجماعات المحلية، كون الميزانيات المحلية تظهر بشكل كلّّي وبالتالي فالتّفاصيل صعب الوصول إليها، خاصّة وأنّ الجانب المالي دائماً تكون فيه السرية التامة من قبل المؤسسات الرّسمية.

هيكلّة الدّراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية المندرجة تحت الإشكالية، ولإثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة، بغية الوصول لأهداف الدّراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة فصول وقدمنا لكل فصل تمهيد وخلاصة.

الفصل الأول بعنوان القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر، تضمّن مبحثين. تم تخصيص الأول للقطاع الفلاحي مقوماته وأهميته في الاقتصاد الوطني، وكذا المشاكل التي يعاني منها. أما الثّاني فقد خُصّص للجماعات المحلية تعريفها، وإبراز أهمّ مبادئها، وعرض مصادر تمويلها. ثمّ التّعرج على المشاكل التي يعانيها التّمويل المحلي.

أما **الفصل الثّاني** فقد خُصّص لدراسة مكانة القطاع الفلاحي ضمن موارد الجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول، يتضمّن مبحثين، تناولنا في المبحث الأول أشكال و أنماط بروز القطاع الفلاحي ضمن موارد الجماعات المحلية الجبائية وغير الجبائية، والمبحث الثّاني يعالج واقع تمويل الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الحديث عن تمويل البلديات في الجزائر والمأمول من القطاع الفلاحي في تمويله للجماعات المحلية.

مقدمة

الفصل الثالث يتعلّق بدراسة الحالة، بعنوان القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد الجماعات المحلية، ينقسم لمبحثين الأول يوضّح التعريف بالولاية، والثّاني تمّ فيه إبراز الإمكانيات الفلاحية لولاية الطّارف وإسهام القطاع الفلاحي لهذه الأخيرة في تمويل الخزينة المحلية والخزينة العامة.

الفصل الأول

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية في الجزائر الحقيقية والكامنة، حيث أنه يمثل ثاني قطاع حيوي بعد المحروقات، على اعتبار أن الجزائر تمتلك مساحات زراعية واسعة ومناخ مناسب لتربية الحيوانات. وبالتالي يمكن لهذا القطاع أن يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وحتى فائضا في الإنتاج مما يؤدي إلى تنويع الصادرات من جهة، والمساهمة في تمويل الجماعات المحلية ذات الخصوصية الفلاحية من جهة أخرى. تعد الجماعات المحلية هيئات لامركزية في الدولة تتكفل بتلبية حاجيات المواطنين في تلك الوحدات المحلية باعتبارها الأقرب للمواطن. في الجزائر أسندت هذه المهمة إلى وحدات تشتغل وفق مبدأ المركزية / واللامركزية، وتتمثل في هيئتي البلدية والولاية في إطار ما يخوله لها القانون من تنظيم ومهام. ويتطلب نجاح هذه الهيئات في تأدية مهامها وجود موارد مالية كافية لتحقيق الأهداف المرجوة لا سيما ما تعلق بالتنمية المحلية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين. مبحث أول يتحدث عن القطاع الفلاحي في الجزائر، من خلال تعريف ما المقصود بالفلاحة في المطلب الأول، والوقوف على المقومات المختلفة التي يتسم بها طبيعة بشرية، وغيرها في المطلب الثاني، والتطرق لأهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني في المطلب الثالث، وفي المطلب الأخير نعرّج على المشاكل والصعوبات التي تعرقل قطاع الفلاحة في الجزائر. أما في المبحث الثاني فيشمل متغير الجماعات المحلية بحيث نقف عند تعريفها في مطلب أول ثم ذكر مبادئها في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث نقف عند الموارد المالية لهذه الجماعات المحلية الداخلية منها والخارجية. وفي الأخير نبرز أهم العراقيل التي تواجه التمويل المحلي. لنختم الفصل بخاتمة نستجمع فيها خلاصات الفصل والتي ستمهد للفصل الثاني.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الأول: القطاع الفلاحي

يحتل القطاع الفلاحي مكانة كبيرة اليوم في العالم خصوصا في ظل التغيرات والتحولات الدولية منذ مطلع 2022 وبداية تصاعد الأزمة الروسية- الأوكرانية التي كانت من تداعياتها الآنية والمستقبلية تأثر العديد من الدول المتعاملة مع أما روسيا أو أوكرانيا أو كلاهما معا في أزمة الأمن الغذائي على اعتبار أن أوكرانيا تمثل سلة غذاء لدول العالم خصوصا في شعبة القمح. وكاستجابة لهذه الأوضاع المستجدة دوليا سارعت الدول المتعاملة بشكل مباشر مع أما روسيا أو أوكرانيا إلى زيادة الاهتمام بالفلاحة ، وهنا نذكر الجزائر التي أعلنت من خلال خطاباتها واجتماعاتها الرسمية ، عن تأكيدها على ضرورة منح الاهتمام الحقيقي للقطاع الفلاحي من خلال استحداث سياسات حكومية تركز على أهمية التنمية الفلاحية وتحقيق أمن غذائي مستديم.

المطلب الأول: تعريف الفلاحة

لا يختلف اثنان في اعتبار الفلاحة منذ القدم مهنة أساسية للإنسان حيث يمتثلها من أجل تلبية حاجياته الغذائية وتحقيق اكتفائه الذاتي، والأكثر من ذلك ضمان العيش والاستمرار. ومع تطور احتياجات الإنسان، وزيادة النمو السكاني أصبحت هذه المهنة نشاطا اقتصاديا مهما في كل الدول ، والذي يساهم في تنمية العديد من المجالات في الاقتصاد. وقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المفهوم باختلاف توجهات وتخصصات الباحثين ومن تلك التعاريف نذكر على سبيل ما تقتضيه الدراسة:

الفلاحة: هي جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان. كما تعرف أيضا على أنها: "علم وفن وصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان. "علم" كونها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة. "فن" لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.¹

¹ ربيع، بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقره "بومرداس"، الملتقى الدولي الرابع حول "القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط- يومي 24-25 ماي 2017، ص3.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الفلاحة(الزراعة): مشتقة من كلمة (AGRE) أي الحقل أو التربة وكلمة (CULTURE) أي العناية والرعاية. وهذا يعني كل الخبرات والأنشطة المتعلقة بزراعة التربة. بشكل عام كل عمل على البيئة الطبيعية(ليس فقط الأرض) للزراعة وجمع الكائنات الحية المفيدة للبشر.¹

يركز هذا التعريف على أن الفلاحة هي استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الأرض من نباتات وحيوانات.

الفلاحة تعرف على "أنها نشاط اقتصادي يقوم على إدارة الموارد الاقتصادية والزراعية، التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج، ولتحسين عمليات نمو النبات والحيوان، قصد توفير المنتجات الحيوانية والنباتية للأفراد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والزراعية".²

يؤكد هذا التعريف على أهمية الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني ودوره في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. يقصد بالفلاحة أي نشاط مرتبط بالإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، وما يترتب على الفلاح من عمليات التغذية أو التصنيع بمختلف أشكاله، فهي نشاط اقتصادي يمكنه تقديم قيمة مضافة لمختلف القطاعات على الأخرى على غرار قطاع التصنيع والتجارة وغيرها، الأمر الذي يعزز من أهمية الفلاحة والفلاحين في المجتمعات عبر العصور. فقد كانت ولازالت بعض الطرق الزراعية التقليدية تمارس باستخدام الأدوات البسيطة، وفي المواشي كانت تعتمد فقط على المراعي الطبيعية، حيث كانت فلاحةً الهدف منها هو تحقيق اكتفاء ذاتي فردي وبعض المردودات المالية للعيش بكرامة، أما اليوم فالنشاط الزراعي هدفه سد حاجيات الأسواق نظرا لارتفاع النمو السكاني. وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الفلاحية. وعليه أصبح الاعتماد على الطرق التقليدية غير كافٍ ومُجْدٍ، وبالتالي لابد من اعتماد أدوات وطرق حديثة للحصول على مردودية مناسبة للمشاريع الزراعية التي تسطر.³

¹ سيد أحمد سنوسي، عبد الصمد بلهادي، "و اقع القطاع الفلاحي في الجزائر وإمكانياته في تحقيق التنمية الاقتصادية-القطاع الفلاحي نموذجاً"، كتاب ملتقى علمي وطني حول:-قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق- منظم يوم 11 مارس 202 بجامعة ألكي محند أولحاج، مستغانم-الجزائر، مخبر البحث STRATEV، ص 89.

² سناء، بلهوشات، "مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية-حالة ولاية قالملة"-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م الثامن، ع الأول، (جوان 2021)، ص ص442-461.

³ تقرير عن الفلاحة، موسوعة "اقرأ"، تم الاطلاع بتاريخ (2023/03/28)، على الساعة 09.30 صباحا. في <https://2u.pw/iQyPTQ>

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

يشير هذا التعريف إلى أنّ الفلاحة نشاط اقتصادي كان قديما يُعتمد لتلبية الحاجيات الغذائية المنزلية أما الآن فهو قطاع حيوي واستراتيجي يمكنه تقديم قيمة مضافة لقطاعات أخرى. كما يعرّف هذا التعريف على الطرق والوسائل المستخدمة قديما وحديثا في الفلاحة.

من خلال التعريفات المختلفة السالفة الذكر نصل إلى استنتاج تعريف إجرائي لمفهوم "الفلاحة" يخدم إشكالية هذه الدراسة.

التعريف الإجرائي:

الفلاحة هي مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الإنسان على الأرض من عناية بالتربة قصد توفير الإنتاج النباتي، ورعاية الحيوان بغية الحصول على الثروة الحيوانية اللازمة لسد الحاجيات الغذائية للإنسان. وحتى حفر الآبار والتنقيب عن المياه يعتبر نشاطا فلاحيا إضافة إلى الصيد البحري لتوفير الثروة السمكية. إجمالا، وخلافا لما هو سائد شعبيا عن الفلاحة في حصرها فقط في النشاط الزراعي، الفلاحة في هذه الدراسة ستعني مجموعة أنشطة اقتصادية إنتاجية تتضمن خدمة الأرض، والعناية بها قصد توفير إنتاج نباتي. إضافة إلى الرعاية بالحيوانات بغية الحصول على ثروة حيوانية تسد حاجيات غذائية مختلفة. مفهوم الفلاحة لا يتوقف عند هذين العنصرين وحسب، بل يمتد كذلك إلى أنشطة أخرى كالصيد البحري، والتنقيب عن المياه وحفر الآبار.

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يحوز القطاع الفلاحي في الجزائر على العديد من المؤهلات سواء الطبيعية منها أو المادية ما يمكنه من أن يدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفير الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

وتتجسد هذه المقومات في الموارد الطبيعية الموجودة في الكون من الأرض، و المياه، والمعادن التي تُمكن الإنسان من تلبية حاجياته من خلال توفير السلع الغذائية اللازمة للمحافظة على وجوده واستمراره.

وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية:

1/ الأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الفلاحية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة.، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

زيادة المساحة الزراعية(التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية(التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة(التوسع الرأسى)¹.

وتمثل المساحة الزراعية في الجزائر حوالي 44 مليون هكتار، منها ما يتمثل في المراعي وهي الأراضي التي لم تتم زراعتها لمدة خمس سنوات على الأقل تستخدم لرعي الحيوانات التي تمتد على 32.75 مليون هكتار وتمثل 74.5% من المساحة الزراعية الكلية. وهناك أرض زراعية غير منتجة تشمل هذه الأرض(المزارع، المباني، الساحات، مناطق درس والقنوات والوديان والمسارات وما إلى ذلك حيث تبلغ 2.652.454 هكتارا ما يمثل 6.0% من المساحة الزراعية الكلية. كما نجد المناطق الزراعية المفيدة، والتي تمتد على مساحة تصل إلى 8.56 مليون هكتارا أي 19.5% من المساحة الإجمالية وتوزع على النحو الآتي:

- المحاصيل العشبية 4.68 مليون هكتار.
- الأرض الباقية 2.85 مليون هكتار.
- مزارع الفاكهة 910322 هكتار.
- كروم العنب 649.68 هكتار.
- المراعي الطبيعية 54117 هكتار.

إضافة إلى أراضي الحلفاء وهي الأرض التي تنمو عليها الحلفاء، وهو نبات معمر يمكن استخدامه لصناعة الورق، متواجدة في ملاءات ضخمة على الهضاب العليا من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية تغطي مساحة حوالي 2.47 مليون هكتار. أيضا الأراضي الغابية تحتل مساحة حوالي 4.1 مليون هكتار أي 1.7% من المساحة الإقليمية².

نلاحظ من خلال ما تم ذكره أنفا، بأن الجزائر لها مساحات زراعية شاسعة ومتنوعة حيث أنها صالحة لزراعة مختلف المنتجات الفلاحية من فواكه وأشجار غابية وحتى نبات الحلفاء الذي يمكن من خلاله صناعة الورق. ومنه يتبين لنا من خلال المساحات الزراعية التي تتربع عليها الجزائر أنها قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير إنتاج محلي. القراءة الأولى للأرقام ستبرز لنا المقدرات الفلاحية الكامنة التي تحوزها الجزائر، إلا أن

¹فتحي حسن، دندن، تطور القطاع الفلاح في ظل البرامج التنموية 2000-2014، مذكرة ماستر، (جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015-2016)، ص 20.

²La République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "Répartition générale des terres", Statistique Agricole(superficies et productions), Série"B"2019, Juillet 2012,p6.<https://madr.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%a9/>.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الاستغلال الحقيقي لهذه المقدرات الكامنة ، ومن خلال الواقع الفعلي يظهر أن هناك خلافا نوعيا، وكميا في أداء القطاع الفلاحي في الجزائر. ولذلك لابد من تدارك النقائص التي يشهدها القطاع على غرار الأراضي الزراعية غير المنتجة.

2/الموارد المائية: تعتبر المياه من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها القطاع الفلاحي سواء في سقي الأرض أو الحيوان. والفلاحة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الأمطار في سقي المساحات الزراعية لذلك تبقى الظروف المناخية تتحكم في حجم المساحة المسقية. ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية للجزائر فهناك تنوع في الموارد المائية من موارد مطرية وأخرى سطحية وأيضا جوفية، ويمكن تقسيمها كالآتي:

د. **الموارد المطرية:** رغم اتساع مساحة الجزائر المقدرة بـ 2.381.741 كيلومتر مربع إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها بـ 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار متر مكعب بنسبة 92%¹.

ذ. **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، والمحاجر المائية، والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8 مليار متر مكعب في السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطة في الشمال على 11.1 مليار متر مكعب، وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار متر مكعب، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب. وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، يبلغ عددها 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.5 مليار متر مكعب.²

ر. **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية في الجزائر بـ 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب بالشمال و5 مليار متر مكعب بالجنوب.³ وهي تعد من المقدرات الكامنة الحيوية للجزائر خاصة في ظل تنبؤات أن حروب المستقبل ستكون على المياه.

¹ بلال بشطة، عبد القادر بورمان، واقع تطوير القطاع الزراعي للتحويل نحو التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م 04، ع 01، (2020)، ص 123.

² المكان نفسه.

³ خديجة العرابي، عزيز دحماني، دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر- زراعة التمر نموذجاً، ص 27.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الفرع الثاني: المقومات البشرية

يعد المورد البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي وخصوصا قطاع الفلاحة، ونجد بأن الفلاحة في الجزائر تعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة في العمليات الفلاحية.

الموارد البشرية: يعتمد القطاع الفلاحي في الجزائر عند إنجاز العمليات الزراعية على اليد العاملة نظرا لقلة المعدات اللازمة أو أن العملية الفلاحية تستدعي اليد بدل الآلة، لذلك يلعب العنصر البشري دورا أساسيا في استغلال الإمكانيات المتاحة واستغلالها استغلالا امثلا خصوصا إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، التي تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يحقق الاحتياجات الغذائية محليا. بلغ عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال سنة 2015 أكثر من 4.9 مليون عامل حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ونسبة 41.57% من إجمالي القوى العاملة المقدرة بأكثر من 11.9 مليون لنفس السنة.¹

هذه الأرقام إن دلت على شيء إنما تدل على الفرصة التشغيلية التي توفرها الفلاحة لو يتم استغلالها جيدا انطلاقا من موقع الأولوية.

الفرع الثالث: المقومات الرأسمالية

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الثروة النباتية، والمكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسين الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني². حيث تعتبر هذه الموارد مقومات التنمية الفلاحية لذلك فإن حمايتها والمحافظة على استمراريتهما يُمكن من زيادة قدرتها على العطاء (الثروة الحيوانية والثروة النباتية) مما يحقق الرفاهية الاقتصادية.

¹ المرجع نفسه، ص 27، 28.

² بلال بشطة، مرجع سابق، ص 125.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الثالث: أهمية الفلاحة في الاقتصاد الوطني

لاشك أن الفلاحة ذات أهمية كبيرة في نمو، وتنمية البلاد، كونها تحرك الاقتصاد الوطني باعتبارها مصدرا لإنتاج الغذاء وتأمين حاجيات السكان المتزايدة من الموارد الغذائية، كما أنها تساهم في توفير العديد من عناصر الاقتصاد، ومن بينها نجد:

توفير الغذاء: حيث أن الطلب على المنتجات الغذائية في تزايد مستمر وذلك بفعل النمو الديموغرافي الذي تشهده البلاد السنة تلو الأخرى، لذلك فإن القطاع الفلاحي هو السبيل الأكثر اعتمادا لتلبية كافة الاحتياجات الغذائية، وعليه يتوجب التكثيف في عمليات الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة والتقليل من نسب الاستيراد من جهة أخرى ولم لا تحقيق فائض في الإنتاج لتوجيه ذلك إلى التصدير ومنه المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تنويع الصادرات خارج نطاق المحروقات.

تساهم الفلاحة في الجزائر بشكل كبير في الناتج الوطني الخام من خلال قيمة الإنتاج الفلاحي التي يحققها القطاع، ونوجز ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم 01: يوضح قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الوطني الخام (2019/2022)

السنة	2019	2020	2021	2022
قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الوطني الخام (مليار دولار)	23	25,6	26,5	35

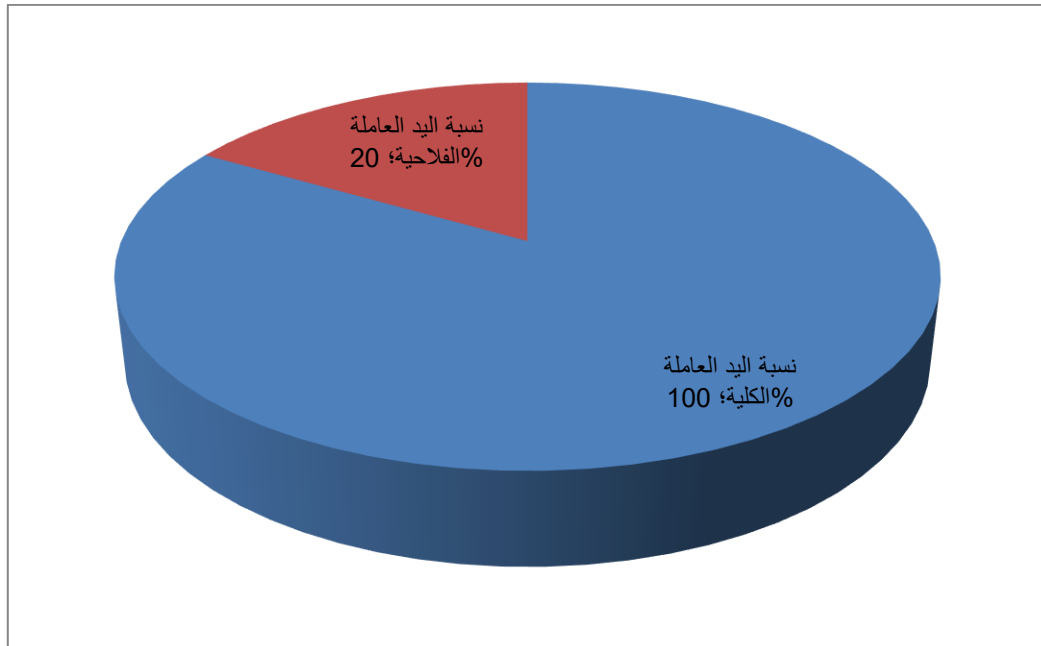
المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف من (وكالة الأنباء الجزائرية، تطوّر السياسات الفلاحية والريفية" 1962- إلى يومنا هذا"، الشروق أونلاين).

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الوطني الخام، في تزايد مستمر حيث قُدّرت سنة 2019 بـ 23 مليار دولار في حين أنها ارتفعت إلى قيمة 35 مليار دولار، أي ما يعادل 38% من قدرات الإنتاج الفلاحي في الجزائر حسب تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية "عبد الحفيظ هني".

كما ساهم هذا القطاع في رفع التّمو من جهة، حيث بلغت النّسبة في متوسط السنوات من 2016 إلى 2020 2%، ومن جهة أخرى قُدّرت نسبة اليد العاملة الفلاحية حوالي 20% من اليد العاملة الكلية سنة 2020¹.

الشّكل رقم 01: يوضّح نسبة اليد العاملة الفلاحية في الجزائر لسنة 2020.



المصدر: من إعداد الطّالبة اعتمادا على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. 19 فيفري 2023.

¹ تطوّر السياسات الفلاحية والريفيّة 1962 إلى يومنا هذا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 19 فيفري 2023.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

وبالتالي تظهر أهمية الفلاحة بشكل كبير هنا لما توفره من مساهمات في رفع نسب النمو، وتحقيق تنمية مستدامة.

توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية: يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعة التحويلية في الدولة، كونه ينتج سلع الغذاء والمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات الغذائية. كما يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد الدولة، باعتباره من الصناعات الأساسية التي تسهم بشكل كبير في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأول والأساسي كمواد أولية للصناعات الغذائية. وتساهم الصناعات الغذائية في تحويل المواد الغذائية سريعة التلف لمواد أكثر ثباتا وهذا يؤدي لوفرة الأغذية طوال السنة وتشمل هذه الطرق، التعليب، والتجميد، والتجفيف، وغيرها، وأيضا فإن

الصناعات الغذائية تؤثر بشكل مباشر على تشجيع الصناعات الأخرى معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة، ووجود الصناعات الغذائية الوطنية والمحلية يساهم في الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية المصنعة من الخارج.¹ والجزائر لها صناعات غذائية على غرار تحويل المشمش لمربى وكذا التمر يحول لعسل أو مربى ويعلب ثم يصدر، وقد شهدت الصناعات الغذائية انتعاشا ملموسا سنة 2021 حيث سجلت نسبة نمو بأزيد من خمسة عشر بالمائة مقابل تراجع بـ 0,9 بالمائة سنة 2020، وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات.²

وعليه فإن أهمية القطاع الفلاحي تتجسد من خلال ما يقدمه هذا القطاع من منتجات غذائية باعتباره مصدرا حيويا للغذاء، وكذلك محركا للاقتصاد بفعل توفيره للمواد الأولية للتصنيع ومنه

¹ محمد، هاني، قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والأفاق، كتاب ملتقى وطني علمي، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، كلية العلوم

الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، البويرة، مخبر بحث إستراتيجية التحول على الاقتصاد الأخضر، (2021)، ص 91، 92.

² وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 11 سبتمبر 2022 على الساعة 19:40، في <https://2u.pw/0ZWwpl>، تم الإطلاع يوم 2023/05/28، على الساعة 00.02 ليلا.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

التشجيع على صناعات أخرى جديدة، وأيضاً محركاً لقطاع النقل من خلال نقل السلع الغذائية. وهنا تبدو أهمية الفلاحة في سلسلة قطاعات الاقتصاد المترابطة.

مصدر للعملة الصعبة: تشكل الفلاحة والإنتاج الفلاحي مصدراً مهماً من مصادر الدخل وإدخال العملة الصعبة حيث أنّ المنتجات الفلاحية هي منتجات يزداد الطلب عليها في كافة المناطق والأسواق العالمية¹ في الحالات العادية ناهيك في أوقات الأزمات. ويساهم الإنتاج الفلاحي في دخول العملة الصعبة من خلال تحقيق فائض في الإنتاج إضافة إلى جودة في المنتجات الزراعية لإدخالها الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق العائدات المالية المعتبرة.

في الجزائر نجد ولاية واد سوف حققت نمواً هاماً في صادرات المنتجات الزراعية خلال السنوات الأخيرة، لاسيما محصول التمور (دقلة نور)، الذي أصبح أكثر رواجاً في أسواق دول جنوب شرق آسيا كماليزيا، بنغلاديش والهند، فقد كانت أولى التجارب التصديرية للولاية في الخضروات وتعلقت بمحصول البطاطس الذي لاقى رواجاً في الأسواق الخليجية بين مواسم 2015/2018. فالوادي تتجاوز 12% من الصادرات الوطنية. ذلك ما يساهم في جلب العملة الصعبة وتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني.²

وسيلة لتمويل التنمية: باعتبار أنّ الفلاحة هي أول الأنشطة الاقتصادية التي عرفها الإنسان واعتمدها مهنة وحرفة ومصدر غذاء ودخل، فإذا كانت تعد مصدراً رئيساً للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسؤولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية. ولهذا فإنّ تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولهذا فإن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية، حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج عن ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في القطاعات الأخرى، وبالمقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع سوق القطاعات غير الزراعية.³

¹ المرجع نفسه، ص 92.

² سفيان حشفية، تحديات تواجه التصدير ومتعاملون يقترحون آفاقاً واعدة لترقية صادرات الخضروات والتمور، الشعب أونلاين، تم الإطلاع بتاريخ 2023/05/31 في <https://2u.pw/17y4Hg>.

³ المرجع نفسه، ص 92، 93.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

خلق سوق للمواد الغذائية: حيث أن المنتجات الغذائية هي منتجات أساسية وضرورية يتناولها كل أفراد المجتمع دون استثناء، أي تنظيم عملية الاستهلاك والإنتاج الزراعي. فالتوازن في سوق هذه المنتجات ضروري أي بين العرض والطلب بما يضمن ثبات نسبي للأسعار، فدور الاقتصاد الزراعي بهذه النقطة عبارة عن دور ترشيدي، الشيء الذي يحافظ على ثبات الدخول الحقيقية للأفراد، وذلك من خلال تدعيم السياسة التسعيرية.¹

المساهمة في الناتج القومي: يساهم النشاط الزراعي مساهمة فعالة في تكوين الدخل القومي. ومتوسط نصيب الفرد من أهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي في البلد وتختلف نسبة مساهمة هذا الدخل حسب طبيعة الاقتصاد القومي من جهة وطبيعة ومدى تطور القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.²

تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي: تمد الزراعة كثير من الصناعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة لها مثل المنسوجات القطنية والكتانية وغيرها. ومما لا شك فيه أن ارتفاع الإنتاجية الزراعية يؤدي إلى تحرير جزء من القوة العاملة الزراعية يمكن استخدامه في الصناعات الأخرى، إلا أن ذلك يتوقف أيضا إلى حد كبير على مدى حركية عنصر العمل. كما تساهم الزراعة في توفير رؤوس الأموال والتي تتأتى من خلال الضرائب والادخار.³

وهذا ما نسعى لتسليط الضوء عليه من خلال دراستنا حيث أن تلك العائدات المالية ستسهم في تمويل الخزينة العمومية من جهة وتمويل الجماعات المحلية خصوصا تلك التي تتميز بطابع فلاحي ومناخ معتدل مناسب، لتطوير وتنمية الفلاحة ومنه الإسهام في مد القطاعات الأخرى بالمواد الأولية وبالتالي تحقيق التبادل القطاعي. وذلك ما يزيد من أهمية الفلاحة في ترقية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي الذي هو رهان مستجد وتسعى كل الدول للوصول إليه بهدف تكريس حياة أفضل للمواطنين من جهة، والمساهمة في التنوع الاقتصادي من جهة أخرى خصوصا الدول التي تعتمد بشكل شبه كلي على المحروقات في التصدير وكذلك تقليل الاستيراد والحد منه لتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

¹ المرجع نفسه، ص 93.

² المكان نفسه.

³ المكان نفسه.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

المساهمة في إنشاء فرص العمل والتشغيل: يقوم القطاع الفلاحي بإمداد القطاع الصناعي بالأيدي العاملة وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي الذي يدخل على القطاع الفلاحي من اعتماد الآلات والمكننة وبالتالي يكون هناك فائض من اليد العاملة فيتم توجيهها للصناعة وخاصة مجال الصناعة الغذائية.

المطلب الرابع: معوقات الفلاحة في الجزائر

تتعدد العراقيل والمشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر. بالرغم من كل المقومات التي يزخر بها هذا القطاع، إلا أنه يعاني من مشاكل طبيعية، وأخرى مالية وحتى قانونية، تحُول دون تحقيق تنمية فلاحية، والنهوض بالقطاع إلى أعلى المستويات، وعليه نذكر أهمها:

الفرع الأول: معوقات متعلقة بالأراضي الزراعية

تشهد الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر تناقصا مستمرا، وذلك بسبب الزحف العمراني المتواصل الناتج عن زيادة النمو السكاني، وبحث المواطنين عن حياة أريح قربا من المرافق العمومية وكل شروط الحياة اللازمة. كل هذا أدى إلى نزوحهم من الأرياف إلى المدن وتمركزهم في الجهة الشمالية، حيث يتمركز حوالي 60٪ من السكان في إقليم تقدر نسبته بـ 4٪ والذي يتصف بضيق المساحة من جهة وبوجود الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة من جهة أخرى،¹ وبالتالي هذا الأمر يعيق تنمية القطاع وتقدمه. كما يعدّ تعرّض الأراضي الزراعية المحاذية للجبال إلى ظاهرة انجراف التربة بسبب التعرية من النباتات والأشجار الناتج عن الحرائق وتدهور الغطاء النباتي، بالإضافة إلى تدهور المراعي الطبيعية بسبب الرعي الجائر والاستخدام السيئ لهذه المراعي من طرف مربّي المواشي، وهو الأمر الذي يعد من الأسباب التي تؤدي إلى تشتت الأراضي الفلاحية. إضافة إلى ذلك التوزيع غير العقلاني للأراضي، دون القيام بالدراسات اللازمة عن نوعية التربة والمياه الموجودة فيها وبالتالي قد تكون غير قابلة للزراعة فيها ولا تُنتج.²

الفرع الثاني: مشكل العقارات الفلاحية

يعتبر الإطار القانوني للعقارات الفلاحية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي والتي تقف أمام تحقيق التطور المطلوب في القطاع الفلاحي، حيث بقي العقار الفلاحي مابين إبقاء الملكية العامة وتعميم الملك

¹ أعمار العلمي، تنمية اقتصادية محلية صانعة لاقتصاد تنافسي دوليا: أي إستراتيجية؟، درس موجه لإطارات الأمة بعنوان: سياسة التنمية المحلية ودورها في تعزيز الأمن الوطني، تامنغوست، 10، 9، 8 ماي 2023.

² إسماعيل بن زحلة، عبد الهادي مسعودي، مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، م05، ع01، (2021)، ص ص340-356.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الخاص لوضع حد لتفتيت العقار الفلاحي مشكل الامتناع عن الاستثمار في المستثمرات الحكومية بالإضافة لوجود تناقضات في عقود الملكية واستعمال طرق غير قانونية للحصول على هذه العقود.¹ جدير بالذكر هنا بأن ما يزيد من تعميق مشكلة العقارات بشكل عام والعقارات الفلاحية بشكل خاص في الجماعات المحلية هو كون أقاليم الجماعات المحلية هي أقاليم مستباحة تشارك في تسييرها مختلف القطاعات الوزارية المتمثلة في مديريات، وكذلك وجود هيئات أخرى مستقلة تكلف بالاستثمار وهنا نشير إلى الوكالة الوطنية للاستثمار والتي تأسست في 2022، هذا الواقع عمق أكثر من مشكل العقار، والعقار الفلاحي بشكل خاص.

الفرع الثالث: مشكل الندرة المائية

تعاني الجزائر كغيرها من الدول من مشكل الندرة المائية وهذا راجع لمجموعة من الأسباب منها ما هو طبيعي على غرار تذبذب تساقط الأمطار خصوصا في المناطق الصحراوية، إضافة إلى تراكم الوحل بالسدود مما يؤدي لانسداد مجاري المياه وانحراف التربة في الأراضي الزراعية المجاورة، وضعف القدرة الاستيعابية للسدود في تجميع المياه.

تعتمد الجزائر نتيجة معاناتها من ندرة الموارد المائية بشكل أكبر على الزراعة البعلية القائمة على مياه التساقط، هذا مقارنة بالزراعة المروية المرتكزة على مصادر المياه السطحية والجوفية والمياه العادمة المعالجة. تقدر مساحة المحاصيل المستديمة والموسمية المعتمدة على مياه التساقط في الجزائر سنة 2016 بـ 4.198 مليون هكتار ما يمثل 77.12% إجمالي المساحة المزروعة، بينما بلغت المساحة المروية 1.136 مليون هكتار، تخصص لريها 6.7 مليار متر مكعب في السنة، ما يمثل 66% إجمالي حجم المياه الموجهة لمختلف قطاعات الاستخدام، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أن حجم تخصيص المياه للقطاع الفلاحي في الجزائر يعد ضعيفا.²

الفرع الرابع: معوقات فنية

يعاني القطاع الفلاحي من مشاكل فنية تتمثل في غياب رؤية لصنع سياسة فلاحية جيدة والتي تتطلب في المقام الأول موردا بشريا مؤهلا، وهو الأمر الغائب حيث أن سياسة التكوين المستمر للموارد البشرية في هذا القطاع ضعيفة وذلك ما أدّى إلى قلة اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة لانعدام التنسيق بين معاهد البحث الفلاحي والجامعة من ناحية، وعدم وجود سياسة واضحة المعالم فيما يخص مجال البحث والإرشاد الزراعي

¹ المرجع نفسه، ص 345.

² نسبية معقال، "القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة (2000-2018)"، مجلة العلوم الإنسانية، م 07، ع 03، (2021)، ص 42-64.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

على المدى الطويل من جهة أخرى. بالإضافة إلى عزوف الشباب الجزائري عن خدمة هذا القطاع وتوجههم لقطاعات أخرى على غرار قطاع الخدمات والصناعة بحثا عن حياة أسهل وأفضل. دون أن ننسى غياب أنظمة الرقابة والمتابعة المستمرة في النشاط الزراعي سواء من ناحية استخدام الأراضي الفلاحية أو الاستفادة من القروض التي توجه من طرف المستفيدين إلى نشاطات أخرى غير فلاحية، إضافة إلى ذلك فإن ميزانية الفلاحة تتمركز أساسا في الإنتاج النباتي مما يؤدي ذلك لإهمال المجالات الأخرى مثل البحث والإرشاد الفلاحي، وكذلك تطوير الإنتاج الحيواني.¹

ويعد ضعف الاستثمار الخاص في القطاع الفلاحي من بين المعوقات التي يواجهها هذا القطاع في الجزائر، حيث أنّ النهوض بالقطاع يتطلب استثمارات تمكن هذه الأخيرة من توفير الوسائل المادية من تقنيات ومعدات متطورة والبشرية بتوفير يد عاملة مؤهلة وذات خبرة، مما يؤدي إلى رفع الإنتاج وزيادة المردودية. وفي هذا الشأن تفيد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بوجود ضعف في مساهمة الخواص في الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث قدر إجمالي عدد المشاريع الخاصة الموجهة له خلال الفترة (2002-2017) بـ 1342 مشروع بقيمة إجمالية 260.75 مليار دج، ما يمثل 1.82% القيمة الكلية للاستثمارات الخاصة منها 13 مشروعا خاصا أجنبيا بقيمة 5.768 مليار دج، ما يعادل 0.23% القيمة الكلية للاستثمارات الأجنبية و 2.12% القيمة الإجمالية للاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاع الفلاحي.²

يتبين لنا مما سبق أن القطاع الفلاحي في الجزائر يمتلك جملة من المقومات الطبيعية والبشرية التي من خلالها يمكن النهوض بالقطاع وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومع ذلك فإنه يواجه العديد من العراقيل والصعوبات منها الطبيعية وأغلبها الفنية المفتعلة من طرف الإنسان، لذلك يستدعي هذا الأمر المتابعة والتقييم خصوصا في الجانب المالي، والقانوني لتفادي التجاوزات غير القانونية وسوء التسيير والتدبير. إضافة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع من الجانب التقني من توفير معدات وآلات فلاحية متطورة تسمح بتكثيف الإنتاج وزيادة المردودية، كذلك وضع سياسات تكوينية وتدريبية فعّالة لتأهيل الفلاحين.

المبحث الثاني: الجماعات المحلية في الجزائر

تعد الجماعات المحلية هيئات هجينة بين مركزية/لامركزية في الدولة، بحيث تتكفل بتلبية حاجيات المواطنين باعتبارها الأقرب إليهم. وذلك في إطار ما يخوله لها القانون من أدوار ومهام. ويتطلب نجاح هذه

¹ إسماعيل بن زعلة، عبد الهادي مسعودي، مرجع سابق، ص 346-347.

² نسبية معقال، مرجع سابق، ص 60.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الهيئات في أداء مهامها وجود موارد مالية كافية لتحقيق الأهداف المرجوة. لذلك تُخصّص الدولة للجماعات المحلية موارد مالية داخلية وخارجية للقيام بمهامها وتنفيذ المشاريع التنموية. ومع ذلك تبقى تلك الموارد غير كافية لتحقيق التنمية المحلية وتطوير الإقليم المحلي، إذ لابد من مصادر أخرى ذاتية لتحقيق الاستقلالية المالية كما تنص عليه قوانين البلدية والولاية. وعليه سنتطرق في المبحث إلى تعريف الجماعات المحلية في مطلب أول، والوقوف على المبادئ التي تقوم عليها هذه الجماعات في مطلب ثاني. مع التركيز على أهم عناصر هذا المبحث ولا يغفل عن ذهننا أهم العناصر ألا وهي موارد الجماعات المحلية. وفي مطلب أخير نعرّج على العراقيل التي تواجه التمويل المحلي.

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية

تختلف حاجيات المواطنين من إقليم لآخر، وحتى في نفس الإقليم فهناك تفاوت بين الريف والمدينة. ولهذا كان من الضروري على الدولة الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية، وتبني ما يعرف بمبدأ اللامركزية على مستوى الوحدات المحلية للدولة.

تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم الجماعات المحلية، وذلك باختلاف توجهات وتخصصات المفكرين والباحثين، وتنوع وجهات نظرهم لهذا المفهوم ومن أهمها نذكر:

يعرف صفوان المبيضين وآخرون في كتاب "المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية" الوحدات المحلية بأنها "مساحة محددة من إقليم الدولة الذي يقوم النظام المحلي بتقسيمها سواء كانت قرية أو مدينة صغيرة أو كبيرة أو مجموعة من المدن والقرى، ويعتبر كل النطاق الجغرافي والبشري والنطاق الوظيفي أهم المقومات التي تقوم عليها الوحدات المحلية".¹

حيث يشير هذا التعريف في الأول إلى النطاق الجغرافي المحدد للجماعات المحلية، كما يذكر كذلك أهم الركائز التي تقوم عليها الجماعة المحلية من مجموعة بشرية، ووظائف عامة.

¹ صفوان المبيضين، حسين الطراونة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية. (عمّان: الأردن، دار اليازودي، 2010)، ص 10.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

- تتمثل الجماعات المحلية في البلدية والولاية كونهما الجهات الإدارية المحلية التي تدير الشؤون المحلية من قبل ممثلين انتخبهم المواطنين. تنشأ لتحقيق مصالح عامة للأفراد. تعمل هذه الجماعات المحلية تحت رقابة السلطة المركزية.¹
- يحصّر هذا التعريف الجماعات المحلية في البلدية والولاية كونهما الجهات الأقرب للمواطنين ويتم اختيار ممثلين هذه الجماعات من قبل سكان البلدية والولاية من أجل - نظريا - خدمة الصالح العام.
- الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة، وتباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التفويض. فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها. وبالتالي فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية.²
- يتبين من خلال هذا التعريف بأنّ الجماعات المحلية هي أجهزة تنفيذية، تعمل تحت وصاية السلطة المركزية، وأسلوب من أساليب تحقيق اللامركزية الإدارية من خلال توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في العاصمة والهيئات المحلية.

من خلال التعريفات السالفة الذكر يمكن استنتاج تعريف إجرائي لمفهوم الجماعات المحلية.

التعريف الإجرائي

الجماعات المحلية هي إقليم جغرافي معلوم الحدود قد تكون مجموعة مدن وقرى تقطنها مجموعة بشرية تحتاج هذه الأخيرة لتنظيم شؤونها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق هيئات إدارية مختصة بالشأن العام. يترأسها مواطن من ذلك الإقليم يتم انتخابه من طرف المواطنين (رئيس المجلس الشعبي البلدي)، أو تعيينه من السلطات المركزية بناء على معايير الكفاءة والخبرة والفعالية (الوالي، رئيس المجلس الشعبي الولائي)، خدمة للمصالح العامة للمواطنين وللدولة، وتحقيق التنمية المحلية.

التمييز بين مفهوم الإقليم المحلي والجماعات المحلية

يمكن التمييز بين مفهوم الإقليم المحلي ومفهوم الجماعات المحلية، من خلال ما يأتي:

¹ علي محلاي، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة -، مذكرة ماستر، (جامعة ألكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2018/2017)، ص 5، 6.

² أحمد داوي، علاء الدين سعيدي، "الجماعات المحلية وسبل تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إصلاح القطاع الفلاحي"، مجلة البديل الاقتصادي، م 06، ع 02، ص 78-92.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الإقليم المحلي: هو رقعة جغرافية محددة، تشارك في تسييره هيئات متعددة من قطاعات وزارية وجماعات محلية متمثلة في البلدية والولاية.

الجماعات المحلية: تتمثل في هيئتي البلدية والولاية.

المطلب الثاني: مبادئ الجماعات المحلية

يتطلب قيام الجماعة المحلية كإقليم محلي من الدولة أو الإدارة المحلية كأسلوب إداري لتسيير هذه الهيئات المحلية وجود مبادئ وعناصر أساسية لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الجماعات أولها تنظيم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وصولاً لتحقيق تنمية محلية، وعليه تتمثل هذه المبادئ في:

الفرع الأول: الاعتراف بالشخصية المعنوية

في إطار اعتماد نظام اللامركزية الإدارية تمنح السلطة المركزية للجماعات المحلية الشخصية المعنوية حيث يكون هناك من يعبر عن إرادة الشخص المعنوي، وعادة ما يقوم بذلك مجلس محلي منتخب يضم ممثلين من أبناء الإقليم يتولى التعبير عن إرادتهم والتصرف وفقاً لمصالحهم المشتركة. ويقتضي الاعتراف بالشخصية المعنوية أن يكون للجماعة المحلية ذمة مالية مستقلة. كذلك من نتائج الاعتراف بالشخصية المعنوية أن يكون للوحدة المحلية جهاز إداري خاص بها، إضافة إلى أن تكون الهيئة المحلية أهلاً للتقاضي سواء كمدعي عليه فيكون لها الحق في مقاضاة الدولة أو الوحدات المحلية الأخرى أو الأفراد أو الشركات وهي أيضاً عرضة للتقاضي من طرف هؤلاء.¹

الفرع الثاني: الاستقلال الإداري

لا يكفي الاعتراف بالشخصية المعنوية لقيام نظام الإدارة المحلية إذ لابد من توفر قدراً من الاستقلال الإداري المحلي وهو أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات الإدارية اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك في ظل نظام رقابي تعتمد السلطات المركزية، ويترتب عن هذه الاستقلالية تخفيف العبء عن الحكومة المركزية نظراً لتعدد وزيادة وظائفها، الإسراع في تلبية حاجيات

صفوان المبييضين، مرجع سابق، ص 39.¹

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

المواطنین بتقريب الإدارة منهم، كذلك تحقيق الديمقراطية من خلال إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية بنفسه انطلاقاً من اختياره لمثليه على مستوى السلطات المحلية.¹

الفرع الثالث: الاستقلال المالي

يتطلب قيام الجماعات المحلية بالمهام والوظائف المنوطة بها وجود موارد مالية مستقلة زيادة عن الاعتراف بالشخصية المعنوية و الاستقلالية الإدارية، ويظهر الاستقلال المالي من خلال تمتع هذه الجماعات بميزانية وموارد مالية محلية حيث يتيح لها القدرة على أداء الخدمات الموكلة لها، فالاستقلال المالي يسمح للهيئات المحلية بتحقيق التنمية المحلية وتحقيق الديمقراطية.² بالرغم من ذلك الجماعات المحلية في الجزائر لا تتمتع باستقلالية مالية محضة حيث أنّ كل المصادر المالية تنبع عن الإقليم المحلي لكنّها لا تعود كلها لصالح ذلك الإقليم إنما تدخل ضمن الخزينة العمومية، ثم يعاد توزيعها على الأقاليم المحلية على مستوى كافة التراب الوطني. وبالتالي تبقى الوحدات المحلية في تبعية لإعانات الدولة، لذلك لا بد من تمتّع الجماعات المحلية بالاستقلالية المالية بشكل فعلي من خلال منحها قانوناً حق التّصرّف في مواردها المالية المحلية النابعة عن الإقليم المحلي في حد ذاته.

الفرع الرابع: رقابة الحكومة المركزية على الجماعات المحلية

تمتّع الجماعات المحلية بالمبادئ سالفه الذكر لا يعني إفلاتها من مراقبة السلطة المركزية، حيث لا بد على هذه الجماعات المحلية أن تعمل في ظل السياسة العامة للدولة. وتظهر رقابة الحكومة المركزية للوحدات المحلية في الجانب المالي خاصة ما تعلّق بأسعار الضرائب والرسوم المحلية لتضمن تقارب أسعار الضرائب بين الجماعات المحلية المختلفة كما أنّها تمارس الرقابة على أعضاء المجالس المحلية، وعلى أعمال الهيئات المحليّة لضمان تنفيذ السياسة العامة المرسومة والمصنوعة من قبل السلطة المركزية، وكذلك تلبية الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.³

¹ علي محلاي، مرجع سابق، ص ص 13، 14.

² أمال رزام، دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية)، مذكرة ماستر، (جامعة

العربي بن مهيدي- أم البواقي-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص 26.

³ علي محلاي، مرجع سابق، ص 16.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

تبقى هذه المبادئ بمثابة الركائز التي يركز عليها نظام الإدارة المحلية، ومع ذلك يجب منح الجماعات المحلية استقلالية أكبر سواء من الناحية الإدارية أو من الناحية المالية وهذه الأخيرة تساهم في تنمية الإقليم المحلي من خلال حصول المسؤول عن الإقليم المحلي على حرية التصرف، وتنفيذ المشاريع التنموية.

المطلب الثالث: مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

الجماعة المحلية هي مؤسسة من مؤسسات الدولة، التي تمثل صورة اللامركزية الإدارية. وباعتبارها كذلك فهي مكلفة بتقديم خدمات عمومية تلبيةً لاحتياجات سكان الإقليم المحلي، وعليه يقتضي ذلك وجود مصادر مالية لأداء الوظائف والمهام الموكلة لها، وتنقسم تلك المصادر المالية إلى موارد داخلية محلية، وأخرى خارجية.

الفرع الأول: المصادر الداخلية

وتتمثل المصادر الداخلية في الضرائب والرسوم، وفي إيرادات مختلف الأنشطة المحلية، وتنقسم بدورها إلى مداخيل تعود للبلديات فقط، مداخيل عائدة للجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، مداخيل عائدة للدولة والجماعات المحلية، وأخرى عائدة للدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية وللجماعات المحلية. إضافة إلى مداخيل أملاك الممتلكات.

1/ المداخيل العائدة للبلدية فقط: تتمثل في مجموعة من الرسوم والضرائب، وتشمل ما يأتي:

الرسم العقاري: Taxe Foncière

تأسس هذا الرسم بموجب الأمر 83/76 المؤرخ في 1976/06/02، هو ضريبة سنوية تدفع لصالح البلدية وتتعلق بالملكيات المبنية وغير المبنية الموجودة في التراب الوطني.¹ يفرض هذا الرسم على الملكيات المبنية وغير المبنية في البلدية التي توجد بها الأملاك الخاضعة للضريبة.

¹ رضوان توفوتي، الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014)، ص 98.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

فالرسم العقاري على الملكيات المبنية هو ضريبة سنوية تصريحية تفرض على جميع الملكيات المبنية مهما تكن طبيعتها القانونية المتواجدة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة. والملكيات المبنية الخاضعة للرسم العقاري بينها المادة 249 من قانون الضرائب والرسوم، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات، أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها. أما الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية فهو رسم سنوي يؤسس على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها باستثناء تلك المعفية من الضريبة، وتفرض هذه الرسوم على الخصوص على الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير بما فيها الأراضي قيد التعمير غير الخاضعة لحد الآن للرسم العقاري للملكيات المبنية، المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق، مناجم الملح والسبخات، الأراضي الفلاحية.¹

يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة:

● 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

بالنسبة للأراضي العمرانية تحدد نسبة الرسم كما يأتي:

- 5% عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 متر مربع أو تساويها.
- 7% عندما تفوق مساحة الأراضي 500 متر مربع وتقل أو تساوي 1000 متر مربع.
- 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 متر مربع.
- 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

إلا أنه بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميرها والتي لم تنشأ عليها بنايات منذ ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على رخصة البناء ورخصة التجزئة، فإن الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري ترفع إلى أربعة أضعاف.²

رسم التطهير: *Taxe d'enlèvement des ordures ménagères*

¹ عواد كيلاي، تمويل الجماعات المحلية، (جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2017)، ص

ص، 71، 67.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 261-ز، ص 58.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

يؤسس هذا الرسم لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، وذلك على الملكية المبنية. وبهذا يعد هذا الرسم ملحقا بالرسم العقاري على الملكيات المبنية، أي يرتبط باستفادة الملكية المبنية من خدمة رفع القمامات. يحدد مبلغ رسم التطهير بقرار من المجلس الشعبي البلدي، بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعدها اطلاع رأي السلطة الوصية، يحدد مبلغ هذا الرسم كالآتي:

*800 دج على المقرات التي تقع في البلديات التي لا يزيد عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

1000 دج على المقرات التي تقع في بلديات يزيد عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

ما بين 2000 و4000 دج على الوحدات الصناعية أو وحدات الصناعة التقليدية، أو التجارية التي تطرح فضلات بحجم كبير تتعدى الفضلات المنزلية، وذلك مهما كان عدد سكان البلدية التي يوجد بها النشاط. وفرض الرسم في هذه الحالة يكون بموجب قرار من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي مدعما بمداولة المجلس الشعبي البلدي، والمصادقة عليه من طرف السلطة الوصية.¹

رسم الذبيح: Taxe à l'abattage

هو رسم غير مباشر كونه يفرض على المنتوجات الاستهلاكية، تستفيد منه البلديات التي تتوفر على مذابح.

أسس الرسم على الذبيح بموجب الأمر 107/69 الصادر في 1960/09/30 والمتضمن لقانون المالية سنة 1970، وخضع هذا الرسم لعدة تعديلات بموجب قوانين المالية لسنوات 1993، 1994، 1995، 1997، تنص المادة 446 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة على انه يخضع للرسم على ذبح الحيوانات المبينة أدناه ضمن الأصناف وتبعا للكيفيات المحددة كالآتي:²

البقرات: تضم الثور، البقرة، العجل الصغير والعجلة؛

الضأنات: الكبش الفحل، الضأن، النعجة، الخروف والخروف الصغير؛

العزريات: وتضم التيس والماعز والجدي؛

الجماليات: وتضم الجمل، الناقة والفصيل؛

¹ نعيمة شخار، "تحليل وتقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية"، ع01، (ديسمبر 2012)، ص ص115-128.

² محلاي علي، مرجع سابق، ص50.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الخيليات: وتحوي الحصان والفرس والبغال؛

يدفع هذا الرسم من قبل مالك الحيوان عند الذبح، أو عند استيراد اللحم من الخارج، يفرض على وزن اللحم الصافي للحيوانات المذبوحة، تحدد تعريفه الرسم ب5 دج/كغ من اللحم الصافي القابل للاستهلاك، منه 1.5 كغ لصندوق حماية الصحة الحيوانية. يجب على المكلفين بالرسم تقديم تصريح خلال 24 ساعة من الذبح لقباضة الضرائب المختلفة لمحل إقامتهم، ويسددون الرسم الواجب، وفي حالة استيراد اللحوم، وإدخالها التراب الوطني يتم تحصيل رسم الذبح من طرف إدارة الجمارك.¹

رسم الإقامة: Taxe Résidence

أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية 1998 ويطبق على كل شخص غير مقيم بهذه البلدية ويحسب الرسم حسب المرسوم التنفيذي رقم 98-370 في 23 نوفمبر 1998.² يحصل هذا الرسم غير المباشر لصالح البلديات المصنفة كمحطات سياحية، ومناخية، استحمامية أو مختلطة، عن طريق أصحاب الفنادق والمحلات المستعملة من أجل إيواء الأشخاص الذين يعالجون أو السياح المقيمين في المحطات، ويدفع تحت مسؤوليتهم إلى قابض الضرائب، بعنوان مداخل الجباية المحلية البلدية، حيث يخصّص ناتج رسم الإقامة للحفاظ على المعالم والآثار الطبيعية والتاريخية وأشغال تجميل القدرات السياحية للبلدية.³

الرسم على السكن: Taxe d'Habitation

يفرض هذا الرسم غير المباشر على المحلات ذات الطابع السكني والمبني الواقعة في البلديات، وقد طبق في بداية الأمر في الولايات الكبرى (الجزائر، قسنطينة، عنابة ووهران ثم امتد بمقتضى قانون المالية لسنة 2003 على جميع البلديات على المستوى الوطني).⁴

يحدد مبلغ هذا الرسم كما يأتي:

■ مبلغ 300 دج سنويا للمحلات ذات الاستعمال السكني، ويحصل بتحميله ثلاثيا

بمبلغ 75 دج على فاتورة الكهرباء والغاز.

¹ فاطمة الزهراء شريفي، فتحة لكحل، مرجع سابق، ص 49.

² المرجع نفسه، ص 51.

³ كليلي عواد، مرجع سابق، ص 80.

⁴ المرجع نفسه، ص 84.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

- مبلغ 1200 دج سنويا للمحلات ذات الاستعمال المهني، ويحصل بتحصيله ثلاثيا بمبلغ 300 دج على فاتورة الغاز والكهرباء.

وبالنسبة للرسم على الرخص العقارية فيتم إصداره بعد دفع الرسم المسمى "الرسم على الرخص العقارية"، وذلك بمقتضى أحكام المادة 55 من قانون المالية لسنة 2000، رخص البناء، ورخص تقسيم الأراضي، ورخص الهدم، وشهادات الامتثال والتنظيم أو التمدين.¹

الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية: **Taxe de Publicité et de Service professionnel**

تم استحداث هذا الرسم بموجب المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000، حيث تم إنشاء رسم خاص على الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية والحاملة للطابع الإنساني. يتم تحصيله من قبل أمين خزانة البلدية، يحدد مبلغ هذا الرسم حسب:

إذا كان الورق العادي يحسب من 20-30 دج، أما إذا كان مجهز ومحمي يحسب من 40 إلى 80 دج، وبخصوص الإعلانات المدهونة تقدر ب 500 إلى 750 دج تعود لخزانة البلدية بنسبة 100%.²

2/ المداخل العائدة لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية هي مجموع الضرائب التي تحصل لفائدة الولاية، والبلدية، والصندوق بنسب مختلفة وتتمثل في:

الرسم على النشاط المهني: **Taxe sur l'Activité professionnelle**

تأسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1996 في مادته 21، وجاء لتعويض رسمين سابقين (الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والرسم على النشاط غير التجاري) يدفع الرسم على النشاط المهني من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري %، وقد تم تعديل هذا الرسم بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ليصبح 2% بعدما كان يساوي 205% ويوزع كالآتي:

¹ شريفي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 50.

² جمال يرقى، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدينة لولاية المدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2011)، ص 243.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

- البلدية 65%.
- الولاية 29.5%.
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5.5%¹.

3/ المداخل العائدة للدولة والجماعات المحلية: هناك بعض الضرائب والرسوم التي تشترك فيها كل من الدولة والجماعات المحلية بنسب متفاوتة وتتمثل في:

الضريبة على الثروة: Impôt sur la Fortune

يتشكل وعاء هذه الضريبة من القيمة الصافية في أول يناير من كل سنة، لمجموع الأملاك والحقوق والقيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة للأملاك الموجودة بالجزائر أو خارجها، الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر تخضع المرأة المتزوجة للضريبة بصفة منفردة على مجموع الأملاك والحقوق والقيم التي تشكل منها أملاكها.²

جدول رقم (02) يوضح تحديد نسبة الضريبة على الثروة حسب السلم التصاعدي

النسبة (%)	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة بالدينار
0%	يقل عن 100.000.000 دج
0.15%	من 100.000.000 إلى 150.000.000 دج
0.25%	من 150.000.000 إلى 250.000.000 دج
0.35%	من 250.000.000 إلى 350.000.000 دج
0.45%	من 350.000.000 إلى 450.000.000 دج
1%	ما يفوق 450.000.000 دج

المصدر: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، المادة 281 مكرر 8.

يتم توزيع ناتج الضريبة على الثروة بين ميزانية الدولة وميزانية البلدية وحساب التخصيص الخاص رقم 302-05 بعنوان "الصندوق الوطني للسكن" حسب النسب الآتية:

- 60% تستفيد منها ميزانية الدولة.

¹ رضوان توفوتي، مرجع سابق، ص 101، 102.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، المادة 274-275، ص 62.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

- 20% تستفيد منها ميزانية البلدية.
- 20% تدخل إلى حساب التخصيص الخاص بعنوان الصندوق الوطني للسكن.

الرسم على الأطر المطاطية الجديدة: Taxe sur les Pneus neufs en caoutchouc

استحدث هذا الرسم بموجب قانون رقم 16/05 المؤرخ في 2005/12/31 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006، وعليه يؤسس رسم سنوي على الأطر المطاطية الجديدة والمستوردة أو المصنعة محليا، ويحدد مبلغ الرسم كما يأتي:

- ❖ 10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة.
- ❖ 5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

ويتم تحصيل هذا الرسم على النحو الآتي:

- 25% لصالح البلدية.
- 10% لصالح الصندوق الوطني للتراث الثقافي.
- 15% لصالح الخزينة العمومية.
- 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.¹

رسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: Taxe sur les Huiles et la préparation des graisses

استحدث هذا الرسم بموجب قانون رقم 16/05 المؤرخ في 2005/12/31، حدد مبلغه ب: 12.500.00 دج عن كل من الزيوت والشحوم المستوردة أو المصنوعة داخل التراب الوطني، والتي ينجم عن استعمالها زيوت مستعملة، ويتم توزيع ناتج هذا الرسم كما يأتي:

- 35% لصالح البلدية.
- 15% لصالح الخزينة العمومية.

¹ علي محلاي، مرجع سابق، ص 56، 57.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

- 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.¹

4/ المداخيل العائدة للدولة والجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية:

تشمل كل من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) الرسم على القيمة المضافة (TVA).

الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU): Impôt Forfaitaire Unique

تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الـ"إجمالي"، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، تخضع لنظام هذه الضريبة الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفيا. وكذا التعاوانيات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أو إيراداتها السنوية خمسة عشر مليون دينار (15.000.000 دج).

وحسب المادة 282 مكرر 5 يوزع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي:

- ميزانية الدولة 49%.
- غرف التجارة والصناعة 0.5% الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية 0.01%.
- غرف الصناعة التقليدية والمهنة 0.24%.
- البلديات 40.25%.
- الولاية 5%.
- الصندوق المشترك للجماعات المحلية 5%².

الرسم على القيمة المضافة: Taxe sur la valeur Ajoutée

وُضع الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991 لتعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على إنتاج الخدمات، ودخل حيز التنفيذ سنة 1992 وذلك نتيجة المشاكل التي عرفها النظام السابق من حيث تعقده وعدم تلاؤمه مع الإصلاحات التي عرفتها البلاد والإصلاحات الاقتصادية

¹ المرجع نفسه، ص 58.

² المادة 282 مكرر، المادة 282 مكرر 5، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 64-66.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

التي قامت بها آنذاك.¹ ويعتبر الرسم على القيمة المضافة من أهم الرسوم غير المباشرة تفرض على الاستهلاك وتخص العمليات ذات الطابع الصناعي، التجاري والحرفي، بحيث يخضع المستهلك للرسم. والمؤسسة تلعب دور الوسيط في تسديده إلى إدارة الضرائب، ويصنف الرسم على القيمة المضافة على أنه ضريبة حديثة تتطلب بيئة اقتصادية واجتماعية وضعت مع قواعد واضحة وشفافة، حيث أن لهذه الضريبة ربح عالي ويعتبر من الموارد الأكثر أهمية في جميع البلدان إذ أن النسبة الكبيرة منها تستفيد منها الميزانية العامة للدولة.

يوزع حاصل الرسم على القيمة المضافة وفق حالتين على حسب العملية المنجزة إذا كانت في الداخل أو عند الاستيراد بحيث أن العمليات المحققة في الداخل تعود النسبة الأكبر والمقدرة بـ 80% لصالح ميزانية الدولة، ونسبة 10% تستفيد منها البلديات، و10% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية أما بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد 85% موجهة لميزانية البلدية، 15% موجهة للصندوق المشترك للجماعات المحلية.²

الرسم على قسيمة السيارات: Taxe sur les Coupons de voiture

يتحمل هذه الضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة مرقمة في الجزائر، بشرط أن لا تكون من القائمة المعفاة من دفع الضريبة، وقد تأسس هذا الرسم في سنة 1997، لتحديد قيمة هذه الضريبة حسب سنة بدأ استعمال السيارة وحسب حمولتها ونوعها، إذا كانت السيارة نفعية أو استغلالية مخصصة لنقل المسافرين أو سياحية، وتوزع كما يأتي:

- 20% لصالح الدولة.
 - 80% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- تعفى من الضريبة السيارات التابعة للدولة أو الجماعات المحلية، التي يتمتع أصحابها بامتيازات دبلوماسية وقنصلية، سيارات الإسعاف والسيارات المجهزة بعائد للحرائق.³

الضريبة على أرباح الشركات: Impôt sur les Bénéfices des Sociétés

¹ عواد كيلالي، مرجع سابق، ص 100.

² أمال رزام، مرجع سابق، ص 31، 32.

³ ماسنس حدادي، دليلة عوى، الإصلاح الجبائي آلية لتدعيم التمويل المحلي في الجزائر دراسة حالة بلدية فريحة-(2018-2008)، مذكرة

ماستر، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2018)، ص 58، 57.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققه الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين، وتسمى هذه الضريبة "الضريبة على أرباح الشركات". تستحق هذه الضريبة على الأرباح المحققة خلال السنة المنصرمة أو أثناء مدة الاثني عشر (12) شهرا التي استعملت النتائج المحققة فيها لإعداد آخر حصيلة عندما لا تتزامن هذه المدة مع السنة المدنية. إذا امتدت السنة المالية المختمة في السنة المنصرمة إل أكثر من الاثني عشر (12) شهرا تدفع الضريبة المستحقة حسب النتائج المحققة في تلك السنة المالية.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح المؤسسات الذين يمارسون العديد من الأنشطة في نفس الوقت، أن يقدموا محاسبة منفصلة لهذه الأنشطة، بحيث تكون واضحة عند تحديد حصة الأرباح عن كل نشاط مناسب لمعدل الضريبة على أرباح الشركات الواجب تطبيقه.¹

الضريبة على الدخل الإجمالي: Impôt sur le Revenu Global

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية للأرباح المهنية، عائدات المستثمرات الفلاحية، الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية، وعائدات رؤوس الأموال المنقولة، والمرتببات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.²

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، المواد 139، 135، ص ص 29-36.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، المادة الأولى، ص 09.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

5/ مداخيل أملاك الممتلكات: Les Revenus de la Propriété Foncière

تتمثل الممتلكات في السكنات والمحلات التجارية، الأسواق والحظائر البلدية، المعارض التجارية، إضافة إلى المنقولات التابعة للبلدية كالحافلات والسيارات.

تتسم الإيرادات الناجمة عن أملاك الممتلكات بالضعف الشديد مقارنة بالإيرادات الجبائية، وتنقسم تلك الموارد إلى ناتج الأملاك العمومية، منتوجات الاستغلال، الناتج المالي ويشمل هذا الأخير نوعين من الإيرادات، المداخيل الناتجة عن توظيف أموال البلدية لشراء أسهم وسندات وفوائد القروض والديون، ومداخيل الخدمات ذات الطابع الصناعي والتجاري والمسيرة عن طريق عقود الامتياز أو بواسطة محاسبة ذاتية مستقلة.¹

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

تتعدد الاحتياجات المحلية في الأقاليم المحلية وخصوصا في مجال التنمية، الأمر الذي دفع بالدولة لتخصيص موارد مالية أخرى زيادة على الضرائب والرسوم المحلية خاصة وأن بعض البلديات تعاني عجز أثناء إعدادها لميزانيتها. وبالتالي فإن تلك المداخيل الخارجية تساعد في تدارك ذلك العجز ولو بنسب قليلة نظرا لتزايد المتطلبات لدى الجماعة المحلية. ضف إلى ذلك مدى خبرة ونزاهة وكفاءة المسؤول عن صرف الأموال المحلية وتوزيعها في الإقليم المحلي. وعليه تتمثل الوسائل المالية التي وضعتها الدولة في الإعانات، والقروض، وكذا الهبات والوصايا.

الإعانات الحكومية: Les Subventions Gouvernementales

تستفيد الجماعات المحلية من الإعانات الحكومية عندما لا تكون الموارد الداخلية كافية لتغطية نفقات التسيير والتجهيز، بحيث تحصل على تلك الإعانات دون مقابل،² وذلك في حالات مختلفة حددها القانون في المادة 172 (قانون 10-11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية).³

تتمثل تلك الإعانات في إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وهي كالاتي:

¹ علي محلاي، مرجع سابق، ص 59.

² حورية بوزيان، المالية العامة المحلية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة الجماعات المحلية، (جامعة البليدة 02)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2021، ص 10.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون البلدية 10-11"، الجريدة الرسمية الجزائرية، ع 37، ص 23، 24.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

Fonds de solidarité et de garantie pour les communautés locales: التضامن والضمان للجماعات المحلية

يكلّف الصندوق بضمان الموارد الجبائية التي سجلت نقصاً في القيمة الجبائية بالمقارنة مع تقديراتها، كما يعمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها، كما يقوم بتوزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية. كذلك توزيع تخصيص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنوياً لتغطية النفقات الإلزامية ذات الأولوية. إضافة إلى ذلك تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية عند مواجهتها لكوارث طبيعية أو تواجه وضعية مالية صعبة، منح إعانات مالية للبلدية بهدف إعادة المرفق العام المحلي، يكلّف الصندوق في إطار مهامه بدفع المخصصات من صندوق التضامن للجماعات المحلية (تخصيص إجمالي للتسيير 60٪، وتخصيص إجمالي للتجهيز والاستثمار 40٪).¹

أ. القروض: Prêts

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، بحيث تستفيد من القرض بعد موافقة الحكومة على ذلك، وعادة ما يكون ذلك القرض بفائدة بسيطة وتحدد مدته حسب طبيعة المشروع المراد إنجازه.²

تمثل القروض مورداً خارجياً لتمويل مشاريع التنمية المحلية، كونها تسدّد أشغال التجهيز والإنجاز والدراسات من ميزانية التجهيز والاستثمار، وفي حالة اقتراض البلدية يتم تسديد الدين بفضل إيرادات من الاستثمار والمتمثلة في مساهمات المتعهدين في نفقات التجهيز العمومية عن طريق رسوم محلية والتي تتراوح بين 1 إلى 5٪ من قيمة العقار، إعانات الدولة عن طريق تقديم مساعدات نهائية، القروض المحتملة لدى مؤسسات مالية من الدولة عن طريق مساعدات مؤقتة، كما نجد أن المشرع الجزائري رخص للجماعات المحلية إمكانية اللجوء إلى القرض البنكي.³ حيث كان سابقاً القرض الشعبي ثم بعد ذلك أصبح بنك التنمية المحلية.

¹ علي محلاي، مرجع سابق، ص 61، 60.

² حورية بوزيان، مرجع سابق، ص 12.

³ مليكة هارون، الجماعات المحلية في الجزائر، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص سياسات عامة، (جامعة الجزائر 3،

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021/2020)، ص 25، 24.

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

الهبات والوصايا: Dons et Commandements

الهبات والوصايا هي موارد مالية إضافية تحصل عليها الجماعات المحلية من خلال تبرعات المواطنين، التي قد تكون عبارة عن وصية لأحد المتوفين ولا يملك وارثين لها أو هبة يقدمها أحد المغتربين لمساعدة إقليمه المحلي. ومع ذلك فإن تلك الهبات والوصايا والتبرعات لا بد أن تكون دون شروط تمس باستقلالية الجماعات المحلية، وإن كانت مقيدة بشروط فيجب أن تخضع لموافقة السلطة المركزية أولا.

انطلاقا مما سبق يمكن الإشارة إلى موارد الجماعات المحلية سواء الداخلية منها أو الخارجية تبقى دائما غير كافية، على اعتبار أن الاحتياجات المحلية في تزايد مستمر خصوصا مع ارتفاع النمو الديموغرافي في المجتمع الجزائري وعدم توازنه في مختلف الأقاليم (60٪ في ما يمثل 4٪). مما يتطلب ذلك زيادة في المرافق العمومية من مؤسسات تربوية، ومؤسسات الرعاية الصحية، وأماكن التزه والتسلية، وبالتالي ينبغي على كل إقليم محلي الاستثمار في موارده المحلية لتأمين مصادر مالية ذاتية ومحلية تمنح للجماعات المحلية استقلالية، ومسؤولية لتحقيق التنمية المحلية.

المطلب الرابع: العراقيل التي تواجه التمويل المحلي

يواجه تمويل الجماعات المحلية عدة مشاكل وصعوبات، التي تجعلها عاجزة عن تحقيق التنمية المحلية والنهوض باقتصاد الإقليم المحلي، وكذلك توفير كافة الاحتياجات المحلية للمواطنين. وتختلف أسباب تلك العراقيل والمشاكل، حيث هناك عراقيل يتسبب فيها المواطن في حد ذاته، أي العراقيل المتعلقة بالمكلفين بالضريبة، عراقيل تنظيمية وأخرى وظيفية، ونتطرق إليها فيما يأتي:

الفرع الأول: عراقيل متعلقة بالمكلف بالضريبة

تتمثل العراقيل المتعلقة بالضريبة فيما يسمى التهرب أو الغش الضريبي، حيث أن الضريبة هي مبلغ مالي يدفع جبرا من دخول الأفراد أو المؤسسات تنفيذا لسياسة الدولة. قد يتهرب المكلف بها لأسباب كثيرة أولها عدم اكتمال الشعور بالمواطنة وبضرورة دفع الضريبة المفروضة عليه، نتيجة للضعف الضريبي لدى المكلف بذلك، كذلك عدم التصريح برقم الأرباح الحقيقي¹.

الاختلالات التي يتسم بها النظام الجبائي هي الأخرى تدفع لسهولة التهرب الضريبي، بحيث أن التغيرات الدائمة في التشريع الضريبي تؤدي إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين ما يزيد من حدة عدم ثقة

¹ عواد كيلالي، مرجع سابق، ص 150

الفصل الأول: القطاع الفلاحي والجماعات المحلية في الجزائر

المكّلف بالضريبة، وبالتالي ميله للتهرب الضريبي، زيادة على ذلك فإنّ قلة الإطارات المكّلفين بتحصيل الضريبة يجعل الأخطاء واردة مثل خضوع البعض للضريبة دون غيرهم ما يجرّ إلى عدم المساواة التي تفتح المجال للتهرب الضريبي.¹

وعليه يظهر بأنّ التهرب الضريبي من أكثر العراقيل التي تواجه الجماعات المحلية، خصوصا تلك التي تحتوي على نشاطات صناعية، وتجارية كبيرة، فعند عدم التصريح بتقارير حقيقية عن الأرباح التجارية أو الصناعية سيكون عائقا أمام الاستفادة من الأرباح الحقيقية التي تجنى من الجباية المفروضة. وبالتالي عدم كفاية الإيرادات يؤدي لعجز الميزانية العامة والمحلية، على اعتبار أن الضريبة تمثل المورد الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

الفرع الثاني: عراقيل تنظيمية إدارية

لا يعود عجز الجماعات المحلية للتهرب الضريبي وحسب وإنما هو نتيجة لمشاكل تنظيمية تتمثل في تبعية النظام الجبائي للدولة، بحيث أن السلطة المركزية هي من يتحكم في قرارات إنشاء الضرائب والرسوم، وكذا تحديد الوعاء الضريبي. وعليه تبقى البلديات خاضعة فقط للتعليمات الرئاسية والوزارية، وليس لها صلاحية إصدار قرارات في الجانب المالي على غرار فرض الضرائب أو تحصيلها.

انتشار ظاهرة الفساد الإداري في الإدارة المحلية الجزائرية، يؤدي للعجز في التسيير وسوء في التدبير وكثرة المحسوبية و الرشاوى، وذلك نتيجة ضعف أجهزة الرقابة والمتابعة وفشلها في انجاز مهامها ووظائفها. كما أنّ تقييم قيادات المجالس المنتخبة خاضع لرضا القيادات المركزية لا رضا المواطنين هذا ما يزيد من حدّة الفساد وخدمة المصالح الشخصية على حساب حقوق الشعب.²

¹الموارد المالية المحلية وواقع تسييرها في البلديات الجزائرية.

²أحمد وادي، علاء الدين سعيدي، مرجع سابق، ص 84.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر القطاع الفلاحي ثالث أهم القطاعات في الجزائر نظرا للإمكانيات والموارد التي تحتوي عليها هذه الأخيرة من شساعة المساحة وخصوبة التربة، وكذلك توفر المناخ المعتدل والمناسب لتربية الحيوانات ولإنتاج مختلف المنتجات الزراعية.

تساهم الفلاحة بشكل كبير في الاقتصاد الوطني من حيث توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية، وتعد مصدرا للعملة الصعبة في حالة تحقيق الفائض في الإنتاج وبالتالي توجيهه للتصدير. كما أن الفلاحة تشارك في تمويل التنمية الاقتصادية.

وباعتبار أن القطاع الفلاحي يتسم بتلك الأهمية والإمكانيات، فيمكنه أن يكون موردا حقيقيا لتمويل الجماعات المحلية التي تعتبر وحدات لامركزية تقوم بوظائف إدارية، اقتصادية واجتماعية، تخفيفا لأعباء الحكومة المركزية. وتلك الوحدات قائمة على مبادئ أساسية ترتكز عليها في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها، على غرار التنمية المحلية، ومن بين تلك المبادئ نجد الاستقلالية المالية. ولتكتمل هذه الأخيرة لابد من توفر موارد ذاتية منبعها الإقليم المحلي في حد ذاته. لذلك نجد أنه وبالرغم من الموارد المالية التي تتوفر عليها الجماعات المحلية من ضرائب ورسوم إلا أنها تبقى عاجزة عن القيام بتلبية كافية الاحتياجات المحلية للمواطنين، وتنفيذ المشاريع التنموية.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

تمهيد

الجماعات المحلية هي هيئات تمثل الصورة المركزية/ اللامركزية في الدولة، حيث أنّها وبالرغم من الموارد المالية المخصصة لتمويلها من جباية محلية التي تمثل المصدر الأساسي وبعض الإعانات والقروض التي تستفيد منها من طرف الدولة وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، إلا أنّها تبقى عاجزة عن تنفيذ كافة المشاريع التنموية التي تهدف لتحقيق التنمية المحلية. لذلك يتوجب على المسؤول عن الإقليم المحلي استغلال الموارد الموجودة في ذلك الإقليم، لتنويع الموارد المالية للهيئة المحلية التي تتسم بطابع فلاحي مما يمكنها من الاستفادة من هذا المورد، وجعله ممولا حقيقيا لها. وذلك من خلال الإتاوات والضرائب التي تدخل الخزينة العامة، الناتجة عن تأجير المستثمرات الفلاحية ومساحات زراعية واسعة، وغيرها.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

المبحث الأول: أشكال وأنماط بروز القطاع الفلاحي في مصادر تمويل الجماعات المحلية

تستفيد الجماعات المحلية في الجزائر من مصادر تمويل مختلفة جبائية منها وغير جبائية، بحيث تمثل المصادر الجبائية نسبة كبيرة من ميزانية البلديات، التي تتكون من الضرائب والرسوم العائدة كلياً للبلديات ومنها التي تتقاسمها مع الصندوق المشترك للجماعات المحلية والدولة.

تتمثل المصادر غير الجبائية في التمويل الذاتي أي الاقتطاع من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار، إيرادات نواتج الأملاك، إضافة لإيرادات الاستغلال المالي، بحيث تبرز مكانة القطاع الفلاحي ضمن هاته الموارد الجبائية وغير الجبائية.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي ضمن الموارد الجبائية للجماعات المحلية

تبرز مكانة القطاع الفلاحي في الموارد الجبائية من خلال الرّسم العقاري، والضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني.

الفرع الأول: الرسم العقاري

يعتبر الرّسم العقاري من أهمّ الموارد الجبائية للبلدية، بالرغم من مساهمته الضئيلة إلا أنّه يكشف عن عجز التنظيم الإداري عموماً على التّحكم في الحضيرة العقارية وتطويرها، وباعتباره يتكوّن من:

الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

الرسم على الملكيات غير المبنية.

نركّز على الأخير منه كون أن إسهام القطاع الفلاحي في تمويل الجماعات المحلية خاصة البلدية يظهر من خلال الملكيات غير المبنية وبالتحديد الأراضي الفلاحية، وتحدّد القيمة الإيجارية الجبائية للملكيات غير المبنية على النّحو الآتي:

الفصل الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

جدول رقم (03): يوضح القيمة الجبائية للملكيات غير المبنية

التعيين	القيمة الإيجارية
الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية	• 100 دج، للأراضي المعدة للبناء • 18 دج، لباقي الأراضي المستعملة كأراضي للترفيه وحدائق للترفيه وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية
الأراضي المتواجدة في القطاعات القابلة للتعمير على المدى المتوسط والقطاعات العمرانية المستقبلية	ز. 34 دج، للأراضي المعدة للبناء س. 18 دج، للأراضي المستعملة كأراض للترفيه وحدائق للترفيه وملاعب لا تشكل ملحقات للملكيات المبنية
المحاجر ومواقع استخراج الرمل، المناجم في الهواء الطلق ومناجم الملح والسبخات	3. 34 دج
الأراضي الفلاحية	4. 994 دج/للإكتار للأراضي اليابسة 5. 5962 دج/للإكتار للأراضي المسقية

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية

ينتج الأساس الضريبي من حاصل القيمة الإيجارية الجبائية للملكية غير المبنية المعبر عنها بالمتر مربع أو الهكتار الواحد، حسب الحالة، تبعا للمساحة الخاضعة للضريبة¹. على اعتبار أن بلديات التراب الوطني موزعة إلى ثلاث مناطق وهي: المنطقة الشمالية، منطقة الهضاب العليا و السهوب، المنطقة الجنوبية وفقا للملحق رقم (01) من المرسوم الوزاري (15 ربيع الثاني 1444 هـ الموافق 10 نوفمبر 2022) المتعلق بالمعاملات والمناطق الفرعية والمناطق الفرعية المستخدمة في حساب قاعدة ضريبة الأملاك المبنية وغير المبنية وقاعدة جمع النفائات المنزلية.

بحيث تنقسم كل منطقة إلى ثلاث مناطق فرعية على النحو الآتي:

- المنطقة الفرعية الأولى: البلدية وعاصمة الولاية؛

¹ إيرادات الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص 06.

الفصل الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

- المنطقة الفرعية الثانية: العاصمة المشتركة للدائرة؛
- المنطقة الفرعية الثالثة: البلديات الأخرى.¹

المعاملات المستخدمة لتحديد القاعدة من ضريبة الأملاك ثابتة في الملحق رقم (02) من المرسوم الوزاري المؤرخ في

15 ربيع الثاني الموافق 20 نوفمبر 2022، من أجل حساب ضريبة الأملاك فإن الأراضي الواقعة في البلديات التي هي موافقة على خطة للتطوير والتخطيط العمراني، يتم تطبيق قيم ضريبة الإيجار التي تتوافق مع أنواع التضاريس.

أما خلاف ذلك، يتم التصنيف الآتي:

أ. الأراضي التي تقع في المدن الرئيسية تصنف الولايات والمدن الرئيسية في الدوائر على أنها أراض متحضرة، الأراضي الواقعة في البلديات الأخرى المصنفة على أنها واقعة في قطاعات بها التحضر أو الأراضي الواقعة في القطاعات التي سيتم تحضرها على المدى المتوسط وقطاعات التحضر في المستقبل.

ب. لأغراض حساب ضريبة الأملاك المتعلقة بالأراضي الزراعية، يتم تطبيق قيمة إيجار الضريبة مع مراعاة تصنيفها من قبل لجنة الولاية التي أنشئت لهذا الغرض، وهذا وفقا للقوانين والتنظيمات. أما الولايات التي ليس لديها قرار تصنيف الأراضي الزراعية بين الأراضي المسقية وغير المسقية، تُطبق عليها تعريف الأراضي المسقية، كما هو موضح في الجدول رقم (04) أعلاه.

الفرع الثاني: الرسم على الذبح

تستفيد البلديات التي تمتلك مذابح على مستوى ترابها من الرسم الصحي على اللحوم، بحيث يتم تحديد معدله على أساس وزن لحم الحيوانات وقد قُدِّر بعشرة دينار للكيلوغرام الواحد، تُمثّل حصة البلديات النسبة الأكبر والمقدّرة بخمسة وثمانون بالمائة (85%)، هذا في حالة أنّ الحيوانات المذبوحة متواجدة في

¹La République Algérienne Démocratique Et Populaire, Arrêté interministériel du 15 Rabie Ethani 1444 correspondant au 10 novembre 2022 fixant les coefficients, les zones et sous-zones servant pour le calcul de l'assiette de la taxe foncière sur les propriétés bâties et celles non bâties et de l'assiette de la taxe d'enlèvement des ordures ménagères, JOURNAL OFFICIEL ,p20.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

التراب الوطني وتمّ ذبحها على مستوى مذبج بلدية من البلديات، أمّا في حالة إستيـراد اللّحوم من الخارج فيتم دفع هذا الرّسم لفائدة صندوق الضمان والتّضامن للجماعات المحلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الرّسم على الدّبح هو رسم جبائي غير مباشر، تبرز من خلاله مكانة القطاع الفلاحي في تمويل الجماعات المحلية وخصوصا البلدية. فكّما توقّرت البلديات على مذابح أكثر كلّما كان إسهام هذا الرّسم أكبر، في إطار إلزامية التّصريح بعملية الدّبح وصرامة تحصيل عائدات الرّسم على اللّحوم.

الفرع الثّالث: إتاوة الرّعي

تستفيد الجماعات المحلية ذات الطّابع الفلاحي في الجزائر من إتاوة الرّعي، حيث أنّ مربّي المواشي يحتاجون لاستغلال المراعي الخضراء، ولتمكّنهم من ذلك لابد أن يقدّم رئيس المجلس الشعبي البلدي تصريح لاستغلال المساحة لفائدة الرّعي، بحيث تتم التعريفات عن طريق مداولات لتحديد الإتاوة بالمساحة وتتم المصادقة عليها من طرف الوالي . وتفرض هذه الإتاوة في مناطق السّهوب والمناطق الصّحراوية مثل الجلفة والأغواط،¹ فعائدات هذه الإتاوة تدخل ضمن البلدية، وهنا تظهر مساهمة القطاع الفلاحي في تمويل الجماعات المحليّة خصوصا البلدية مع أنّها نسبة مساهمة قليلة إلّا أنّها إذا تمّت وفق الطّريقة الصحيحة وبالصرامة اللّازمة من خلال تطبيق القوانين والتّنظيمات، ستمثّل موردا حقيقيا لتمويل البلديات الفلاحية التي تتوقّر على مساحات شاسعة لرعي المواشي.

الفرع الرّابع: الضريبة على الدخل الإجمالي

تفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخيل الصافية لمختلف الأرباح، من بينها الإيرادات الفلاحية وهي الإيرادات المحققة من الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، وتشكل أنشطة تربية الدواجن، والنحل والمحار، وبلح البحر، والأرناب واستغلال الفطريات في السرايب داخل باطن الأرض إيرادات فلاحية كذلك. غير أنّه لا تعتبر أنشطة تربية الدواجن والأرناب إيرادات فلاحية إلّا إذا كانت ممارسة من طرف مزارع في مزرعته، وكانت لا تكتسي طابعا صناعيا.²

¹ مقابلة مع السيّد م، ع، مدير الميزانيات المحلية، وزارة الدّاخلية والجماعات المحليّة، يوم 2023/05/21، على السّاعة 09:00 صباحا.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 35، ص 14.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

بالإضافة إلى المنتوجات الغابية المتعلقة بالفلين ولحاء الشجر واستخراج المادة الصمغية، استغلال المشاتل التي تمارس حصريا نشاط إنتاج النباتات الشجرية وزراعة الكروم، استغلال الحلفاء.¹ والأهم من كلّ ذلك فإنّ الضريبة على الدّخل الإجمالي صنف المداخل العقارية كمورد محلي للبلدية، بحيث تطبق بنسبة سبعة بالمائة بالنسبة للمداخل الناتجة من إيجار ذا طابع سكني مهما كانت طبيعة العقار المؤجر، وخمسة عشر بالمائة بالنسبة للمداخل العائدة من إيجار عقار ذا استعمال تجاري أو مهني غير مزوّد بالأثاث أو المعدادات. بالإضافة إلى ذلك تلك المتأتية من الإيجار لفائدة الشركات، وكذا خمسة عشر بالمائة بالنسبة للمداخل الناتجة عن العقارات غير المبنية، و نسبة عشرة بالمائة للمداخل الناتجة عن إيجار العقارات غير المبنية ذات الاستعمال الفلاحي.² بحيث أنّ هذه النسبة الأخيرة يمكنها أن تكون موردا حقيقيا للجماعات المحلية خصوصا البلدية باعتبارها القاعدة الأساسية على المستوى المحلي، إذا تمّ تحصيل نواتجها بشكل صارم ومتحكّم فيه.

يحدد الدّخل الفلاحي عن طريق الاستنتاج وبناء على تصنيف المنطقة حسب قدراتها، بحيث تحدد النسبة لكل مستثمرة فلاحية، حسب طبيعة المزروعات والمساحات المزروعة والمردود المتوسط. تطبق تعريفات متوسطة على الهكتار الواحد، أو على الوحدة حسب الحالة، وتتراوح كل تعريف بين حد أدنى وحد أقصى يتمّ تحديدها حسب كل ولاية.

وبالنسبة لنشاط تربية المواشي يحدد حسب عدد رؤوس كل فصيلة من الحيوانات وقيمتها التجارية المتوسطة، التي تطبق عليها تعريفات (هي قائمة تحدد أثمان السلع أو أجور العمل، أو رسوم النقل)* تأخذ بعين الاعتبار التخفيض المحدد. ثمّ أنّ الدخل بالنسبة لأنشطة تربية الدواجن، المحار، بلح البحر، منتوجات استغلال الفطريات يحدّد حسب العدد والكميات المحققة، أمّا بخصوص تربية النحل فيحدّد الدّخل حسب خلايا النحل وتوضع تعريفات لكل وحدة أو كمية.

تحدد التعريفات السابقة الذكر حسب الحالة على أسس تصنيف المنطقة أو حسب الوحدة وكذا حسب الولاية أو البلدية أو مجموعة البلديات، عن طريق لجنة ولائية تتكون من ممثّل عن الإدارة

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون المالية لسنة 2022، المادة (35)، الجريدة الرسمية، ع 100، ص 8.

² أمينة داودي، "هكذا تطبق الضريبة على المداخل العقارية"، النهار Online، 21 فيفري 2022، تمّ الإطلاع 2023/05/10.

الفصل الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

الجبائية وممثل عن الإدارة المركزية المكلفة بالفلاحة وممثل عن الغرفة الفلاحية. تحدّد كميّات تطبيق التعريفات السابقة الذّكر، لاسيما كذلك مقاييس التّصنيف عن طريق التّنظيم.¹

يلتزم المكلفون بالضريبة على الدخل الإجمالي من مستثمرين فلاحين، أو مربّي المواشي باكتتاب تصريحات خاصّة بإيراداتهم الفلاحية، وترسل إلى مفتشّي الضرائب التابعة لمكان وجود الاستثمار.

ويجب أن تتضمن تلك التصريحات البيانات الآتية حسب ما ورد في المادة(11) من قانون الإجراءات الجبائية لسنة2015:

- المساحة المزروعة حسب نوع المزروعات وعدد النخيل المحصى؛
- عدد الرؤوس حسب الفصائل: البقر، الغنم، الماعز، الدواجن والأرانب؛
- عدد خلايا النحل؛
- الكميّات المحققة من نشاط تربية المحار، بلح البحر، استغلال الفطريات في سراديب باطن الأرض.²

تستفيد المداخل الفلاحية من الإعفاء الدائم حسب المادة (36) من قانون المالية لسنة2022 من الضريبة على الدخل الإجمالي في:

- المداخل الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛
- المداخل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالحليب الطّازج الموجه للاستهلاك على حالته؛
- مداخل المستثمرات التي تقل أو تساوي مساحتها:
- ستة(6) هكتارات، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب؛
- ستة(6) هكتارات، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الهضاب العليا؛
- هكتاران(2)، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.³

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون الإجراءات الجبائية"، المواد(7-10)، 2015، ص ص8،7.

*./https://ontology.birzeit.edu/term

² قانون الإجراءات الضريبة، مرجع سابق، ص8.

³ قانون المالية لسنة2022، مرجع سابق، ص ص9،8.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

كذلك تعفى من الضريبة على الدّخل الإجمالي لمدة عشر (10) سنوات، المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا، والمناطق الجبلية.¹

وحسب ما ورد في القوانين التي تناولت كيفية فرض الضريبة على الدخل الإجمالي، أو الإعفاءات المقدّمة للخاضعين لها في الشق الفلاحي، فإنّ الأراضي و المناطق المذكورة سابقا تحدد عن طريق التّنظيم.

تستفيد الجماعات المحليّة من الضريبة على الدّخل الإجمالي، من خلال العديد من الأرباح إلا أن الدّراسة ركّزت على المداخيل الفلاحية باعتبارها موضوع البحث، وتم استنتاج ذلك من خلال مختلف القوانين التي أخذت فيها هذه الضريبة حيزا كبيرا من حيث الالتزامات المفروضة على المكلفين، وإعفاءات المستفيدين منها وغيرها. من بين تلك القوانين، نجد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وقانون الإجراءات الضريبية.

تبقى استفادة الجماعات المحلية من هذه الضريبة جزئية بمعنى أنّها تتقاسمها مع جهات أخرى، على رأسهم الدولة، وتمثّل تلك الاستفادة إيرادات معيّنة لنفقات معيّنة في البلدية أو الولاية. ربّما يعود سبب الاستفادة الجزئية لكثرة الإعفاءات الممنوحة للخاضعين للضريبة، الأمر الذي لا بد من أخذه بعين الاعتبار ومراجعته.

في عدّة مرّات تذكر عبارة "عن طريق التّنظيم" هذه النقطة قد تكون نقطة ضعف في القانون بحيث تفتح المجال أمام الفساد الإداري المعهود تسميته بالبيروقراطية السّلبية، لذلك وجب التوضيح والتّحديد أكثر لتفادي التهرّب الضريبي من جهة، وضمان تحصيل الأرباح الحقيقيّة من جهة أخرى. وبالتالي ضرورة إرفاق القوانين بنصوص تنظيمية وهو ما لا يحدث في الغالب، فعلى سبيل المثال فإن قانون البلدية لعام 2012 لم يرفق بنصوص تنظيمية إلى حد تاريخ تحرير فصول هذه المذكرة. وهو الأمر الذي يؤدي إلى التأويل السيئ في أغلب الحالات.

الفرع الخامس: الرسم على النّشاط المهني

يُفرض الرسم على النّشاط المهني على رقم أعمال يحققه المكلفون بالضريبة في الجزائر، الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية.

¹ بوعلام علاوش، عبد الجليل بولودان، "الضريبة على الدخل الإجمالي وأثارها على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر للفترة (2006-2016)، ص 25.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

فإنّ هذه الأخيرة متنوعة ومن بينها نجد الأرباح التي يحققها الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون إيرادات استغلال الملاحات أو البحيرات المالحة أو الممالح، والذين يحققون أرباحا من تربية الدواجن والأرانب عندما تكتسي هذه الأنشطة طابعا صناعيا¹، وذلك يعتبر من بين المداخل الفلاحية التي تستفيد منها الدولة والجماعات المحلية. وهذا ما يبرز مكانة القطاع الفلاحي ضمن هذا الرّسم الجبائي. فالجماعات المحليّة التي تمتلك بحيرات مالحة أو ممالح ستستفيد من عائدات هذه الموارد التي تمتلكها، وتكون بمثابة مداخل مالية محلية، ترفع من الاستقلالية المالية للهيئات المحلية سواء الولاية أو البلدية مما يمكنها من تنفيذ المشاريع التنموية وتحقيق التنمية المحليّة من خلال الاستثمار في الموارد التي يمتلكها ذلك الإقليم المحلي. إلا أنّه طبقا لأحكام المادة 59 من قانون المالية لسنة 2022، تم إلغاء تطبيق الرّسم على الشركات المنتجة وعلى اعتبار أن القطاع الفلاحي قطاع إنتاجي فسيتمّ إلغاء هذه الضريبة على الإنتاج في إطار تخفيف الأعباء على المنتجين.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي ضمن الموارد غير الجبائية للجماعات المحلية

تتمثل الموارد المالية غير الجبائية في العائدات الناتجة عن توظيف الجماعات المحلية لإمكانياتها المتواجدة على المستوى الإقليمي من أملاك وثروات عقارية. ويظهر القطاع الفلاحي ضمن هذه الموارد غير الجبائية فيما يأتي:

الفرع الأوّل: إيرادات ونواتج الأملاك

هي الإيرادات التي تنتج عن استغلال الجماعات المحلية لأملكها بنفسها، باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام أو ما تحصل عليه نتيجة استعمال أملكها من طرف الغير، وتتمثل فيما يأتي:

بيع المحاصيل الزراعية، حيث نجد هذه خصوصا في الصّحراء الجزائرية من خلال النّخيل المتواجدة في الحدائق العامة وبيع التمور، كما كانت سابقا بيع مادة الفلين، حقوق الإيجار وحقوق استعمال الأماكن في المعارض والأسواق وأماكن التوقف، حقوق وعوائد منح الامتيازات، رخص البناء، استعمال لمساحة العامة، وغيرها.²

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، مرجع سابق، المادة 12، المادة 217، ص 11-50.

² ماسنسن حدادي، دليّة عوى، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

تجدر الإشارة إلى أنّ القطاع الزراعي متضمّن في هذا المورد غير الجبائي الذي تستفيد منه الجماعات المحلية كمورد مالي، من خلال بيع المحاصيل الزراعية، واستغلال الأماكن في الأسواق، بحيث أنّ هذه الأخيرة ستحتوي بالضرورة على منتجات زراعية من فواكه وخضر، وحيوانية مثل أسواق بيع الماشية وبيع الأعلاف.

وبالتّالي فالجماعات المحلية ذات الطابع الفلاحي في حالة استغلالها لهذه الإيرادات ستجني عائدات مالية معتبرة تساعد في تفادي الوقوع في العجز من خلال تغطية جزء من النفقات خصوصا في البلديات.

الفرع الثاني: إيرادات الاستغلال المالي

تتمثل عوائد الاستغلال المالي في كل الموارد النّاتجة عن بيع المنتجات أو تأدية خدمات للمواطنين والتي توفرها الجماعات المحلية. تتسم هذه الإيرادات بالتنوّع وترتبط وفرتها بمدى حيوية الجماعات المحليّة وديناميكيّتها. وتتكوّن تلك الإيرادات من عوائد على الرّسوم الجنائزية، ورسوم الرّقابة الصحيّة، ومكافحة الأوبئة، وحقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية والصّناعية والتّجارية، ونواتج بيع السلع وتأدية الخدمة المتمثلة في فحص وختم اللّحوم، حقوق الكيل والوزن والقياس، إضافة إلى الفوائد على القروض ونواتج المصالح التجارية والصّناعية.¹

فبالنسبة لتواجد القطاع الفلاحي ضمن هذا المورد غير الجبائي، فيظهر في نواتج حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية والصّناعية والتّجارية، بحيث تستفيد منه بشكل كبير الجماعات المحليّة التي تحتوي على مجموعة كبيرة من أماكن التخزين، خصوصا مخازن حفظ المنتجات الزراعيّة. كما تتبيّن مكانة ذلك القطاع ضمن نواتج بيع السلع وبالأخصّ الفلاحيّة منها، وتأدية الخدمة المتمثلة في فحص وختم اللّحوم، بالإضافة إلى حقوق الكيل والوزن والقياس.

¹ المرجع نفسه، ص 50.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

المبحث الثاني: واقع تمويل الجماعات المحليّة في الجزائر

يتم تمويل الجماعات المحلية في الجزائر من خلال الجباية المحلية بشكل أساسي، لكن مع ذلك تبقى غير كافية لتغطية كافة نفقاتها، حيث تقع في {العجز المحاسباتي الذي مفاده عدم تحقيق الميزانية المحلية التوازن الإجمالي بين الإيرادات والنفقات، خصوصا وأنّ بعض الموارد الجبائية العائدة فائدها كلياً للبلدية تبقى مبالغ رمزية ما يجعلها ضعيفة وغير قادرة على تحقيق ذلك التوازن، وبالتالي تلجأ تلك الهيئات المحليّة للإعانات من طرف الدولة والتي يكون مصدرها صندوق الضمان و التّضامن¹. وتستفيد منها البلدية أو الولاية في حالات استثنائية ونفس الشيء بالنسبة للقروض التي تموّل المشاريع التنموية، وكلّها تمويلات مقيّدة بشروط معيّنة، ومع ذلك فتلك الإعانات مرتبطة في الجزائر بارتفاع وانخفاض عائدات الجباية البتروليّة.

المطلب الأول: تمويل البلديات الجزائرية

يثبت الواقع أنّ أغلب البلديات في الجزائر تعرّضت لاختلال في ميزانيتها أو ما يُصطلح عليه العجز وهو ما يعني تزايد النفقات في ظلّ ضعف الإيرادات الجبائية، ولا يُصادفنا العدد الحقيقي للبلديات العاجزة كون أنّ الدولة تعمل على تحقيق التّوازن في الميزانيات المحلية من خلال منح الإعانات، ومع ذلك نجد بعض البلديات التي تم إحصائها سنة 2008 حيث بلغ عددها 791 بلدية عاجزة بسبة عجز 51% وهنا نقصد بالعجز عدم قدرتها على تحصيل إيرادات من خلال مقدراتها الجبائية².

ويقصد بالعجز في الميزانية قانونا هو غياب التوازن الإجمالي في الميزانية، والتوازن بين النفقات والإيرادات في ميزانية البلدية أو الولاية شرط أساسي ليتم المصادقة عليها، والعجز يكون في وضعية زيادة النفقات في ظل قلة الموارد، ويعود السبب في ذلك العجز إلى ضعف تحصيل الموارد الناتج بدوره على أنّ بعض الرّسوم المفروضة في البلديات والتي تُحصّل فائدها كلياً لها ليست بموارد حقيقية. على اعتبار أنّ الكثير من البلديات تحتوي على مداشر وقرى ريفية لا تكون خاضعة لبعض الرّسوم العائدة فائدها كلياً للجماعات المحلية

¹مقابلة مع السيّد م، ع، مدير الميزانيات المحلية، وزارة الدّاخلية والجماعات المحليّة، يوم 2023/05/21، على الساعة 09:00 صباحاً.

²بوطالب براهيم، نضيرة دوبابي، إشكالية عجز ميزانية البلدية، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية)، إدارة، ع 41، ص 35.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

على غرار الرسم على التطهير والرسم على الذبح، فسكّان تلك القرى يقومون بعمليات الذبح على مستوى
سكنائهم دون الذهاب

للمذابح مما يُلزم عليهم دفع الرسم. كذلك نفس الأمر بالنسبة للرسم على التطهير فالقرى الريفية لا
تتوفّر على مصلحة لرفع القمامة، وعليه فالسكّان يتخلّصون من تلك القمامة بطريقتهم الخاصة خصوصا منها
التي يمكن استهلاكها من قبل الحيوانات مثل قشور الخضار، الفواكه و الخبز، أمّا القمامة التي تتمثل في
البلاستيك والأوراق فيتم حرقها والزجاج يتم رميه أو دفنه في التراب. وبالتالي تكون الموارد المالية الناتجة عن تلك
الرّسوم موارد غير حقيقية مادام يتم تحصيلها فقط في حالة وجود مصالح خاصّة بذلك الرّسم وهنا تجدر
الإشارة إلى أنّه قد لا تحصل هذه الموارد في بعض البلديات لغياب تلك المصالح بها. زيادة على ذلك يظهر ضعف
التحصيل الجبائي في الرّسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية، من خلال عدم تصريح الحائزين على
مجموعة من الممتلكات المبنية بكلّ ممتلكاتهم، كالمنازل الإضافية الشاغرة، المحلات التجارية وغيرها ما يؤدي
لتحصيل غير حقيقي للموارد المالية، أما بالنسبة للملكيات غير المبنية فقد يكون العقار غير منظم قانونيا أي
غير حائز على سندات تثبت الملكية، وبالتالي هنا قد يتهرب مستغل ذلك العقار من الضريبة أو لا يكون ذلك
العقار مُحصى أصلا. يرجع كذلك ضعف التّحصيل لإخفاء قيمة الأرباح المتوصّل إليها في الأعمال التجارية التي
تُقبض قيمتها من خلال الرسم على القيمة المضافة وعليه تدفع فقط قيمة ضئيلة نتيجة ذلك الإخفاء لرقم
الأعمال الحقيقي.

وهنا تجدر الإشارة إلى الصّعوبات التي تواجه عائدات الجباية المحلية:¹

- الجباية المحلية تتمتع بمجموعة من الضّرائب والرّسوم ذات المردودية الضّعيفة بسبب
محدودية وعائها الضريبي أو قلة عدد المكلفين بها؛
- ضعف مداخيل الضّريبة المحلية وعدم مواكبتها للنمو الطّبيعي للتكاليف والاحتياجات
العامة المحليّة المتزايدة؛
- ارتفاع تكاليف إدارة الضّريبة المحلية مقارنة بعائداتها؛

¹ إيرادات الجماعات المحلية، مرجع سابق، ص20.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

• عدم وجود نظام قائم بحد ذاته ينظّم الجباية المحلية، في ظل قيام الدولة بتحديد كل أنواع الضّرائب و الرسوم بموجب قوانين بينما تمنح للمجالس الشعبية البلدية سلطة فرض بعض الرّسوم بموجب مداولات تتم المصادقة عليها من طرف السّلطة الوصيّة، كما أنه ليس من صلاحيات الجماعات المحليّة متابعة التّحصيل والمتخلّفين عن دفع هذه الضّرائب.

المطلب الثّاني: المأمول من القطاع الفلاحي في تمويل الجماعات المحلية

يمكن للقطاع الفلاحي أن يصبح موردا حقيقيا لتمويل الجماعات المحلية ذات الطّابع الفلاحي وذلك من خلال تحصيل مختلف الضّرائب والرسوم التي يتضمنها هذا القطاع على غرار الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية، والضريبة على الثروة، وإتاوة الرعي، والرّسم الصّحي على اللّحوم، الدّخل الإجمالي صنف المداخل العقارية ونخصّ بالذكر الملكيات غير المبنية، وذلك من خلال ما يأتي:

• الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية وبالتحديد الأراضي الفلاحية، بحيث لا بد أولا من إحصاء صحيح للعقار الفلاحي وتسويته قانونا لتحقيق تحصيل حقيقي للموارد المالية من جهة، وتفادي التهرب الضريبي من جهة أخرى. إضافة إلى منح الشّباب حاملي المشاريع عقارا منظما قانونيا، كذلك يجب على الولايات التي تحوز على مساحات زراعية مسقية وغير مسقية أن تصنّفها بين المساحات اليابسة والمساحات المروية، بغرض تسهيل عملية تحصيل الموارد المالية النّاتجة عن هذه الأراضي والوصول لقيمة مالية حقيقية.

• إتاوة الرّعي: فالبلديات التي تتوفّر على مساحات واسعة لفائدة الرّعي يمكنها منح تصريحات لمربي المواشي باستغلال تلك المساحات مقابل دفع إتاوة تقدّر تعريفها حسب المساحة، وذلك بعد عقد المجلس الشعبي البلدي مداولة بهذا الخصوص ومصادقة الوالي عليها بعد ذلك. ومنه إذا تمّ تعميم هذه الإتاوة على جميع المناطق الرّعية يساهم ذلك في تمويل البلديات المسؤولة عن تلك المناطق.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

على اعتبار أنّ القطاع الفلاحي قطاع إنتاجي بامتياز فيمكنه أن يموّل الجماعات المحلية، من خلال تحديد سقف معيّن للإنتاج، ومن ثمّ فرض الضريبة على ذلك السقف المحدّد بمعنى تحصيل عائدات الضريبة من الفلاحين الذين توصّلوا لذلك الحدّ من الإنتاج.¹

- الثروة الغابية تدخل ضمن مقوّمات القطاع الفلاحي وباعتبارها كذلك يمكن استغلالها في تحصيل موارد مالية وتوجيه تلك العائدات لفائدة البلديات والولايات الحائزة على تلك الثروة. وبالتالي توفير أموال محلية تساهم في زيادة المالية المحلية من جهة، وخلق مناصب شغل من جهة أخرى بتوزيع المساحات

الصّالحة لتربية النحل على المتكوّنين في هذا المجال، ومنه تحقيق عائد يؤدي إلى دفع التّ تنمية المحلية في تلك الوحدات المحلية.

- الولايات المتوقّرة على إمكانيات الصّيد البحري، مثل الولايات السّاحلية يمكن من خلال إتاوات الصّيد التي تدفع لصالح أملاك الدولة ومن ثم توجه للخزينة العمومية، أن توجّه للولاية أو البلدية لتستفيد منها. كذلك البحيرات والسّدود التي تحتوي على ثروة سمكية يمكن من خلال منح عقود الامتياز للمستغلين تحصيل مبالغ مالية لا بأس بها وإذا تم توجيهها هي الأخرى مباشرة لصالح الولاية أو البلدية ستسهم في تغطية بعض التّفقات وربّما حتى المساهمة في إنجاز بعض المشاريع التّنموية، نظرا لأنّ ذلك الاستغلال سيكون لسنوات وبالتالي فالمستغلّون للسّدود أو البحيرات سيخضعون لدفع إتاوة سنوية، تسمّى بإتاوة الصّيد.

- استغلال الأسواق يدخل ضمن القطاع التّجاري إلّا أنّ القطاع الزراعي هو الآخر يبرز من خلال أسواق الماشية الأسبوعية خصوصا بالنّسبة للولايات الغنيّة بالثروة الحيوانيّة، وكذا بيع المنتجات الزراعيّة المحصّلة من الإقليم المحلي نفسه، فإذا تم فرض ضريبة على المستغلّين لأماكن في الأسواق وتوجيهها لفائدة البلديات المحتوية لتلك الأسواق، سيشكّل مورد مالي منشأه القطاع الفلاحي. ويتحقّق المأمول من هذا القطاع أو قطاع آخر من خلال تحقيق المقترحات الآتية:

➤ إثراء الإطار القانوني المحدّد لصلاحيات البلدية في مجالات جاذبية الإقليم للاستثمار ، كذلك تفعيل أدوات تهيئة الأقاليم بغرض كشف وإحصاء المقدرات الكامنة للأقاليم وتثمينها، وتحديد

¹ اقتراح والي سابق لكل من تيزي وزو، الشلف، ووالي منتدب للدار البيضاء.

الفصل الثاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

العوائق التي تحول دون ذلك، إضافة إلى منح الحماية الضرورية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية لتشجيع المبادرة في مجال الاستثمار، وكذا ضرورة توضيح المسؤوليات بتحديد صلاحيات وأدوار مصالح البلدية المختلفة لاسيما بين المعين الإداري والمنتخب، والأهم من كل ذلك تكريس أدوات الرقابة من خلال ثلاثية المشاركة، التمثيل والرقابة.¹

➤ تعميق اللامركزية من خلال تحديد مجالات التدخل للجماعات المحلية (البلدية والولاية)، وكذا إعادة النظر في الجباية المحلية وتفعيل أجهزة تحصيلها من خلال الرقمنة لتعزيز مداخل الجماعات المحلية، إضافة إلى وضع مرجع وطني يتضمن مؤشرات التنمية المحلية الوطنية.²

➤ تطبيق اقتراب الإقليم ذو الخصوصية الجزائرية الذي تم اقتراحه ضمن ورشة علمية، لكي تسير عليه الجماعات المحلية في الجزائر، الذي يقضي بالتشارك بين المستويات العليا (السلطة المركزية) والمستويات المحلية (الجماعات المحلية).³

¹ نجوى بوزورين، "دور البلدية في التنمية المحلية: أي آليات؟"، درس موجه لإطارات الأمة بعنوان: سياسة التنمية المحلية ودورها في تعزيز الأمن الوطني، 08 ماي 2023.

² محمود جامع، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع الاجتماعي والاقتصادي"، درس موجه لإطارات الأمة بعنوان: سياسة التنمية المحلية ودورها في تعزيز الأمن الوطني، 10، 9، 8 ماي 2023.

³ Mohamed Bahmani, "la nécessaire construction d'un modèle Algérien de développement local", conférence intitulé: perspectives du développement local au profit du renforcement de la sécurité nationale, 8,9, 10 mai 2023.

الفصل الثّاني: مكانة القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بين الواقع والمأمول

خلاصة الفصل الثّاني

من خلال ما تمّ التطرق إليه في هذا الفصل، نستخلص بأنّ القطاع الفلاحي يبرزُ ضمن موارد الجماعات المحلية من خلال الضرائب الجبائية على غرار الرّسم العقاري على الملكيات غير المبنية بالتّحديد الأراضي الرّاعية، والضريبة على الدّخل الإجمالي صنف المداخل العقارية، وإتاوة الرّعي، وغيرها، والضرائب غير الجبائية كإيرادات ونواتج الأملاك، وغيرها. إضافة إلى ذلك انصبّ الاهتمام حول واقع تمويل الجماعات المحليّة فتبيّن بأنها تعاني من ضعف التّحصيل وبعض الصّعوبات التي تواجه عائدات الجباية المحليّة. كما تمّ اقتراح بعض النقاط لتثمين القطاع الفلاحي وضرورة الاستفادة منه محليا، وبشكل مباشر من خلال تواجده ضمن مصادر التمويل المحلي.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

تمهيد

انطلاقاً من دراسة أنماط وأشكال تواجد القطاع الفلاحي ضمن الموارد المالية للجماعات المحلية وواقع تمويل هذه الأخيرة في الجزائر في الفصل السابق، تم اختيار ولاية الطّارف كدراسة ميدانية، باعتبارها ولاية فلاحية، حيث يتضمّن هذا الفصل مبحثين، الأول خُصّص للتعريف بولاية الطّارف من خلال التطرّق للموقع الجغرافي، الخصائص الطبيعيّة والتقسيم الإداري وكذا إدراج مختلف الأنشطة الاقتصادية بالولاية، أمّا المبحث الثاني فيتناول الإمكانيات الفلاحية لولاية الطّارف من ثروة نباتية وحيوانية، وإسهام القطاع الفلاحي للولاية في تمويل الخزينة المحلية والعامة.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

المبحث الأول: التعريف بولاية الطّارف

لدراسة منطقة ما لابد من التعرف على موقعها الجغرافي وخصائصها الطبيعية من مناخ، وتضاريس، وتربة، وغيرها. والبشرية (طبيعة التوزيع السكاني)، التي تميّزها عن غيرها من المناطق، وكذلك إبراز الإمكانيات والموارد التي تحتوي عليها.

تعتبر ولاية الطارف من بين الولايات الساحلية بالجزائر، وهي تتسم بالطابع الجبلي الفلاحي، كما لها من المقومات السياحية التي تجعلها متحفا مفتوحا في الطبيعة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن ولاية الطّارف، موقعها الجغرافي، خصائصها الطبيعية
للتعرف على أي منطقة لابد من معرفة على الأقلّ لمحة تاريخية عنها، ومنه نوجز في الفرع الموالي نبذة تاريخية عن ولاية الطّارف.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الولاية الطّارف

اشتهرت سواحل ولاية الطّارف بثرائها البري والبحري لما تدره من موارد اقتصادية مختلفة، فموقعها الجيوستراتيجي منذ العهد الفينيقي منحها أهمية اقتصادية استمرت مع التاريخ، إلّا أنّه في التاريخ الحديث وبعد ظهور التّهضة الأوروبية وانكماش التوسّع الإسلامي في كثير من مناطق العالم اتجهت الأطماع الأوروبية نحو السّواحل الجنوبية للمتوسّط.¹

الطارف ولاية حديثة النشأة، أنشأت إثر التقسيم الإداري لسنة 1984م، حيث قطنها القبائل الشّاوية الرّحالة في بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر، سمّيت بالطارف لتموقعها في طرف القطر الجزائري، وباعتبارها ولاية حدودية، فقد كانت مختلف جهاتها منطقة للتّحدي والمواجهة بين جحافل القوات الفرنسية إبّان الحرب التحريرية، كما تعتبر منطقة عبور للعتاد العسكري لقوات جيش التحرير الوطني، ما أدّى بالحكومة الفرنسية آنذاك لإقامة خطّا شال وموريس عبر بلديات الولاية، حيث يمرّ خط شال عبر بلديات (الشطّ-، بن مهيدي،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية، "منوغرافيا ولاية الطّارف لسنة 2021"، وزارة الدّاخلية والجماعات المحلية، فيفري 2022، ص2.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

عصفور، زريزر، البسباس، الدّرعان، شيجاني)، وخط موريس عبر بلديات(السوارخ، العيون، رمل السوق، الطارف، الزيتونة، عين الكرمة، بوحجار)¹،

ينحدر سكان ولاية الطارف من أصول أمازيغية، ومن أبرز القبائل التي ينسب إليها اليوم سكانها المحليون نجد أمازيغ معربون يتكلمون بلهجة ليست بعيدة عن اللهجة التونسية، يتوزعون على سبعة دوائر وأربعة وعشرون بلدية، يبلغ عددهم 411.784 نسمة، وتقدر الكثافة السكانية بهذه الولاية بـ 123 نسمة/كلم².

الفرع الثاني: الموقع الجغرافي

تقع ولاية الطّارف في أقصى الشّمال الشرقي للجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس، من الغرب ولاية عنّابة، أما جنوبا فتحدها كل من ولاية سوق أهراس و قالمّة، يبلغ طول الشّريط السّاحلي بها تسعون كيلومتر،³ تربع على مساحة قدرها 2.912,65 كلم².

عاصمة ولاية الطّارف هي الطّارف رمز الولاية هو(36)، رمزها البريدي(36000)، ترقيمها الهاتفي(+213(0)38)، تحتوي على سبعة دوائر (7) وأربعة وعشرون(24) بلدية.⁴

جدول رقم(04): يوضّح التنظيم الإداري والإقليمي لولاية الطّارف

الدوائر	البلديات
الطارف	الطارف -عين عسل - بوقوس - الزيتونة
القالة	القالة -السوارخ - رمل السوق - العيون
الدّرعان	الدّرعان - شبيطة مختار - شيجاني
بن مهدي	بن مهدي - الشط - بريحان
بوحجار	بوحجار - عين الكرمة - واد زيتون - حمام بني صالح
البسباس	البسباس - عصفور - زريزر
بوثلجة	بوثلجة - بحيرة الطيور - الشافية

المصدر: منوغرافيا ولاية الطّارف لسنة 2021، مرجع سابق، ص 7.

¹ غرفة الصّناعة التقليدية والحرف لولاية الطارف، https://www.cam36.com/?page_id=27، تاريخ الاطلاع 2023/05/12 على الساعة 10.00 صباحا.

² سفيان بن قديدح، "مقومات التنمية المحلية بولاية الطّارف (الجزائر) - عرض إحصائيات لعدّة سنوات بين الفترة 2010/2020م"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (م24، ع01، 2021)، ص ص 487-505.

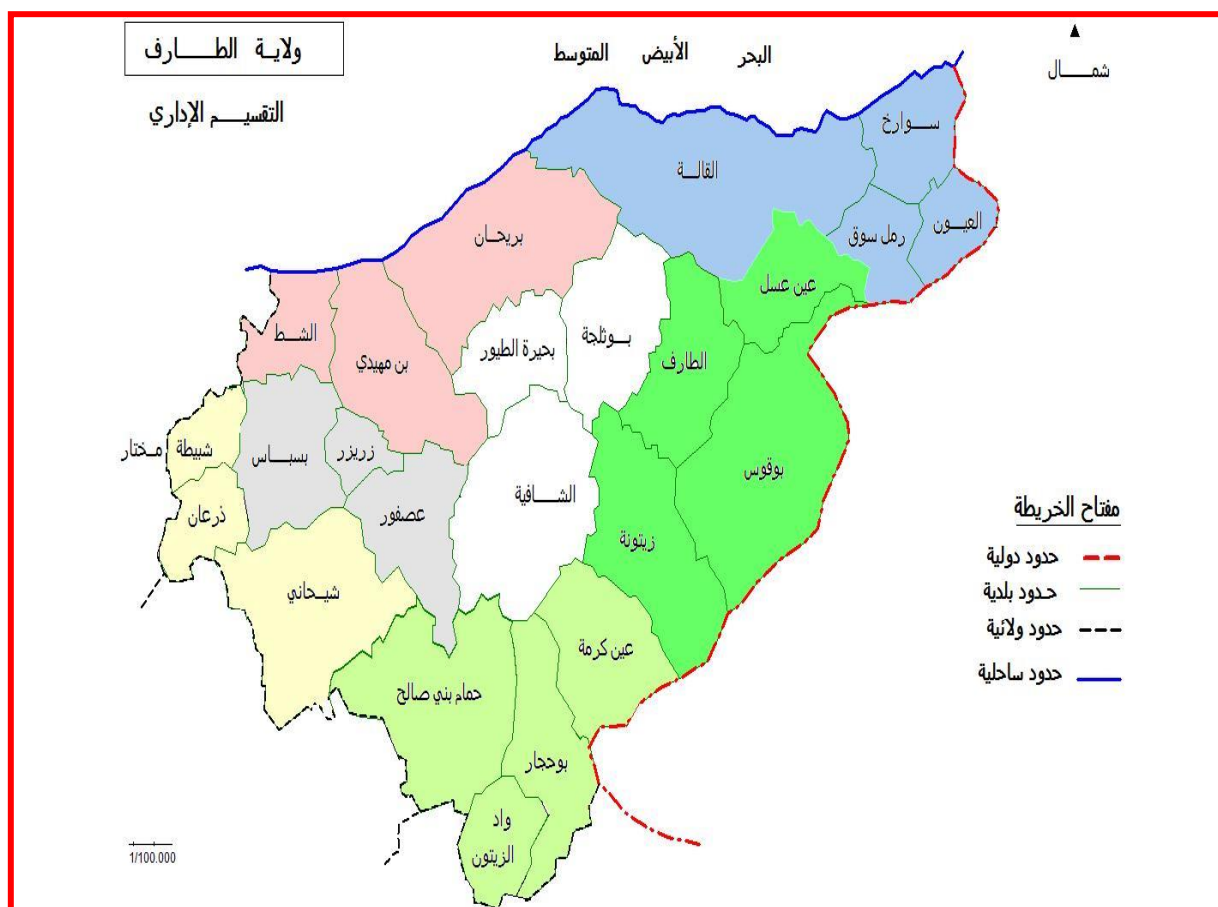
³ أرض الجزائر <http://algeriaearth.blogspot.com>، تاريخ الاطلاع 2023/05/12 على الساعة 11.00 صباحا.

⁴ <https://dictionary.sensagent.com>، تاريخ الاطلاع 2023/05/12 على الساعة 14.00 بعد الزوال.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

تمتلك الولاية شبكة طرق منها الوطنية المقدرة ب(297.618كلم)، والولائية (286.92كلم)، والطرق البلدية(968.55كلم)، وبالنسبة للمنشآت الفنية فتتوفر على خمسين منشأة فنية على الطّرق الوطنية، اثنان وعشرون على الطّرق الولائية وستة وأربعون منشأة فنية على الطّرق البلدية، أمّ بخصوص المنشآت البحرية المنارات توجد واحدة فقط، وميناءين للصّيد.¹

الشكل رقم (02): خريطة توضّح التّقسيم الإداري والحدود الحدود الجغرافية لولاية الطّارف



المصدر: منوغرافيا ولاية الطارف لسنة 2021، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، فيفري 2022، ص9.

¹ موقع وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1023 ، تاريخ الإطلاع 203/05/11 على الساعة 09.00.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

الفرع الثالث: الخصائص الطبيعية

تنقسم ولاية الطّارف بمجموعة من الخصائص الطبيعية والتي تتمثل في:

1/ التضاريس

تنقسم التّضاريس في ولاية الطّارف إلى ثلاث مناطق:

ت. منطقة الشّريط السّاحلي: يمتد على مسافة تسعين كيلومترا من الغرب في اتجاه الحدود التونسية ويشمل خمس بلديات، يشكّل تسعة شواطئ محروسة وخمس مناطق للتوسّع السياحي بمساحة قدرها 5.185 هكتار وهي (مسيدا ، كاب روزا، الحنايا، مفرغ الشرق، مفرغ الغرب).¹

ث. المنطقة السهلية: تضم مساحة قدرها 1258,94 كلم² بحيث تمثل نسبة 43% من تراب الولاية وتحتوي على 68% من السكان، تمتاز بسهولها الممتدة وبحيراتها الأربعة (بحيرة الطيور، بحيرة أوبيرة، بحيرة طنقة، بحيرة المالح)، حسب ما ورد عن مديرية السّياحة والصّناعة التقليدية أنّ تلك البحيرات اكتست السمعة الدولية (اتفاقية رامسار)، وهي تختلف في عمقها وعذوبة أو ملوحة مياهها، كما أنّ كل منها يمتاز بأنواع نادرة من الطيور والنباتات والأسماء.

ج. المنطقة الجبلية: تمتد هذه المنطقة على مساحة قدرها 1632,75 كلم² حيث تمثل نسبة 57% من تراب الولاية و32% من السكان، تمتاز بجبالها الشامخة وغاباتها الكثيفة التي تتوسّع على 167.311 هكتار وبمنحدراتها التي تفوق نسبة 12% من مساحة المنطقة.

2/ المناخ

تمتاز ولاية الطّارف بمناخ رطب ومعتدل، حيث رطب حار في الجهة الشمالية ورطب بارد في الجهة الجنوبية، أما معدل تساقط الأمطار بها فيتراوح ما بين 900 إلى 1200 ملم سنويا.²

¹ منوغرافيا ولاية الطّارف، مرجع سابق، ص5.

² أرض الجزائر، مرجع سابق.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

الفرع الرابع: طابع الولاية وطبيعة التوزّع السكاني

1/ طابع الولاية

تتنوّع بلديات ودوائر ولاية الطّارف بين الحضريّة، الجبلية، السياحية، الفلاحية والرّعوية ونوضّح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(05): يوضّح طابع ولاية الطّارف

البلديات	حضرية	ريفية	ساحلية	جبلية	سهول	فلاحية	سياحية	رعوية
الطّارف	X				X	x	x	
عين العسل	X				X		x	
بوقوس		X			X		x	
الزيتونة		X		X				x
القالا	X		X				x	
السوارخ	X		X				x	
رمل السوق		X			X		x	
العيون		X			X		x	
بن مهيدي	X		X			x	x	
الشط	X		X			x	x	
بريخان	X		X			x	x	
اليسباس	X				X	x		
عصفور	X			X				x
زريزر	X				X	x		

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

		x	X				X	الذرعان
		X	X				X	شبيطة مختار
x				X		X		شيجاني
x				X		X		بوحجار
x				X		X		عين الكرمة
x				X		X		واد الزيتون
x				X		X		حمام بني صالح
	x	x	X				X	بوثلجة
		x	X				X	بحيرة الطيور
x				X		X		الشافية

المصدر: منوغرافيا ولاية الطّارف لسنة 2021، مرجع سابق، ص 8.

2/ طبيعة توزيع السّكان

يبلغ عدد سّكان الولاية 408.452 ساكن حسب إحصاء 2008، وقد قُدّر بـ 495.685 ساكن نهاية سنة 2021، والجدول الآتي يوضّح توزيعهم حسب البلدية والمساحة.

جدول رقم (06): يوضّح توزيع السّكان حسب البلدية والمساحة

البلديات	عدد السكان	المساحة	الكثافة السكانية
الطّارف	31.058	111,40	278,80
بوحجار	24.533	92,45	265,37

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

267,95	150,65	40.366	بن مهدي
60,40	226,47	13.679	بوقوس
116,37	296,29	34.480	القالا
208,36	94,86	19.765	عين العسل
137,37	47,26	6.492	العيون
184,58	116,62	21.526	بوثلجة
116,82	84,92	9.920	السوارخ
57,57	202,51	11.658	بريخان
148,04	87,10	12.894	بحيرة الطيور
51,58	192,87	9.948	الشافية
998,10	45,82	45.733	الذرعان
61,04	200,68	12.250	شيجاني
668,82	41,98	28.077	شبيطة مختار
448,78	125,30	56.232	البسباس
129,63	107,15	13.890	العصفور
671,25	62,15	41.718	الشط
458,19	29,30	13.425	زريزر
70,29	168,09	11.815	الزيتونة

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

عين الكرمة	17.450	108,65	160,61
واد زيتون	7.137	54,18	131,73
حمام بني صالح	6.354	214,68	29,60
رمل السوق	5.285	51,27	103,08
مجموع	495.685	2.912,65	170,18

المصدر: منوغرافيا ولاية الطّارف لسنة 2021، ص 10.

المطلب الثاني: الأنشطة الاقتصادية بولاية الطّارف

يوجد بالولاية عدة أنشطة اقتصادية من مختلف القطاعات، وتتمثل في:

الأنشطة الفلاحية: تتوفر الولاية على مقومات زراعية معتبرة، حيث يشغل القطاع الفلاحي حوالي 28.885 نسمة وهو ما يعادل نسبة كبيرة من العدد الإجمالي للعاملين في القطاعات الأخرى، بحيث تمتاز الولاية بزراعة الحبوب وتربية المواشي من أبقار وماعز وأغنام، وكذا تربية النحل والدّواجن، بحيث تعد ولاية الطّارف من أهم الولايات المختصة في إنتاج أجود أنواع العسل لما تتوفر عليه من خلايا النحل بعدة بلديات. كما تتسم بثروة غابية معتبرة تستغل منها العديد من الأشجار لأغراض صناعية كالفلين، أو أغراض طبية مثل استغلال الأعشاب الطبية.

الأنشطة الصناعيّة: تفتقر ولاية الطّارف للمقومات الصناعيّة الكبيرة خصوصا كونها حديثة النشأة، بحيث تحتوي على عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية وأغلبها مؤسسات خاصّة تنشط في الصناعات التحويلية مثل المنتجات الصيدلانية (مصنع بيوكار) والصناعة الفلاحية الغذائية والمشروبات الغازية، إضافة إلى بعض التعاونيات الزراعية والحرفية والمؤسسات المصغرة.¹

يبلغ العدد الإجمالي للمؤسسات بالولاية 1223 مؤسسة، نبرزها في الجدول الآتي:

¹ سفيان بن قديدح، مرجع سابق، ص 493-498.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

جدول رقم (07): تصنيف المؤسسات في ولاية الطارف حسب النوع لسنة 2019م

المؤسسات	ولاية الطارف	المستوى الوطني
مؤسسات وطنية خاصة	1185	181853
مؤسسات أجنبية خاصة	0	606
مؤسسات مختلطة	0	79
مؤسسات عمومية أجنبية	01	19
مؤسسات عمومية وطنية	06	574
مؤسسات عمومية أخرى	31	3017
المجموع	1223	186148
النسبة	0.66	100

المصدر: سفيان بن قديدح، "مقومات التنمية المحلية بولاية الطارف (الجزائر)-عرض إحصائيات لعدة سنوات بين الفترة 2010/2020م"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، (م24، ع01، 2021)، ص

ص497-498

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

نلاحظ من خلال الجدول أنّ نسبة المؤسسات العاملة في ولاية الطّارف قليلة جدا والمقدرة بـ 0.66% من مجموع المؤسسات العاملة في الجزائر، يمكن أن ترتفع النسبة إذا ما زادت فرص الاستثمار من خلال التحفيزات والتسهيلات خصوصا لحاملي المشاريع الابتكارية. كما يتبيّن من خلال الجدول أن أغلب المؤسسات المتواجدة بالولاية هي مؤسسات وطنية خاصّة ويبلغ عددها 1185 مؤسسة، بينما تنعدم المؤسسات الأجنبية الخاصة وكذا المؤسسات المختلطة وتعمل بالولاية مؤسسة عمومية أجنبية واحدة. بإمكان الولاية تحقيق معدل أكبر من المؤسسات من خلال الاستفادة من قانون الاستثمار الجديد لعام 2022.

وفي قطاع الصّناعة التقليدية والحرف تعرف الولاية تطورا ملحوظا، منذ نشأة غرفة الصّناعة التقليدية والحرف في أكتوبر 2009م، حيث عرف التّسجيل في سجل تلك الغرفة نموا قدرته نسبته بـ 30.41% فقد شهدت مصلحة سجل الصّناعة التقليدية والحرف تسجيل 536 حرفي في مختلف النّشاطات توزّعوا كالآتي: 178 مسجّل في الصّناعة التقليديّة والفنيّة، 118 مسجّل في إنتاج المواد، و 240 مسجّل في قطاع الخدمات وهو ما يساهم في استحداث 967 منصب شغل في قطاع الصّناعة التقليدية والحرف بالولاية. كذلك عرف عام 2019 إنشاء تعاونيتين حرفيتين الأولى في بلدية بوقوس تحمل اسم AROMEX والثانية في بلدية السوارخ تحمل اسم شجرة عدن، وكلتاهما في اختصاص تحضير الأعشاب الطبيّة واستخلاص الزيوت النباتية. وفي شهر جانفي 2020 تم تسجيل خمسة وثلاثون نشاط حرفي جديد، منهم أربعة عشر في الصّناعة التقليدية والفنيّة، ثمانية في إنتاج المواد وثلاثة عشر في الخدمات، وشهد نشاط خياطة الألبسة التقليديّة زيادة في تسجيل الحرفيين حيث سجّل تسعة حرفيين في هذا النّشاط، بحيث سبعة منهم ينحدرون من بلدية الشطّ، أمّا فيما يخص المرأة الريفيّة فقد عرف شهر جانفي تسجيل ثلاث حرفيات ناشطات بالوسط الريفي.¹

¹ غرفة الصّناعة التقليدية والحرف لولاية الطّارف، مرجع سابق <https://www.cam36.com>، تاريخ الاطلاع 2023/05/13 على الساعة 09.30 صباحا.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

جدول رقم(08): حصيلة قطاع الصّناعة التّقليدية والحرف بولاية الطّارف للسنوات 2010-2020

المجال	2019	بداية 2020	2010- 2020
الصّناعة التقليدية والفنيّة	178	14	/
إنتاج المواد	118	08	/
قطاع الخدمات	240	13	/
المجموع	536	35	7717
نسبة النمو	30.41%	/	/
المناصب المستحدثة	967	/	15573

المصدر: سفيان بن قديدح، مرجع سابق، ص ص 498-499.

وعليه فإنّ أكثر الصّناعات انتشارا في الولاية هي الصّناعة التقليدية بحيث تعرف إقبالا كبيرا من طرف الحرفيين خصوصا الشباب الذين يسعون لإنشاء مؤسسات مصغّرة في الأنشطة الحرفيّة موزعة على ثلاث قطاعات الصّناعة التقليدية الفنيّة، إنتاج المواد وإنتاج الخدمات.

الأنشطة السياحية: تزخر ولاية الطّارف بمقوّمات سياحية هائلة، ما جعلها ولاية سياحية بامتياز، لما تحتوي عليه من مؤهلات جذب سياحي، بحيث تتكون من فسيفساء إيكولوجية مميّزة، وذلك لتنوّع الأوساط الطبيعية والبيئيّة من بحر، غابات، بحيرات، كثبان رملية، سهول وجبال. وهذا ما كان له تأثيرا ايجابيا في تنوّع الحيوانات حسب طبيعة المجال وشغله، فهناك بعض الحيوانات النّادرة مثل الفقمة، الأيل البربري في الغابات الجنوبية والشرقية، سمك الأنقليس في البحيرات الكبرى(طنقة، أويبرا والملاح)، كذلك بطة الأيرسماتير ذات الرأس الأبيض والقلق الوردي.¹

وتتواجد بالولاية حظيرة القالة المعروفة بأنّها من أهم المقوّمات السياحية بالولاية، حيث تربع على مساحة تقدّر بـ80000 هكتار، وتتميّز في مجملها بمناطق رطبة وتنوّع مكوناتها، وتعتبر بمثابة مركب فريد من نوعه في البحر الأبيض المتوسط، وتم تصنيفها ضمن التّراث الطبيعي والثّقافي العالمي من قبل اليونسكو في 17 ديسمبر 1990م.

بالإضافة إلى ذلك تتوفر الولاية على مؤسستين عموميتين تساهمان في تطوير السيّاحة، ويتوافد عليهما متريّصون من داخل وخارج الولاية، وهما: المعهد الوطني المتخصّص في التكوين المهني عمارة العسكري-المدعو

¹ مديرية السياحة والصّناعة التّقليدية لولاية الطّارف.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

بوقلاز-، مختص في تقديم تكوينات في مجال الفندقية والسّياحة، ومدرسة التّكوين التّقني للصّيد البحري وتربية المائيات، التي تساهم في تنشيط السّياحة البيئيّة التي تزخر بها الولاية.¹ من خلال ما تمّ التّعرف عليه في هذا المبحث، من موقع جغرافي وخصائص طبيعية، إضافة إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تمارس على مستوى الولاية، والتي بواسطتها يمكن تنوع مصادر تمويل البلديات والولاية، عبر استغلال تلك الموارد خصوصا الفلاحية منها، و عليه تحقيق التنمية المحلية بولاية الطّارف.

المبحث الثاني: دور القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في تنوع الموارد المالية

تعتبر ولاية الطّارف ذات طابع فلاحي، على اعتبار أنّ المجال الفلاحي بها يأخذ حيّزا كبيرا، الأمر الذي يمكن أن يجعله مصدرا حقيقيا لتنوع الموارد المالية المحليّة، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للمؤهلات الفلاحية التي تمتلكها الولاية من ثروة نباتية، وحيوانية، وحتى غابية.

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية للولاية

تتمتع ولاية الطّارف بموارد فلاحية معتبرة، حيث تتوفر على مساحة زراعية خصبة واسعة، تسمح بإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية، كما تحتوي على ثروة غابية كثيفة، ما يسمح باستغلالها لاستخراج مادة الحطب، والفلين أو لتربية خلايا النحل، إضافة إلى أنّها تمتلك موارد مائية لا بأس بها تساهم في سقي الأراضي الفلاحية.

الفرع الأول: العقار الفلاحي للولاية

تتربع الولاية على مساحة إجمالية تقدر بـ 250342 هكتار، في حين أنّ المساحة الزراعية الكليّة مقدّرة بـ 84031 هكتار وذلك طيلة ست سنوات على التوالي، كذلك هو الأمر بالنّسبة للمساحة الزراعية المستغلّة منها بحيث تقدر بـ 74173 هكتار²، والجدول الآتي يوضّح ذلك.

¹سفيان بن قديدح، مرجع سابق، ص 496.

²Op.cit,p11.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

جدول رقم(09): يوضّح المساحة الزراعية الإجمالية والمستغلة منها

السنوات	2018/2019	2019/2020	2020/2021	2021/2022
المساحة				
المساحة الزراعية الإجمالية	84031	84031	84031	84031
المساحة الزراعية المستغلة	74173	74173	74173	74173

المصدر: من إعداد الطّالية اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لعام 2023.

يتبيّن من خلال الجدول بأنّ كلا من المساحة الزراعية الإجمالية والمساحة الزراعية المستغلة لم تشهد تطوّرا طيلة ست سنوات على التّوالي حيث قدّرت المساحة الزراعية الإجمالية في الموسم الفلاحي(2019/2018) ب84031هكتار واستمرت كذلك إلى غاية الموسم الفلاحي(2022/2021)، ونفس الأمر بالنّسبة للمساحة الفلاحية المستغلة حيث قدّرت في الموسم الفلاحي(2019/2018) ب74173هكتارا وبقيت بنفس القيمة حتى السنة الفلاحية(2022/2021)، وذلك راجع لأنّ المساحة الزراعيّة المستغلة لا تتطوّر إلّا إذا تم تنفيذ القانون الوزاري المشترك رقم750 المتضمّن تسوية المستغلّين للأراضي الفلاحية دون سندات.

وبالنّسبة للمساحة المسقية بالولاية قدّرت ب15740.93هكتار حسب إحصائيات 2022. كما تتوفر الولاية على مجموعة معتبرة من المستثمرات الفلاحية حيث توجد 1461 مستثمرة فلاحية فردية وجماعية بمساحة 5639هكتار، منها 1157 مستثمرة جماعية بمساحة 23230هكتار، ويوجد كذلك ستة مزارع نموذجية بمساحة 1184هكتار، ضف إلى ذلك هناك 8616أرض ملك خاص بمساحة 41691هكتار وخمسة وثلاثون محيط استصلاح بمساحة 6100هكتار.

المساحة الفلاحية قابلة للزيادة بعد تفعيل القانون الوزاري المشترك رقم750 المتضمّن تسوية المستغلّين للأراضي الفلاحية دون سندات والمنشور الوزاري المشترك 1839 المتعلّق بالاستثمار الفلاحي.¹

¹ مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

الفرع الثاني: منشآت الموارد المائية المسخّرة للفلاحة

تتنوّع منشآت الموارد المائية المسخّرة للفلاحة بولاية الطّارف بين آبار، أحواض مائية، منابع ، سدود وحواجز مائية وغيرها وهي كالآتي:

- الآبار العميقة: خمسة عشر بئر بتدفّق إجمالي يقدر بـ 3946 لتر/ثانية.9
 - الآبار: 522 بئر بتدفّق إجمالي يقدر بـ 522 لتر/ثانية.
 - المنابع: ثلاثة منابع بتدفّق إجمالي يقدر بثلاثين لتر/ثانية.
 - الحواجز المائية: اثنان وثلاثون حاجز منها ثمانية عشر حاجز متدهور وأربعة عشر حاجز بحالة جيدة بسعة 1.000.000 متر مكعب.
 - السدود: سدّ الشّافية، الحصّة النّظرية تقدّر بستين متر مكعب.
 - الحصّة المخصّصة سنويا لقطاع الفلاحة تقدّر بعشرين إلى ثلاثين مليون متر مكعب.
 - الحصّة التي خصّصت لموسم السقي 2021/2022 قدّرت بخمسة عشر مليون متر مكعب.
 - أحواض تجمع المياه: 288 حوض، بسعة 208800 متر مكعب تملئ انطلاقا من الآبار.
- كذلك يوجد المحيط المسقي " بوناموسة" حيث قدّرت المساحة المسقية خلال الموسم الفلاحي 2021/2022 بـ 8479.85 هكتار.¹

الفرع الثالث: الثروة الحيوانية

تمتلك ولاية الطّارف ثروة حيوانية لا بأس بها، تتنوّع بين الأبقار، الأغنام، الماعز والدّجاج، وكذا خلايا النّحل وذلك لتوفر المناخ المناسب لتربيتهم ولوجود مساحات واسعة من المراعي الخضراء، ممّا يزوّدهم بالغذاء الكافي، زيادة على ذلك الثروة الغابية التي تسمح بتشكيل خلايا النّحل.

والجداول الآتية توضّح كمية الثروة الحيوانية بالولاية، وما تخلفه من إنتاج متنوّع من حليب، ولحوم، وعسل، وغيرها.

¹ مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

❖ شعبة تربية الماشية وإنتاج الحليب

جدول رقم(10): يوضّح عدد رؤوس الماشية بولاية الطّارف في الفترة(2016/2015-2020/2021)

السنة / الرؤوس	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
البقر	93800	90750	81800	83382	83810	81019	514561
الغنم	160990	48776	152100	153475	162335	158230	835906
الماعز	43735	89700	33640	41415	41895	41845	292230

المصدر: من إعداد الطّالية اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

من خلال الجدول رقم(10) يُلاحظ بأنّ عدد رؤوس الأغنام هو الأكبر حيث يمثّل مجموعه من السّنوات(2016/2021) 835906 رأس من الغنم، ويليه فيما بعد مجموع رؤوس البقر حيث يسجل 514561 رأس، وأخيرا عدد رؤوس الماعز الذي يقدر مجموعه خلال الست سنوات المبينة في الجدول ب292230 رأس. وعليه يتبيّن بأنّ الولاية تحتوي على عدد معتبر من رؤوس الماشية بأنواعها، مما يزود سكان المنطقة بكميات وفيرة من الحليب، والجدول الآتي يوضّح ذلك.

جدول رقم(11): يوضّح إنتاج الحليب بولاية الطّارف

السنة / الإنتاج (ل)	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
البقر	55496	57191	43824	36196	30547	25943	249197
الغنم	5507	6051	7426	5979	4881	4242	34086
الماعز	8816	9960	4703	3452	4417	3210	34558

المصدر: من إعداد الطّالية اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

يبين الجدول أعلاه إنتاج الحليب لمختلف المواشي بولاية الطّارف في الفترة (2016/2021)، حيث يُلاحظ بأنّ حليب البقر هو الذي يمثل أكبر قيمة بحيث يقدّر مجموعه خلال السنوات الموضّحة في الجدول بـ 249197 لتر من الحليب ثمّ يليه حليب الماعز بحيث سجل مجموعه 34558 لتر، في حين نجد حليب الغنم يبلغ مجموعه خلال تلك السّنوات 34086 لتر. لكن مع ذلك يبرز من خلال الجدول تناقص في إنتاج الحليب من سنة لأخرى بالنّسبة لكل المواشي ويعود ذلك لسبب غلاء أسعار الأعلاف وتغذية الأنعام. وعلى الرّغم من ذلك فإنّ ولاية الطّارف توفّر مادة الحليب الواسعة الاستهلاك، بكمية لا بأس بها نظرا لما تمتلكه من ثروة حيوانية. زيادة على ذلك توفّر تلك الثروة الحيوانية مواد أولية لصناعة الألبسة و الأحذية على غرار الجلود والصوف، والجدول الآتي يبيّن ذلك:

❖ إنتاج الجلود والصّوف

جدول رقم(12): إنتاج الصوف والجلود بالولاية(2016/2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الإنتاج(ق)							
جلود	738	52600	780	509	644	553	77425
صوف	2170	2100	22600	82035	18400	38743	366048

المصدر: من إعداد الطّالية اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

يوضّح هذا الجدول إنتاج مادتي الصوف والجلود بولاية الطّارف في الفترة (2016/2021)، بحيث يتبيّن أنّ إنتاج مادة الصّوف يشهد تطوّرا بين السنة والأخرى فقد كان يبلغ 2170 قنطار سنة 2016 في حين بلغ سنة 2021 أكبر قيمة والتي قدّرت بـ 138743 قنطارا، وهذا راجع لعدد الرؤوس المتوفّرة من الأغنام في تلك السّنة والذي قدّر بـ 158230 رأس من الغنم، كذلك كون الأغنام يتمّ جزّها كل سنة عند اقتراب موسم الصّيف، أمّا بالنسبة للجلود فإنّ إنتاجها قليل نظرا لأنّ الأبقار تُستغلّ أكثر لإنتاج الحليب وهي التي تمثّل النّسبة الأكبر بالولاية

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

حيث قُدّر العدد الإجمالي للأبقار في الموسم الفلاحي (2021/2022) بـ 81019 بقرة، منها 46006 أبقار حلوب و 1887 أبقار حلوب سلالة حديثة، وبالتالي يبقى عدد الأبقار الموجهة للذبح و استغلال لحومها وجلودها ضئيل مقارنة بعدد الأبقار الحلوب.

وهنا تجدر الإشارة إلى كميات إنتاج اللحوم الحمراء كما يأتي:

❖ إنتاج اللحوم الحمراء

جدول رقم (13): يبيّن إنتاج اللحوم الحمراء (2016/2021)

السنة / الإنتاج (ق)	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
البقر	10392	75650	76150	78970	21481	84382	347023
الغنم	1122	23800	2465	2350	6897	31510	68114
الماعز	1558	3400	3500	3614	1254	5350	18676

المصدر: من إعداد الطّالية اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

يُلاحظ من خلال الجدول تطوّر إنتاج اللحوم الحمراء بالمنطقة في الفترة من (2016) إلى (2021)، حيث كان يبلغ إنتاج اللحوم الحمراء من البقر سنة (2016) 10392 قنطار في حين ارتفع إلى 84382 قنطار سنة (2021)، كذلك هو الأمر بالنسبة للغنم والماعز فقد كان يبلغ إنتاج اللحوم الحمراء من الأولى سنة (2016) 1122 قنطار وزاد سنة (2021) فُقُدّر بـ 31510 قنطار وإنتاج الأخيرة زاد بقيمة 3792 من سنة (2016) إلى سنة (2021).

إضافة إلى ما تقدّمه الماشية من حليب ولحوم وجلود، فتربية الدّواجن كذلك توفّر إنتاجا متنوعا من البيض، ونبرز ذلك فيما يأتي من خلال جدول:

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

جدول رقم(14): يوضّح إنتاج البيض (2016/2021)

السنة / الإنتاج	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
البيض	11629	11098	95040	90540	60170	36050	304527

المصدر: من إعداد الطّالية اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

يوضّح الجدول السّابق كميات إنتاج البيض بولاية الطّارف خلال ست سنوات (2016/2021)، ويُلاحظ بأنّ كمية الإنتاج متذبذبة من سنة لأخرى حيث كان يبلغ 11629 بيضة سنة (2016) بينما بلغ سنة (2018) 90540 بيضة، في حين سنة (2021) انخفض فقد قُدّر بـ 36050 بيضة، ومع ذلك فمجموع كميات إنتاج هذه المادة خلال تلك السّنوات يعدّ لا بأس به.

كما أنّ امتلاك الولاية لثروة غابيّة كبيرة، سمح لها بتربية النّحل وذلك بتشكيل خلايا النّحل على نطاق واسع من تلك الغابات. ونوضّح ذلك فيما يأتي:

● شعبة تربية النّحل وإنتاج العسل

جدول رقم(15): شعبة تربية النّحل بولاية الطّارف

خلايا النحل	الحديثة	التقليدية	العدد الإجمالي
عدد الخلايا	58278	3051	61329
عدد الخلايا المنتجة للعسل	42130	/	/

المصدر: التّقرير الزّراعي الصّادر في (29 نوفمبر 2022) عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

يبرز الجدول رقم(15) عدد خلايا النّحل بالمنطقة، الحديثة منها والتقليدية حيث يبلغ عدد الأولى 58278 خلية في حين أنّ الثّانية قُدّرت بـ 3051 خلية وسجل العدد الإجمالي لكليهما بـ 61329 خلية نحل، منها 42130 خلية منتجة للعسل. ومنه الجدول التي يُبيّن ذلك الإنتاج:

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

جدول رقم (١): يوضّح إنتاج العسل (2016/2021)

السنة الإنتاج (ك)	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
العسل	2690	2400	2500	291425	235695	222815	757525

المصدر: من إعداد الطّالية اعتمادا على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

يُلاحظ من خلال الجدول أنّ إنتاج العسل خلال السنوات الموضّحة في الجدول يتزايد بشكل مستمر في الأربع سنوات الأولى (2016/2017/2018/2019)، إلّا أنّه يبدأ في الانخفاض في السنتين الأخيرتين (2020/2021)، وعلى الرّغم من ذلك يعتبر إنتاج في المستوى خاصّة وأنّ الولاية احتلّت المرتبة الخامسة وطنيا في إنتاج العسل سنة 2021 وذلك حسب معطيات مديرية المصالح الفلاحية للولاية.

الفرع الرابع: المنتجات الزراعية والزراعة الصّناعية

تحقّق ولاية الطّارف كميات معتبرة في بعض المحاصيل الزراعية، على غرار الحمضيات، الكروم والبقول الجافة، أمّا فيما يخصّ الزراعة الصّناعية غالبا ما تحتل المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الطّماطم الصّناعية ويوضّح ذلك من خلال الجداول الآتية:

● الطّماطم الصّناعية

احتلّت ولاية الطّارف المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج الطّماطم الصّناعية سنة 2021،¹ و يبرز ذلك من خلال تطور الإنتاج في الفترة (2019-2022) في الجدول الآتي:

واقع وأفاق القطاع الفلاحي لولاية الطّارف، تقرّي زراعي، مديرية المصالح الفلاحية، 29 نوفمبر 2022.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

جدول رقم(18): يبرز تطوّر الطماطم الطّازجة والطّماطم المحوّلة (2019-2022)

السنة الإنتاج	2019/2020	2020/2021	2021/2022
الطّماطم الطّازجة(قنطار)	4500500	2369732	2646364
الطماطم المحوّلة (قنطار)	1892975	5100000	4080000
نسبة الزيادة (%)	%42	%46	%65

المصدر: التّقرير الزراعي الصّادر في (29نوفمبر2022) عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

يوضّح الجدول بأنّ إنتاج الطّماطم الطّازجة في ولاية الطّارف في الفترة(2019/2022) في تناقص من سنة الأخرى حيث قُدّر الإنتاج في الموسم الفلاحي(2019/2020) بـ4500500قنطارا بينما انخفض في الفترة(2021/2022) فبلغ 2646364قنطارا ومع ذلك فإنّ ذلك الإنتاج ساهم في توفير كميات معتبرة من الطّماطم المحوّلة حيث شهدت هذه الأخيرة تزايدا من فترة(2019/2020) إلى فترة(2021/2022) فكانت نسبة الزيادة من موسم فلاحي لآخر في ارتفاع مستمر على التّوالي (%42- %46- %65).

● شعبة الحمضيات

جدول رقم(19): يوضّح شعبة الحمضيات بالولاية للموسم الفلاحي(2021/2022)

المساحة الكلية(هـ)	المساحة في طور الإنتاج(هـ)	الإنتاج المتحصّل(ق)
2545	1992	549100

المصدر: التّقرير الزراعي الصّادر في(29نوفمبر2022) عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

يتبيّن من خلال الجدول أنّ الإنتاج المتحصّل عليه من شعبة الكروم وفير إلى حدّ ما ، حيث تمّ تسجيل زيادة في الإنتاج بقيمة14840 أي ما يعادل نسبة تطوّر تقدّر بـ02% في الموسم الفلاحي(2021/2022) مقارنة بالموسم السّابق(2020/2021). هذا حسب ما ورد عن التّقرير الزراعي الصّادر عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف في أواخر سنة 2022.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

● شعبة الكروم

تتميز ولاية الطّارف بإنتاج أجود أنواع العنب من شعبة الكروم، ويظهر ذلك فيما يأتي:

جدول رقم(20): يوضّح مساحة وإنتاج العنب للموسم الفلاحي(2021/2022)

المساحة الكلية(هـ)	المساحة في طور الإنتاج(هـ)	الإنتاج المتحصّل عليه(ق)
746	586	121960

المصدر: التّقرير الزراعي الصّادر في أواخر سنة 2022 عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

من خلال الجدول رقم(18) والشّكل رقم(02) يُلاحظ بأنّ كمية الإنتاج المتحصّل عليه كبيرة حيث قدّرت بـ121960 قنطار، فقد عرف إنتاج العنب خلال الموسم الفلاحي(2021/2022) ارتفاع بقيمة5625 قنطار أي ما يعادل نسبة تطوّر تقدّر بـ04% مقارنة بالموسم الفارط، هذا حسب ما ورد في التّقرير الزراعي الصّادر في أواخر سنة2022 عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

● شعبة البقول الجافة

تسجّل ولاية الطّارف مرتبة لا بأس بها في شعبة البقول الجافّة، حيث احتلت خلال الموسم الفلاحي(2021/2022) المرتبة الحادية عشر وطنيا وهو ما يدلّ على توفيرها كمّيات معتبرة من هذه الشّعبة خصوصا ما تشتهر به من الحمص والفلّ السوداني، والجدول الآتي يوضّح ذلك:

جدول رقم(21): يوضّح المساحة والإنتاج للحمص والفلّ السوداني بولاية الطّارف(2021/2022)

مساحة الحمص(هـ)	إنتاج الحمص(ق)	مساحة الفول السوداني(ق)	إنتاج الفول السوداني(ق)
818	9822	598	8920

المصدر: التّقرير الزراعي الصّادر في أواخر سنة 2022 عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطّارف.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

يتبيّن من خلال الجدول السّابق والشكل بأنّ الولاية توفّر كمّيّة معتبرة من الحمص والفلّ السوداني في شعبة البقول الجافّة، فقد بلغ إنتاج الحمص في الموسم الفلاحي (2021/2022) قيمة 9822 قنطار وهي قيمة كبيرة إلى حدّ ما، كما أنّ الفول السوداني يسجّل قيمة معتبرة من الإنتاج خلال الموسم نفسه التي قدّرت بـ 8920 قنطاراً، وعليه يمكن تفسير ذلك بالمساحة المخصّصة لإنتاج هاتين المادتين من مجموع المساحة الكلّيّة للبقول التي تقدّر بـ 2220,50 هكتار.

من خلال إبراز الإمكانيات الفلاحية لولاية الطّارف، يمكن التّأسيس لأن يكون هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي مورداً حقيقياً لتنوع موارد تمويل خزينة الولاية، عن طريق عائداته المالية خصوصاً الجبائية منها، سواء تلك المفروضة على استغلال الأراضي والمستثمرات الفلاحية أو على الإنتاج، وعلى اعتبارها تتمتع بكلّ تلك المؤهلات سيشكّل هذا القطاع مصدراً لرفع الإنتاج الفلاحي الوطني من جهة وتنوع مصادر دخل الخزينة العمومية من جهة أخرى، عن طريق تحقيق الفائض في الإنتاج الذي يوجّه بدوره للأسواق الدولية.

المطلب الثّاني: إسهام القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في تمويل الخزينة المحليّة والخزينة العامة
يساهم القطاع الفلاحي في تمويل الخزينة العامة والخزينة المحلية من خلال عائدات استغلال العقارات الفلاحية، الثروة الغابية وحتى الثروة السمكية، ويظهر ذلك في:

الفرع الأول: عائدات الأراضي الفلاحية

تتربّع ولاية الطّارف على مساحة زراعية واسعة، حيث تنقسم بين المسقية منها وغير المسقية، وعلى اعتبار أنّ قيمة العائدات المالية التي تحصّل من هذه الأراضي الفلاحية، يتمّ حسابها أولاً على أساس توزيع البلديات في التّراب الوطني من جهة، وحسب ترتيبها من جهة أخرى، وذلك طبقاً لما جاء في الملحقين رقم (01) و(02) من المرسوم الوزاري المؤرخ في 15 ربيع الثّاني الموافق نوفمبر 2022، وبالتّالي نجد ولاية الطّارف مصنّفة ضمن المنطقة الشّمالية بكلّ البلديات المتواجدة فيها، أمّا بخصوص المعاملات المطبّقة على بلديات هذه الولاية والتي تتعلّق بتحديد أساس ضريبة الأملاك، ونخصّ بالذكر هنا الملكيات غير المبنية وبالضبط الأراضي الفلاحية وهي كالآتي:

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

جدول رقم(22): يوضّح مُعاملات حساب ضريبة الأملاك العقارية- الأراضي الفلاحية-

المناطق/المناطق الفرعية	البلدية وعاصمة الولاية	العاصمة المشتركة للدائرة	البلديات الأخرى
المنطقة الشّمالية	2,52	2,52	2,52

Source : ¹La République Algérienne Démocratique Et Populaire, Arrêté interministériel du 15 Rabie Ethani 1444 correspondant au 10 novembre 2022 fixant les coefficients, les zones et sous-zones servant pour le calcul de l'assiette de la taxe foncière sur les propriétés bâties et celles non bâties et de l'assiette de la taxe d'enlèvement des ordures ménagères, JOURNAL OFFICIEL ,p25.

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأنّ مُعاملات حساب ضريبة الأملاك المتعلّقة بالأراضي الفلاحية لولاية الطّارف هي نفس المعامل بالنّسبة لترتيب كل البلديات والمتمثّل في (2,52).

وعليه يتم حساب قيمة العائدات المالية من تلك الأراضي الفلاحية وفق عملية حسابية وتتمثّل في:

{المعامل×المساحة×القيمة الإيجارية×النّسبة}،¹ ونظرا لأنّ القيمة الإيجارية للأراضي الفلاحية تنقسم بين الأراضي اليابسة من جهة والأراضي المسقية من جهة أخرى، فإنّ القيمة المالية العائدة تختلف. أمّا بخصوص النّسبة المتعلّقة بالأراضي الفلاحية فهي تشكّل (3%) كما هو وارد في قانون الضّرائب المباشرة والرّسوم المماثلة، والمعامل تمت الإشارة إليه من خلال الجدول رقم(20).

انطلاقا من ذلك نقوم بحساب قيمة العائدات المالية التي تنتج عن الأراضي الفلاحية التي تتوقّر عليها الولاية ، بتطبيق العملية الحسابية التي ينتهجها المحاسبون على مستوى البلديات.

لدينا:

- المعامل: 2,52؛
 - المساحة المسقية: 15740,93 هكتار؛
 - المساحة اليابسة: 68290,07 هكتار؛
 - القيمة الإيجارية بالنّسبة للأراضي الفلاحية اليابسة تُقدّر بـ 994 دينار جزائري، أما بالنّسبة للأراضي الفلاحية المسقية فهي مقدّرة بـ 5962 دينار جزائري.
- {5131752,91 = 0.03 × 994 × 68290,07 × 2,52}، بمعنى أنّ قيمة العائدات المالية الناتجة عن استغلال الأراضي الفلاحية اليابسة (غير المسقية) تُقدّر بـ 5131752,91 دينار جزائري.

¹ مقابلة مع السيّد ي، ب، نائب مدير ميزانيات البلديات، وزارة الدّاخلية والجماعات المحليّة، يوم 2023/05/21، على السّاعة 11.30 صباحا.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

{2,52 × 15740,93 × 5962 × 0.03 = 7094865,30}، أي أنّ القيمة المالية الناتجة عن استغلال الأراضي الفلاحية المسقية تُقدّر بـ 7094865,30 دينار جزائري.

ومنه العائدات المالية الإجمالية الناتجة عن استغلال الأراضي الفلاحية المسقية منها وغير المسقية تقدّر قيمتها بـ 12 226 617,30 دينار جزائري.¹

وعليه نستنتج بأنّ إسهام القطاع الفلاحي في تمويل الخزينة المحلية لولاية الطّارف يظهر من خلال استغلال الأراضي الفلاحية، حيث تبلغ القيمة المالية لتلك المساهمة 12 226 617,30 دينار جزائري، وعلى اعتبار أنّ النفقات المحليّة في تزايد فإنّ تلك القيمة تبقى قليلة مقارنة بالإيرادات الكلية للولاية.

تمثّل المستثمرات الفلاحية جزءا من العقار الفلاحي، وبذلك فهي تساهم في تمويل الخزينة العامة، من خلال نواتج استغلالها سواء المتعلقة بعقود الامتياز أو الإتاوات السنوية، فلو كانت الخزينة المحلية للولاية هي من تستفيد من تلك الأموال لساهم ذلك في توفير موارد مالية ذاتية خاصّة بالإقليم المحلي بحد ذاته، مما يؤدي إلى تحقيق نوع من الاستقلالية المالية للولاية والبلديات.

الفرع الثاني: النّواتج المالية لاستغلال الثروة الغابية

تمثّل الثروة الغابية التي تمتلكها ولاية الطّارف موردا استراتيجيا، مما يمكّنها من التّأهيل لتوفير المادة الأولية للصناعات الخشبية، وخلق فرص عمل شبابية من خلال منحهم فرص استخراج تلك المادّة الخشبية من الغابات، وبالتالي مساهمة هذه الثروة في تحقيق التّنمية المحلية.

تدخل الخزينة العمومية عائدات مالية ناتجة عن استغلال الغابات، بحيث أنّ هذا الاستغلال تُدفع مقابلته إتاوات، وذلك عند بيع المادة الخشبية و المنتوجات الغابية كالفلين، كذلك حقوق غابات التّسليّة والاستجمام، إضافة إلى تأجير الفلاحين الفراغات الحراجية بغرض الحرث وغرس الأشجار المثمرة أو استغلال تلك الفراغات لتربية خلايا النحل.²

¹وزارة الداخلية والجماعات المحلية ومديرية المصالح الفلاحية.

²مقابلة مع السيّد ق، ط، مكلف بمكتب الجرد والتّهيئة والمنتوجات، محافظة الغابات لولاية الطّارف، يوم 2023/04/13، على الساعة 10.00 صباحا.

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنوع موارد تمويل الجماعات المحلية

الفرع الثالث: عائدات استغلال الثروة السمكية

تعتبر ولاية الطّارف من الولايات السّاحلية حيث تمتلك شريط ساحلي طوله تسعون كيلومتر، ما يؤهلها لأن تتفوّق في توفير الثروة السمكية للسّاكنة المحليّة وربّما حتّى الوطنية، من خلال خلق جو ملائم للصيادين المالكين لقوارب الصّيد، بمنحهم التمكن من دخول البحر للاصطياد، وهذا بطبيعة الحال سيكون مقابل دفع إتاوة الصّيد التي تختلف بدورها حسب نوعية رّسوم الصّيد التي تحددها وزارة المالية. كما أنّ هذه الولاية تتوفّر على بحيرات غنيّة بالأسماء المتنوّعة مثل بحيرة الملاحّ وبحيرة أوبيرة ، الأمر الذي يجعلها تستفيد من عائدات مالية جراء استغلالها، حيث تعرض هذه البحيرات في المزايدات العلنية، وتمنح بعد ذلك للمستغلّ الذي يصحّ بأكبر قيمة مالية لاعتمادها كمصدر معيشي، وتقدر مدة الاستغلال بخمسة وعشرون سنة، ومن ثمّ يصبح المستغلّ يدفع إتاوة سنوية. زيادة على ذلك يمكن استغلال السّدود هو الآخر أن يمنح خزينة أملاك الدّولة أموالا من خلال استغلاله للغرض نفسه، بحيث إذا تم استغلال سدّ من السّدود الغنيّة بالثروة السمكية سيُدّر ذلك أموالا سنوية، على اعتبار أنّ عملية استغلال تلك السّدود في السّنة الواحدة تقدر بخمسين ألف دينار جزائري. وعند تنفيذ القانون الذي يسمح باستخراج المرجان من البحر يمكن استفادة الولاية من نسبة من الأرباح المالية.¹

مقابلة مع السيّد د، ل، رئيس مصلحة الصيد البحري والقاري، مديرية الصّيد البحري والمنتجات الصيدية لولاية الطّارف، يوم 2023/03/22، على السّاعة 10.30 صباحا.¹

الفصل الثالث: القطاع الفلاحي لولاية الطّارف في ضوء تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية

خلاصة الفصل الثالث

نستخلص مما سبق ذكره بأنّ القطاع الفلاحي لولاية الطّارف يترّفع على مجال واسع من مساحتها، حيث توجد مساحات زراعية واسعة منها المسقية وغير المسقية كذلك امتلاك عدد معتبر من المستثمرات الفلاحية والأراضي الخاصة، إضافة إلى احتواء الولاية على ثروة حيوانية متنوّعة من الأبقار، الأغنام، وغيرها. وكذا توفّر مساحات مناسبة لتربية خلايا النحل، مما يؤدّي كلّ ذلك إلى توفير منتجات زراعية مختلفة على غرار الطّماطم الصناعيّة التي تحتل فيها الولاية المراتب الأولى دائما. كما تشتهر هذه الأخيرة في شعبة الكروم بإنتاج أجود أنواع العنب، وتحوز على مراتب لا بأس بها في الحمضيات، والبقول الجافة، وإنتاج العسل. ضف إلى ذلك فالولاية ذات طابع جبلي ما يُبرز تمتّعها بثروة غابية هائلة.

وباعتبار هذا القطاع استراتيجي وحيوي فذلك يجعله ممولا للخزينة العمومية من جهة والخزينة المحليّة من جهة أخرى، حيث يبرز إسهامه في تمويل الخزينة المحلية من خلال عائدات الضريبة على الأملاك غير المبنية وبالتحديد الأراضي الفلاحية، ويظهر إسهامه في تمويل الخزينة العامة من خلال عائدات استغلال الثروة الغابية من جهة، والثروة السمكية من جهة أخرى عبر تحصيل عائدات مالية من المستغلّين للغابات سواء عند حصولهم على مساحات لتربية النحل أو لغرس الأشجار المثمرة، أو الحصول على مصدر معيشي، من خلال الفوز بعقد امتياز يسمح باستغلال البحيرات أو السدود لغرض اصطياد الأسماك وبيعها.

الخاتمة

نستنتج في الأخير بأنّ القطاع الفلاحي في الجزائر يمتلك مجموعة من المقوّمات الحقيقية والكامنة، حيث يتوفّر على إمكانيات طبيعية تتمثّل في مساحات زراعية وموارد مائية سطحية وجوفية، وكذا موارد بشرية. وللزراعة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني على اعتبار أنها تساهم في توفير الغذاء بالدرجة الأولى ومنه تعزيز الصناعات الغذائية بالمادة الأولية، كذلك لها دور كبير في جلب العملة الصعبة من خلال تصدير فوائض الإنتاج والاستفادة من العائدات المالية بما يُحقّق تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني. إل

إلا أنّه وبالرغم من ذلك فالقطاع الفلاحي في الجزائر يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تشكّل حاجزا في طريق تحقيقه الأهداف المرجوة منه كقطاع استراتيجي، كونه قطاع إنتاجي من جهة وتمويلي من جهة أخرى. وباعتباره كذلك يمكن أن يكون موردا حقيقيا لتنويع مصادر تمويل الجماعات المحلية التي تعتبر هيئات محلية تمثّل الصورة الهجينة المركزية و اللامركزية، تقوم بوظائف إدارية اقتصادية واجتماعية، تخفيفا لأعباء الحكومة المركزية. وتلك الوحدات المحلية قائمة على مبادئ أساسية ترتكز عليها في بنائها، وإرساء التنمية المحلية لعلّ أهمها الاستقلالية المالية. ولتحقيق هذه الأخيرة بالشكل المطلوب لابد من توفير موارد ذاتية نابعة من الإقليم المحلي نفسه.

كون أن المصادر المالية التي تتحصّل عليها الجماعات المحلية غير كافية خاصّة في ظل تزايد النفقات والاحتياجات المحليّة. وباعتبار أنّ الجماعات المحليّة تستفيد من مصادر تمويل جبائية وغير جبائية فإنّ القطاع الفلاحي يشكّل مكانة ضمن هذه الموارد، بحيث يبرز من خلال الرّسم العقاري على الملكيات غير المبنية وبالتحديد الأراضي الفلاحي، وكذا الضريبة على الدّخل الإجمالي صنف المداخل العقارية، إضافة إلى الرّسم الصّحّي على اللّحوم(الدّبح)، إتاوة الرّعي و الرّسم على النّشاط المهني، كل هذه الضرائب و الرّسوم تشكّل مصدر جبائيّة.

أمّا فيما يخصّ المصادر غير الجبائية فتتمثّل في إيرادات ونواتج الأملاك حيث يظهر فيها القطاع الفلاحي من خلال عائدات بيع المحاصيل الزراعيّة، واستغلال أماكن في الأسواق الخاصّة بالماشية وبيع الأعلاف، وبالنّسبة لإيرادات الاستغلال المالي فيبرز فيها القطاع الزراعي من خلال نواتج حقوق التخزين والإيداع في المخازن العمومية خاصة المنتجات الزراعيّة، وتأدية الخدمة المتمثّلة في فحص وختم اللّحوم.

كما تم تسليط الضوء على واقع تمويل الجماعات المحلية فتبين أنّها تعاني من ضعف في التّحصيل وبعض العراقيل، كذلك توصّلنا إلى اقتراح المأمول المعقول المتدرج من هذا القطاع في إطار تنويع موارد تمويل الجماعات المحلية انطلاقاً من الواقع.

ومن خلال دراسة حالة ولاية الطّارف بالتّعريف على موقعها وخصائصها الطّبيعية وحتى الأنشطة الاقتصادية التي تتوفّر عليها، والأهمّ من ذلك ما تحتويه من إمكانيات زراعية هائلة، تم إبراز إسهام هذا القطاع في تمويل الخزينة المحلية بواسطة حساب عائدات استغلال الأراضي الزراعية المسقية منها وغير المسقية. وكذا مساهمة هذا القطاع في تمويل الخزينة العامة عبر استغلال الثروة الغابية والثروة السمكية بتحصيل عائدات مالية جراء استخراج مادة الخشب والمنتجات الغابية، كذلك عائدات استخدام المساحات الحراجية لتربية خلايا النحل. إضافة إلى نواتج استغلال البحيرات والسدود كمصادر معيشية للمستغلين باصطياد الأسماك.

أمّا فيما يتعلق بالشق المنهجي خلّصت الدّراسة فيما يخص الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية من خلال اختبار الفرضيات إلى الآتي:

فيما يتعلّق بالفرضية الأولى القائلة بأنّه كلما تم الالتزام بتحصيل حقيقي للجباية المحلية المتضمنة في القطاع الفلاحي كلما ساهم ذلك في تنويع موارد الجماعات المحلية، توصّلت الدّراسة إلى إثبات صحة هذه الفرضية، كون أن الشواهد والأدلة التي خلصت إليها الدّراسة تُؤكد بأنّ التّحصيل الحقيقي لعائدات الضّرائب والرّسوم المفروضة على القطاع الفلاحي سواء في شق العقار أو الإنتاج يساهم في تنويع موارد الجماعات المحلية.

وبالنسبة للفرضية الثّانية التي تقرّ ب بروز مكانة القطاع الفلاحي ضمن موارد الجماعات المحلية من خلال بعض الضّرائب الجبائية وغير الجبائية، توصّلت الدّراسة إلى تأكيد صحة هذه الفرضية، كون أنّ الشواهد والأدلة تقرّ بأنّ القطاع الزراعي يظهر ضمن مصادر تمويل الجماعات المحلية من خلال الرّسم العقاري على الملكيات غير المبنية وبالضبط الأراضي ذات الاستعمال الفلاحي، وإتاوة الرّعي، والضّريبة على الدّخل الإجمالي صنف المداخل العقارية، والرّسم على النّشاط المني الذي يدخل فيه عائدات الإنتاج الرّاعي ذلك كان سابقاً، لكن طبقاً لأحكام المادة 59 من قانون المالية لسنة 2022 تم إلغاء هذا الرّسم على الشّركات المنتجة وباعتبار القطاع الفلاحي قطاع إنتاجي فهو كذلك معني.

وبخصوص الفرضية الثالثة القائلة بتوسيع صلاحيات المجلس الشعبي البلدي لبلديات ولاية الطارف يؤدي إلى توفير مناخ الاستثمار في الموارد التي يتوقّر عليها الإقليم بما يسمح للقطاع الفلاحي بالمساهمة في تمويل مختلف بلديات الولاية، تم تأكيد هذه الفرضية من خلال أنّ الواقع يثبت القيود المفروضة على رئيس المجلس الشعبي البلدي التي تحده عن حرية التصرف في الموارد التي يمتلكها الإقليم المسؤول عنه خاصّة وأنّه خاضع لتعليمات السلطة المركزية والهيئة الوصيّة، إضافة إلى أنّ الاستثمار في الجزائر هو من مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ورئيس المجلس الشعبي البلدي ليس له دخل في الأمر غير توفير مناخ ملائم لذلك لأنّه ليس من الأنشطة المخوّلة له قانونا، فهو مخوّل له أمور في جاذبية الإقليم. فالتوسيع من صلاحياته يحفّز على روح المبادرة والسّعي نحو الاستثمار مع توفر شرط القيادة، والكفاءة وهنا نربط الفرضية الثالثة بالرابعة، بمعنى أن الفرضية الثالثة صحيحة في ظل صحة وتأكيد الفرضية الرابعة. أي أنها لا يمكن أن تتحقق في غياب الفرضية الرابعة.

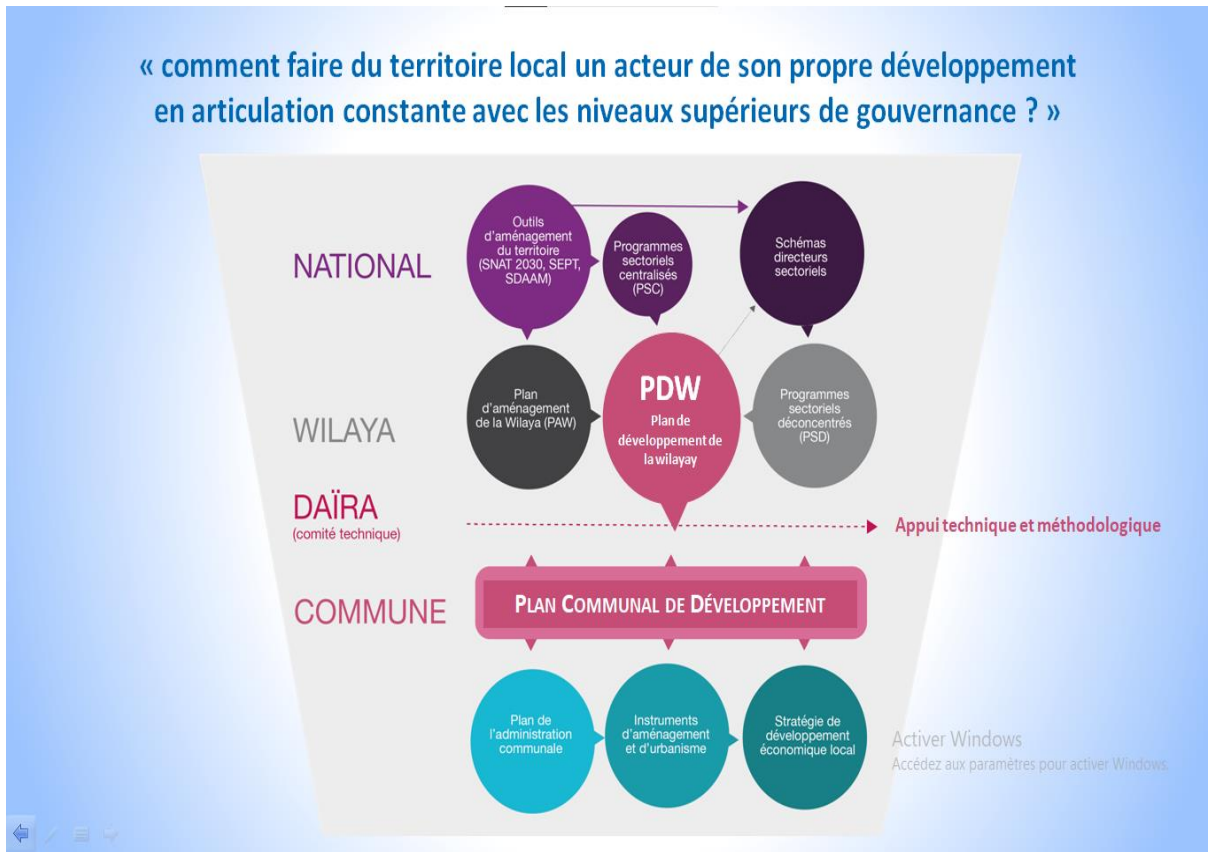
كما انتهت الدّراسة إلى التّنتائج الآتية:

- أغلب العائدات المالية النّاتجة عن الضّرائب والرّسوم تعود لصالح الدّولة بنسبة أكبر من الجماعات المحلية؛
- نواتج الرّسوم المحلية التي تستفيد منها البلديات تبقى رمزية وغير حقيقية؛
- إسهام القطاع الفلاحي في تمويل الخزينة المحلية ضئيل مقارنة بالإيرادات الكلّية للجماعات المحلية بما في ذلك إعانات ومساعدات الدولة؛
- غياب الإحصاء الصحيح للعقارات الفلاحية يُقلّل من مساهمة العوائد النّاتجة عنها ما يؤدي لتحصيل موارد مالية غير حقيقية.

الملاحق

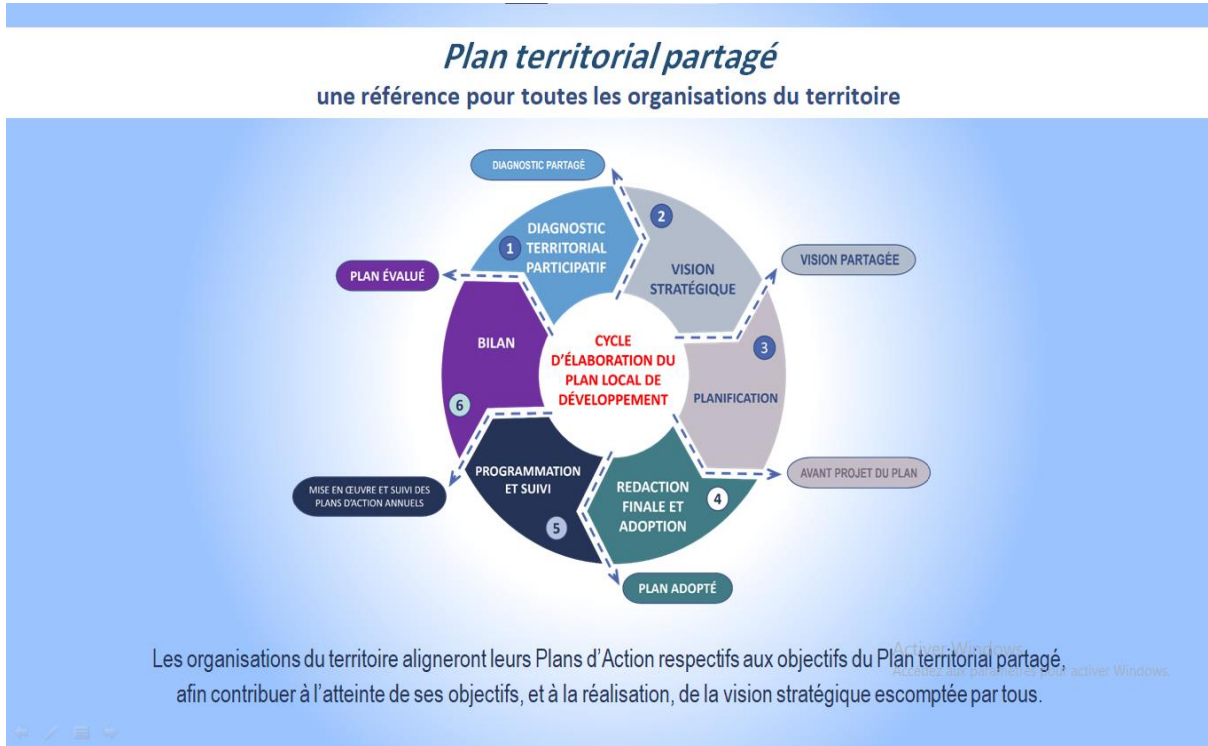
قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: كيفية جعل الأقاليم المحلية فاعلا في تنميتها الخاصة من خلال الارتباط المستمر مع المستويات العليا للحكم



la nécessaire construction d'un modèle Algérien de " Mohamed Bahmani,;Source perspectives du développement local au profit : intitulé , conférence"développement local du renforcement de la sécurité nationale, 8,9, 10 mai2023.

ملحق رقم 02: يوضح خطة إقليمية مشتركة لجميع منظمات الإقليم



la nécessaire construction d'un modèle Algérien de "Mohamed Bahmani, Source perspectives du développement local au profit : intitulé , conférence "développement local du renforcement de la sécurité nationale, 8,9, 10 mai 2023.



دليل المقابلة

الطالبة: مبرود أسماء

إشراف: أ. بوزورين نجوى

عنوان البحث:

"دور القطاع الفلاحي في تنويع موارد الجماعات المحلية - دراسة حالة ولاية الطارف -"

هدف هذه المقابلة هو علي محض، ضمن التّحضير لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسة العامة والنظم المقارنة، نلتمس من سيادتكم التّعاون معنا بالإجابة على الأسئلة بشفافية.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الإيميل:

رقم الهاتف:

أسئلة المقابلة:

1. الأسئلة الموجهة لموظفي وزارة الداخلية والجماعات المحلية

السيد: م. ع "مدير الميزانيات المحلية"

س1: ما هي نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المداخل العقارية في تمويل الجماعات المحلية؟

س2: هل أجد لديكم منوغرافيا ولاية الطارف؟

س3: ما هي نسبة مساهمة الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية في الأراضي الفلاحية؟

س4: هل الثروة الغابية تساهم في تمويل الجماعات المحلية؟

السيد، ب. ي "نائب مدير الميزانيات المحلية"

س1: كيف تحسب نسبة مساهمة استغلال الأراضي الفلاحية في ولاية الطارف؟

الأسئلة الموجهة لموظفي مديرية الصيد البحري والمنتجات الصيدية لولاية الطارف

السيدة: د. ل "رئيس مصلحة الصيد البحري والقاري"

س1: كيف يساهم استغلال الثروة السمكية في تمويل الولاية؟

الأسئلة الموجهة لموظفي محافظة الغابات لولاية الطارف

السيد: ق. ط "مكلف بمكتب الجرد التهيئة والمنتوجات"

س1: هل الثروة الغابية للولاية تساهم في تمويل خزينة الولاية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللّغة العربية:

الوثائق الرّسمية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-21 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021، المتضمن لقانون المالية لسنة 2022، المادة (35)، الجريدة الرسمية، ع100.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"، 2021.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون الإجراءات الجبائية"، المواد (7 - 10)، 2015.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون البلدية 10-11"، الجريدة الرسمية الجزائرية، ع37.

الكتب

1. شلي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، 1997.
2. المبيضين صفوان ، الطراونة حسين ، توفيق عبد الهادي ، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، عمان: الأردن، دار اليازودي، 2010.
3. هاني محمد ، "قطاع الفلاحة في الجزائر الوقع والأفاق"، مستغانم: الجزائر، مخبر بحث إستراتيجية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، 2021.

المقالات

1. بشطة بلال، بورمانه عبد القادر، "واقع تطوير القطاع الزراعي للتحوّل نحو التنوع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، م04، ع01، (2020).
2. بلهوشات سناء ، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية-حالة ولاية قلمة-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م 08، ع 01، (جوان 2021).

قائمة المراجع

3. بن زعلة إسماعيل، مسعودي عبد الهادي، "مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة"، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، م05، ع01، 2021.
4. بن منصور موسى، علاوي عبد الفتاح، "بدائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، ع10، م1، 2014.
5. بوزورين نجوى، "دور البلدة في التنمية المحلية: أي آليات؟، درس موجه لإطارات الأمة بعنوان: سياسة التنمية المحلية ودورها في تعزيز الأمن الوطني، 08 ماي 2023.
6. بوزيان حورية، المالية العامة المحلية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة البليدة (02)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021/2020.
7. بوطالب براهيم، دوباوي نضيرة، "إشكالية عجز ميزانية البلدية"، مجلة الإدارة، ع41، (01 جوان 2011).
8. جامع محمود، "إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع الاجتماعي والاقتصادي"، درس موجه لإطارات الأمة بعنوان: سياسة التنمية المحلية ودورها في تعزيز الأمن الوطني، 10، 9، 8 ماي 2023.
9. داوي أحمد، سعيدي علاء الدين، "الجماعات المحلية وسبل تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إصلاح القطاع الفلاحي"، مجلة البديل الاقتصادي، م06، ع02، (20 سبتمبر 2020).
10. شخار نعيمة، "تحليل وتقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية"، ع01، (ديسمبر 2012).
11. العلمي عمار، "تنمية اقتصادية محلية صانعة لاقتصاد تنافسي دوليا: أي إستراتيجية؟"، درس موجه لإطارات الأمة بعنوان: سياسة التنمية المحلية ودورها في تعزيز الأمن الوطني، تامنغوست، 10، 9، 8 ماي 2023.
12. معقال نسبية، "القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء وتحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة (2000-2018)"، مجلة العلوم الإنسانية، م07، ع03، 2020.
13. هارون مليكة، "الجماعات المحلية في الجزائر"، محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص سياسات عامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021/2020.

1. "واقع وآفاق القطاع الفلاحي لولاية الطّارف"، تقري زراعي، مديرية المصالح الفلاحية، 29 نوفمبر 2022.

الرّسائل الجامعية

1. دندن فتحي حسن، تطور القطاع الفلاح في ظل البرامج التنموية 2000-2014، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2015-2016.
2. محلاي علي، مصادر تمويل الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية- دراسة حالة بلدية المعمورة ولاية البويرة-، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البويرة، 2017/2018.
3. رزام أمال، دور الجباية المحلية في تنمية الجماعات المحلية (تجارب دولية ناجحة في تفعيل التنمية المحلية)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.
4. توفوتي رضوان، الشراكة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص ودورها في تفعيل التنمية المحلية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014.
5. كيلالي عواد، تمويل الجماعات المحلية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2017.
6. شريفي فاطمة الزهراء، لكحل فتيحة، النظام القانوني للجباية المحلية، جامعة أدرار – الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016.
7. يرقى جمال، إشكالية العجز في ميزانية البلدية دراسة حالة بلديات دائرتي وزرة والمدينة لولاية المدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2011.

قائمة المراجع

8. حدادي ماسنس، عوى دليّة، الإصلاح الجبائي آليّة لتدعيم التمويل المحلي في الجزائر دراسة حالة بلدية فريحة-(2008-2018)، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري-تيزي وزو:كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017.
9. علالوش بوعلام، بولودان عبد الجليل، الضريبة على الدخل الإجمالي وأثارها على التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر للفترة 2006-2016، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل:- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2016/2017.
10. محمدي صبيحة، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2013.

المواقع الإلكترونية

1. داودي أمينة، "هكذا تطبّق الضريبة على المداخل العقارية"، النهار أونلاين، تمّ الإطّلاع بتاريخ 2023/05/10 على الساعة 11.00 صباحا في <https://2u.pw/csTYqt>.
2. حشيفة سفيان، "تحديات تواجه التصدير ومتعاملون يقترحون آفاق واعدة لترقية صادرات الخضروات والتّمور"، الشعب أونلاين، تمّ الإطّلاع بتاريخ 2023/05/31 على الساعة 23.00 ليلا في <https://2u.pw/5p1TW1>.
3. موقع غرفة الصّناعة التقليديّة والحرف لولاية الطارف، https://www.cam36.com/?page_id=27 تمّ الاطلاع بتاريخ 2023/05/12 على الساعة 10.00 صباحا.
4. موقع وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1023 ، تاريخ الإطّلاع 2023/05/11 على الساعة 09.00 صباحا.
5. وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 11 سبتمبر 2022 على الساعة 19:40، في <https://2u.pw/0ZWwpj> ، تمّ الإطّلاع يوم 2023/05/28، على الساعة 00.02 ليلا.
6. <https://dictionary.sensagent.com> تاريخ الاطلاع 2023/05/12 على الساعة 14.00 بعد الزّوال.
7. موقع أرض الجزائر تمّ الاطلاع بتاريخ 2023/05/12 على الساعة 11.00 صباحا في <http://algeriaearth.blogspot.com>.

8. موقع الانطولوجيا العربية [/https://ontology.birzeit.edu/term](https://ontology.birzeit.edu/term).

9. تقرير عن الفلاحة، موسوعة "اقرأ"، في <https://2u.pw/iQyPTQ>، تم الاطلاع يوم (2023/03/28)، على الساعة 09.30 صباحا.

المراجع باللّغة الأجنبية

الوثائق الرّسمية

1. La République Algérienne Démocratique Et Populaire, Arrêté interministériel du 15 Rabie Ethani 1444 correspondant au 10 novembre 2022 fixant les coefficients, les zones et sous-zones servant pour le calcul de l'assiette de la taxe foncière sur les propriétés bâties et celles non bâties et de l'assiette de la taxe d'enlèvement des ordures ménagères, JOURNAL OFFICIEL.

المقالات

1. Bahmani Mohamed, " **la nécessaire construction d'un modèle Algérien de développement local**", conférence intitulé: perspectives du développement local au profit du renforcement de la sécurité nationale, 8,9, 10 mai 2023.

المواقع الالكترونية

2. La République Algérienne Démocratique Et Populaire, Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, "**Répartition générale des terres**", Statistique Agricole (superficies et productions), Série "B" 2019, Juillet 2012. <https://madr.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%a7%d8%ad%d8%a9/>